الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
فرع: علاقات دولية
تخصص: علاقات دولية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): توتو عبد الرحمان مولاي

تحت عنوان

نزاع الصحراء الغربية ومحاولات التسوية مابين الفترة (1988- 2019)

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ :	الرتبة :	الجامعة :	الصفة :
عروس ميلود	دكتور	جامعة المسيلة	رئيسا
ساعد طيايبة	دكتور	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
زايدي عبد العزيز	دكتور	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الي من قال فيها الرحمان

<وقضى ربك الا تعبدوا الا إياه وبالوالدين احسانا >

الي جنة الدنيا وبسمة الحياة الوجود الي امي العزيزة والمناضلة التي علمتني حب الوطن وتأدية الأمانة في سبيل نشر قضيتنا العادلة والي من اكله الله الهيبة والوقار ومن علمني العطاء دون الانتظار الي من احمل اسمه بكل افتخار ابي الغالي وقرة عيني جدي حفضها الله اطال في عمرها

والي كل من املك في الوجود اخوتي واخواتي والي صديقاتي رزيقة وفاطيمتو وسليكة

والي نسرين والي جميع الطاليبات الصحرويات الدارسات في حسوني رمضان

والى كل من عمل معي بكد لاتمام هذا العمل الي افراد اسرتي وكل عائلتي

والي كل افراد قسم العلوم السياسية والي كل طلبة السنة الثانية ماستر في العلاقات الدولية

والي كل من سقط من قلمي سهوا

وفي الأخير ارجوا من الله ان يجعل عملي هذا نافعا لجميع الطلبة

الي كا من هم في ذاكرتي ولم اذكرهم في مذكرتي

الي بلدي العزيز صحراء الغربية والي كل احرار العالم

والى الجزائر الحبيبة بلدي الثاني

توتو

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . . ﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

أتقدم بخالص الشكر الجزيل و العرفان بالجميل و الاحترام و التقدير لمن غمرني بالفضل و اخصتني بالنصح و تفضل عليّ بقبول الإشراف على رسالة الماستر أستاذي و معلمي الفاضل الأستاذ **"ساعد طيابية"** الذي سهل لي طريق العمل ولم يبخل عليّ بنصائحه القيّمة ، فوجهني حين الخطأ وشجعني حين الصّواب ، فكان قبس الضياء في عتمة البحث وكان نعم الناصح

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كما أشكر لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

مقدمة

مقدمة:

إن النزاعات الدولية وباعتبارها أعقد وأخطر مظهر من مظاهر الصراع والتصادم بين الدول الناتجة غالباً عن تنافر في المصالح والإرادات بشكل مستمر ومتزايد مما خلف بؤراً للتوتر في العالم، تختلف حدتها وخطورتها بحسب الأطراف المتنازعة ووزنها الاستراتيجي وحتى في استراتيجيتها المتبعة في إدارة النزاع وفي الوسائل المستخدمة لتحقيق أهدافها.

إلا أن نزاع الصحراء الغربية يشكل في وقتنا الراهن أحد أهم النزاعات المزمنة المترتبة أساسًا عن المرحلة الاستعمارية التي ميزت التاريخ المعاصر والتي أثرت بشكل كبير في تشكيل الخريطة السياسية والإستراتيجية للمناطق والأقاليم المستعمرة وخاصة إقليم الصحراء الغربية.

وما يزيد من أهمية وخطورة هذا النزاع هو تأثيره بتداعيات الحرب الباردة وتجاذب مصالح الدول الإقليمية والدولية اقتصادياً وسياسياً وإيديولوجياً والتي تمكنها من توسيع دائرة التحالفات الجيواستراتيجية في منطقة تتميز بخصوصيات حضارية كامتداد للشرق العربي وموقعها الجغرافي المتميز .

وتعتبر الصحراء الغربية أخر مستعمرة إفريقية ،إذ تصنف ضمن الأقليم الخاضعة لتصفية الإستعمار منذ حقبة لأإستعمار الإسباني للإقليم بضغط أممي أنّذاك في إطار منح الشعوب الحق في تقرير مصيرها ونيل الإستقلال ، ومع اشتداد المقاومة الصحراوية كانت إسبانيا تحضر للخطة الخروج والتي ترجمت باتوقيع الإتفاقية السرية ثلاثية الأطراف بين إسبانيا والمملكة المغربية و مورتانيا با العاصمة لإسبانية مدريد ، والتي قسمت بموجبها الصحراء الغربية إلى جزئين ، الشمال تحت سلطة المغرب والجنوبي تحت السلطة الموريتانية ،مقابل تخلي المغرب عن مدنتي سبتة ومليلة تحت السيادة الإسبانية.

وبعد خروج إسبانيا من الصحراء الغربية بعد تحقيق جزاء من مصالحها في المنطقة كأي إستعمار سنة 1975،خلفت وراءها نزاع إقليمي ترجم من خلالي إجتياح الجيوش العسكرية المغربية للصحراء الغربية من الشمال وتطويق موريتاني لأي مقاومة من الجنوب ،

للحصول على كل طرف على نصيبه من قسمة الإتفاقية . والذي عبر عنه الشعب الصحراوي بمقاومة عسكرية قدتها الحركة الوطنية ثم جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بحيث أثمر عنّ ذلك إنسحاب موريتانيا ،وإعترافها بإستقلال الصحراء الغربية ،ليشتد الكفاح المسلح بين المغرب وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ،والذي ذهب با المنطقة إلى وضع من التوتر والحدة وعدم الإستقرار،في منطقة ذات أهمية إستراتجية واقتصادية تتجاذب فيها المصالح لإقليمية والدولية. والتي كثفت الجهود سواء ألأممية والإقليمية لدفع الطرفين لي وقف إطلاق النار ،الذي وقع عليه الطرفين سنة 1991،أملاً في إيجاد حل سلمي وتمكين الشعب الصحرواي من تقرير مصيره بإجراء إستفتاء .

ومنذ أن وضع السلاح بين الطرفين المغرب وجبهة البوليساريو والقضية تعرف إنسداد وصل إلى مفترق الطرق ،رغم وجود جهود أممية وإقليمة إلى أن هذه لآخيرة كانت أكثر مصداقية في التعاطي مع القضية،من خلال التشديد على الهيئة الأممية في تحريك القضية من وضعية الجمود إلى حل نهائي وعادل يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره،حسب طرح لإتحاد الإفريقي والدول الداعمة لحركات التحرر في العالم أجمع والتي تدفاع عن القضايا العادلة .

ومع مساعي الأمم المتحدة من خلال مسار التسوية إلا أن القضية لم تحل إلى حد الساعة مع توالي كل مبعوث أممي ،والذي يأتي بإقتراحات وخطط ترجع باالنزاع إلى البداية ،دون إحراز أي تقدم رغم ضغط من مجلس الأمن لضرورة تحريك النزاع إلى مستوى أعلى،وإجاد حل نهائي يمنح للشعب الإقليم الحق في تقرير مصيره ، ويرجع هذا التأييد الدول الكبرى ودول مجلس الأمن للمغرب والسماح له بمماطلة هذا النزاع وإطالة أمده وفق لمصالحهم لإقتصادية والإستراتجية في الإقليم و المنطقة والتي تحرك النزاع حسب المصالح.

فدارس لتاريخ النزاع في الصحراء الغربية يلاحظ تكابل الموجة الإستعمارية على الإقليم خاصة والمنطقة عامة .وترابط وإصطدام المصالح بين الدول الغربية والقوى الكبرى لتحقيق النفوذ والهيمنة عليها.وبعد موجة حركات التحرر والتي ميزة القارة الإفريقية والتي

شهدت إستقلال دولها بإستثناء الصحراء الغربية والتي تعد طوق نجاة أخير للمصالح والمطامح الخارجية للقوى الكبرى في المنطقة ،والتي تدير النزاع حسب مزاجية مصالحها ونفوذها، فعلى نحو الموقف او الفعل الأمريكي الذي تعارض مع الموقف الفرنسي إزاء إعادة مسار التسوية المجمد منذ مفاوضات مناهست في مارس 2012وإعادة دينامكيته إلى مفاوضات جديد با جنيف في العام الحالي ،ومما يفسر أكثر تحكم الدول الكبرى في زمام أمور النظام الدولي وتعاطيها مع قضياه النزاعية ،حسب مصلحتها وخاصة نزاع الصحراء الغربية وانقراض الولايات المتحدة الأمريكية بمسودة المقدمة للمبعوث الأممي كوهلر في دعوة الطرفين للمفاوضات من خلال الضغط عليهم لتعجيل توصل للحل ،كما عارضت موقف فرنسا في تمديد بعثة المينرسو بحيث دعت إلى تقليصها إلى ستة أشهر بدل السنة ،والذي اتبعه رد فرنسا في مخالفة قرار المحكمة الأوروبية .بحيث أقنعت الإتحاد الأوربي في ضم إقليم الصحراء الغربية ضمن الإتفاقية الموقع بين المغرب والإتحاد الأوربي حول الصيد البحري،والأمثلة كثيرة فهذا النزاع با الإضافة إلى إلى تعقده وخطورته،تطوق المصالح المشتبكة للقوى الكبرى والفاعل في النظام الدولي دون حله والذي لا يؤثر طول أمده إلأ على الشعب الصحراوي العزل والذي تنتهك حقوقه الإنسانية على أرضه ،دون تحريك ساكن من قبل المجتمع الدولي رغم الشعرات المرفوعة من المنظمات الأممية، فا القضية بحاجة إلى إرادة صادقة من طرفي النزاع وضغط أممي من مجلس الأمن لتوصل إلى حل وسط ،يحترم من خلاله حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ،يعيد للمنطقة المغاربية وحدتها لإلتحاق بركب التكامل والتنمية في منطقة شمال غرب إفريقيا.

- أسباب إختيار الموضوع :

تظافرت عدة عوامل كانت وراء اختيار الموضوع محل الدراسة منها ذاتية وموضعية وتتمثل في مايلي:

أ- أسباب موضوعية:

1- الموضوع يصب في صلب التخصص الذي ندرسه.

2- الرغبة في التطلع على أهم قضايا العصر-القضية الصحراوية والتي شكلت عائقاً أمام مسار إتحاد المغرب العربي والذي أصبح ضرورة إستراتجية تفرضها المعطيات الدولية الراهنة ،با الإضافة إلى تهديد إستقرار المنطقة ،كما أن المنطقة إعتبار إقليم الصحراء الغربية أخر مستعرة إفريقية يعطي للمنطقة الكشف عن إستمرار هذا النزاع وعدم أيجاد حل عادل للقضية .بحيث يمثل إمتحاناً حقيقياً لمدى فاعلية ومصداقية الهيئات الإقليمية والدولية في فض النزعات بين الدول خاصة الأمم المتحدة من جهة ويكشف عنفي الوقت نفسه ما تحمله المنطقة من رهانات للقوى الكبرى أهمية القضية في حد ذاتها بحيث أي تطورات تجري في هذه المنطقة سيكون لها تأثير كبير على العلاقات الدولية في المنطقة لتشابك وتداخل مصالح العديد من الدول في المنطقة.

ب- أسباب الذاتية :

1-إيماننا بأن كل "أن كل طالب صحراوي سفير للقضية.

2- الانتماء للمنطقة محل النزاع وبتالي ضرورة الإهتمام بدراسة المشكلة دراسة موضوعية أكادمية محاولة إيجاد سيناريوهات قادرة على تقديم الحل النهائي والعادل لقضية الصحراء الغربية.

- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تدرس قضية تدور فصولها في منطقة ذات أهمية إقليمياً ودولياً منطقة (شمال غرب إفريقيا) ،با للإضافة إلى أن لها أثر بالغ لأهمية في مجرى التحولات والأحداث الكبيرة التي يشهدها العالم خاصة في ظل أن لها أثر بالغ التركيز الأمريكي والأوروبي وكذا الصيني مِؤخراً ،لما تحتويه المنطقة من الثروات والتي تجعلها ذات أهمية استراتيجية كبرى يصعب معها إيجاد حل جذري ، ودائم للنزاع.

أهداف الدراسة:

- هو التعريف بمشكلة النزاع وإبراز التسلسل التاريخي له ،لإيصال الحقيقة للقارئ والطالب الأكديمي خاصة،من أجل تجنبه للمعالجات المغلوطة للموضوع (النزاع في الصحراء الغربية) والتي علجت بطريقة غير موضوعية وغير محايدة من طرف بحثين مغاربة.
- تسليط الضواء على مشكلة النزاع الذي يعطي لدراسة خصوصيتها.
- توضيح أهمية هذا النزاع وحساسيته المنطقة التي ينتمي لها النزاع وتهديدات المستمرة لإستقرارها.
- توضيح تأثير مصالح الدول الكبرى والمنظمات الدولية على النزاع .

الإشكالية:

شهدت القارة الإفريقية موجة إستعمارية كباقي دول العالم الثالث،حيث قسمت إلى مناطق نفوذ خاصة بالإستعمار الإسباني والفرنسي، الذي إستولى على منطقة المغرب العربي ومن بينها الصحراء الغربية التي تعتبر قضيتها مشكلة من أعقد المشكلات التي واجهها المجتمع الدولي وصارت محل نزاع بين أطراف متعددة ،وأصبحت تحتل واجهة الأحداث العالمية وتستحوذ على قدر كبير من الإهتمام السياسي والإعلامي كونها أخر مستعمرة إفريقية مازالت تعاني ويلات الإستعمار ،ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى استطاعت محاولات التسوية في حل النزاع الصحراء الغربية والمغرب الاقصى ؟.

لتتفرع من هذه الإشكالية تساؤلات فرعية .

1/ ماهي الأبعاد التاريخية والسياسية لنزاع الصحراء الغربية؟.

2/ كيف تعاملت المنظمات الدولية والإقليمية لنزاع الصحراء الغربية ؟ وهل مصالح الدول الكبرى في المنطقة المغاربية تشكل حافزا للعمل جديا لإيجاد حل نهائي لتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ؟

3/ ماهي سيناريوهات حل النزاع الصحراوي المغربي وماهي البدائل الممكنة ؟

- **الفرضيات:**

الفرضية الرئيسية: المصالح اوضحتها المفوضات الأخيرة با جنيف .وأوضحت أكثر تحكم الدول العظمى بزمام الأمور المتعلق بنظام الدولي،وكذا إمكانيتها لخرق القرارات والقوانين مما يضرب با مصداقية المنظمة الأممية عرض الخائط في سبيل مصالح الدول العظمى.

- **الفرضيات الفرعية:**

- موقع المنطقة الجيواستراتيجي واستحواذها على مواد أولية يجعلها محطة أطماع ومصالح الدول .
- كلما زادت تأييد الدول الكبرى الفاعلة في هذه القضية للمغرب كلما زاد الوضع انسدادا .
- يؤدي الحوار المسدود بين البوليساريو والمغرب إلى ظهور الكفاح المسلح المرغوب فيه قبل جبهة البوليساريو.

الإطار المكاني والزماني:

بالنسبة للإطار المكاني فهو واضح من خلال عنوان المذكرة وهي الصحراء الغربية.

أما في ما يخص الإطار الزماني فهو منذ بداية النزاع 1988إلى غاية 2019

أدبيات الدراسة:

من أهم المصادر والمراجع المعتمدة في دراسة الموضوع المعالج وكشف الحقائق التارخية التي تحتويها الصحراء الغربية .نذكر عمر صدوق في كتابه قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية "دراسة قانونية سياسية" وايضاً إسماعيل مطراف في كتابه ا لصحراء الغربية في الأمم المتحدة....والحديث عن الشرعية الدولية ،كما إعتمدنا على مذكرة دكتوراه لمصطفئ عبد النبي تحت إسم إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية وكذا مذكرة مسعود شعنان "" نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية".

المفاهيم المستخدمة:

- الإستراتيجية:

أصل الكلمة إنجليزية وهي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتماداً على التخطيطات والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير ويعود أصل الكلمة إلى التعبير العسكري ولكنها أصبحت اليوم تستخدم في مجال السياسة وبعض المجالات الأخرى، كسرا طيات العمل والتسويق.

- الجيوسياسية:

اختلط على الكثير من الناس التعريف بين مفهومي "الجغرافيا السياسية والجيو سياسية" وما يزيد الأمر التباسا أن العديد من المختصين من سياسيين وإعلاميين لا يميزون أصلاً بين المفهومين.

هذا وقد انتشر استخدام مصطلح الجيوسياسية انتشاراً واسعاً في وسائل الإعلام المختلفة في السنوات الأخيرة الماضية، ومن التصريحات المشهورة التي استخدم فيها هذا المصطلح قول الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين":" إن الوضع الجيوسياسي في العالم معقد للغاية، وميزان القوة الدولية مختل، ولم يتم بعد بناء هيكل جديد للأمن القومي ".

والجيوسياسي يتم الاعتماد عليها في سياسة الدولة من حيث التوافق بين مواردها ونسبة السكان وكيفية تحقيق التكافؤ، والمراد منه هو تحقيق المصلحة والإكتفاء الذاتي بالموارد.[1]

- النزاع:

عرّفه بعض الباحثين السياسيين بأنه نزاع بين مجموعات عرقية، سياسية، دينية، من خلال خلافات غير منطقية، لأعراف الحياة اليومية، غير أن ممارستها الغير منطقية لا تمنع وجود أسباب وأهداف منطقية تقف وراءها العديد من الأسباب.

([1]) - Http : //ejabat.google.com/ejabat/theread

ويعرف النزاع على أنه انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصاحبه بالضرورة بروز نظام جديد، فيوجد نزاع عندما نلاحظ أطراف مصالحها متناقضة حيث يتسم بالعدائية أو تحاول تحقيق أهدافها بطريقة غير شرعية وعدائية.[1]

- المفاوضات:

هي تبادل الرأي بين أطراف متنازعة بهدف الوصول إلى حل النزاع القائم بينهما، ويقوم بهذه المهمة عادة المبعوثون الدبلوماسيين من كلا الطرفين، وعندما يكون الخلاف أو النزاع بالغ الخطورة والأهمية فإن المفاوضات تكون بواسطة مندوبين مخصصين للتفاوض، وقد تكون مباشرة بين الطرفين في نطاقها الخاص أو عن طريق الوساطة.

- مناهج الدراسة:

نظراً لتشعب وتعقد الموضوع نوعاً ما، تم الاعتماد على أكثر من دراسة منهجية، حيث تم الاعتماد على الدراسة التاريخية لدراسة الموضوع وفهم خفاياه منذ جذوره للوصول إلى الحقائق العلمية تثري الموضوع، كذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف الحقائق وتفسيرها.

- محاور الدراسة :

للإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاث فصول كتالي :

الفصل الأول: كان بمثابة بطاقة تعريفية ودراسة بدائية حول القضية منذ جذورها، وكيف تعاقب عليها الاستعمار(من الاستعمار الإسباني إلى الغزو المغربي)، وعلى العموم كان الفصل حول الجذور التاريخية للنزاع الصحراوي المغربي.

أما **الفصل الثاني:** كان الدخول في صلب الموضوع والتطرق إلى دراسة القضية من جانب المنظمات الدولية والإقليمية وتبيين مواقف دول الجوار والدول الكبرى الفاعلة في هذا النزاع مع إظهار تأثيرها على القضية.

([1]) علي صادق أبوهيق، **القانون الدولي العام**، مصر: منشأة المعارف، 2003، ص 15.

وفيما يخص الفصل الثالث: خصص لسيناريوهات حل القضية الصحراوية وكيف ساهمت الأمم المتحدة في حل هذا النزاع مع إعطاء البدائل الممكنة لإيجاد حل سلمي دون الرجوع للكفاح المسلح يرضي الطرفين.

- صعوبات الدراسة:

إن الصعوبة التي واجهتنا في عملية البحث والدراسة نقص المراجع والمصادر بالإضافة إلى حداثة الموضوع، وبتالي التطور المستمر في مجريات أحداثه مما يصعب مواكبتها.

الفصل الأول

الصحراء الغربية والجذور التاريخية للنزاع

المبحث الأول: جغرافية الصحراء الغربية

المطلب الأول: الموقع والمساحة

المطلب الثاني: الثورات الطبيعية

المطلب الثالث: المجتمع الصحراوي

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للنزاع وبداية المقاومة

المطلب الأول: المحاولات الاستعمارية الأولى

المطلب الثاني: الاستعمار الإسباني وخطة الخروج

المطلب الثالث: حركة التحرير الوطنية وتأسيس جبهة البوليساريو

المبحث الثالث: بوادر الالتفاف المغربي _ الموريتاني حول المنطقة

المطلب الأول: المطالب الإقليمية المغربية

المطلب الثاني: اتفاقية مدريد

المطلب الثالث: التدخل العسكري المغربي الموريتاني في المنطقة

تمهيد:

من الصعب التحدث عن القضية الصحراوية قبل التطرق إلى دراسة المنطقة دراسة إستراتيجية من حيث الموقع والأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية إلى جذور النزاع والمحاولات الاستعمارية الأولى التي اجتاحت المنطقة وكذلك التطرق إلى المقاومة الصحراوية في مواجهة الاستعمار وتأثير اتفاقية مدريد الثلاثية على المنطقة حيث في هذا الفصل سنتطرق إلى الأهمية الاقتصادية للمنطقة والجذور التاريخية للنزاع والتطرق فيه إلى بوادر الاتفاق المغربي الموريتاني وتأسيس جبهة البوليس

المبحث الأول: جغرافيا الصحراء الغربية.

الصحراء الغربية هي من ضمن البلدان الأفروعربية والمنتمية إلى إقليم المغرب العربي وإذا تحدثنا عن جغرافيا الصحراء الغربية لابد أن نتحدث عن الموقع، المساحة، السكان والثروات الطبيعية الموجودة فيها، وإذا تحدثنا عن الموقع لابد لنا كذلك أن نتحدث عن الأهمية ويضاف إلى ذلك الثروات الطبيعية الموجودة بهذا الإقليم – الصحراء الغربية – كما أن الحديث عن السكان أو الطيف البشري الذي يكون المجتمع الصحراوي ضروري لفهم طبيعة العلاقات الموجودة بين الصحراويين وغيرهم من المجتمعات المجاورة.

المطلب الأول: الموقع والمساحة.

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لإفريقيا وهي تمتد من الطرفاية شمالاً إلى الكويرة ورأس كنسادو جنوباً، يحدها من الشرق الجزائر، على شريط حدودي يبلغ 41 كلم^2 ومن الشمال المغرب الأقصى على مسافة تقدر بـ 460 كلم^2، أما من الجنوب والجنوب الشرقي تحدها موريتانيا على شريط حدودي يصل إلى 1570 كلم^2، ومن الغرب يحدها المحيط الأطلسي، فالساحل الصحراوي يبلغ طوله 1500 كلم^2، تتكون الصحراء الغربية من إقليمين رئيسيين هما الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتجدر الإشارة إلى أنها كانت تضم إقليم طرفاية قبل 1958م، وكلمة الصحراء أطلقها الاستعمار الإسباني على الساقية والوادي حيث أراد من خلال هذه التسمية التقليل من أهمية المنطقة[1]، حتى لا تكون محل أطماع القوى

(1) محمد سالم الصوفي، **أزمة الصحراء الغربية تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي، مقاربة من النشأة إلى عتبة التسوية**، نواكشوط: المركز الموريتاني الدولي للدراسات، 2008م، ص 09.

الاستعمارية الأخرى، وقد كانت الصحراء الغربية قبل 1958م، منقسمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- الطرفاية 500 36 كلم^2 وعاصمتها الطنطان.
- الساقية الحمراء 000 82 كلم^2 وعاصمتها العيون.
- وادي الذهب 000 190 كلم^2 عاصمتها الداخلة.

لكن في سنة 1958م، قامت إسبانيا بإعطاء إقليم طرفايا للمغرب، فالناظر للخريطة قبل 1958م، يجد أنها تغيرت فقبل أن تسلم طرفاية للمغرب كانت مساحة الصحراء الغربية أكبر مما هي عليه الآن، فمساحتها اليوم حسب المسح الإسباني تبلغ 000 284 كلم^2 حيث يبلغ عرضها 460 كلم^2 ، ويبلغ طولها 1200 كلم^2 ، وعن الموقع الفلكي فالصحراء الغربية محصورة بين خطي الطول 08 غرباً و20 شرقاً ودائرتي العرض 28 شمالاً و20 جنوباً ويمر خط الطول 16 على مدينة الداخلة، كذلك يشكل خط الطول 12 الجزء الأوسط من حدود الصحراء مع موريتانيا للإشارة فقط الآن تحتل المملكة المغربية ما نسبته 73 %، في أراضي الصحراء الغربية بينما يوجد ما نسبته 27 %، بمثابة أراضي محررة تخضع لإدارة البوليساريو، أطلق اسم الساقية الحمراء على الإقليم الشمالي من الصحراء الغربية نسبة إلى نهر كان يمتد على طول 450كلم^2، وتتلون مياهه بالأتربة الحمراء حسب رأي الباحثين أما فيما يخص وادي الذهب وهو الإقليم الجنوبي في الصحراء الغربية فتسميته أطلقت من قبل البرتغاليون عندما احتلوا المنطقة في القرن 15م اعتقاداً منهم أنه غني بالذهب في أتربته.

وفي الحديث عن المناخ الذي يسود الصحراء الغربية نجد أن الصحراء الغربية لم تكن أرض قاحلة جرداء دائماً كما عليه الحال اليوم بل تعاقبت عليها في الزمن القديم فترات خصبة ورطوبة وفترات جافة، فهي كانت في الفترة ما بين 5000 و 2500، قبل الميلاد تتوفر على سهول معيشية تعيش فيها أعداد كثيرة من الحيوانات.

وكذلك ما أثبتته اكتشافات علماء الآثار المتتالية من رسوم محفورة في الصخور تعود إلى حقبة العصر الحجري.[1]

لكن في الوقت الحاضر بميز الصحراء الغربية مناخاً حاراً وجافاً في الصيف وتتراوح درجات حرارته ما بين 40° و46°.

(1)محمد سالم الصوفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

أما في الشتاء، فتتراوح درجة الحرارة ما بين 10° و 11° مئوية، كما تعرف ندرة شديدة في معدلات الأمطار (50 – 120ملم سنوياً)، ومعدلات تبخر مرتفعة ورياحاً عنيفة وعواصف رملية دائمة وزحف مستمر للرمال وتصحراً متفاقماً، وطبقات مائية جوفية محدودة التجمد تحاصرها الأملاح من كل مكان، فنسبة الملوحة تتراوح ما بين 02 و09 غرام في ألتر في الطبقات المائية الجوفية المتوفرة في الصحراء الغربية.ومن حيث التقسيم يمكن تقسيم المناخ الموجود في الصحراء الغربية إلى مناخين قاري شبه صحراوي درجة الحرارة محصورة فيه بين 0° و47°، أما الثاني فهو مناخ محيطي يضم كل المناطق الساحلية هو أكثر اعتدال، أما فيما يخص الغطاء النباتي فنجد أنه تنوع فقد تم إحصاء أزيد من 200 نوع من النباتات المختلفة ويعتبر أقيل هو أكثرها انتشاراً، فالأماكن التي لا تتوفر على غطاء نباتي هي عبارة عن كثبان رملية وتشكيلات صخرية تكونت في العصر الجيولوجي الثالث، أي في الوقت الذي تحولت فيه منطقة شمال إفريقيا من بحر إلى جبال ومناطق جافة.[1]

المطلب الثاني: الثروات الطبيعية.

مما لا شك فيه هو أن الصحراء الغربية ليست بمعزل عن باقي صحاري إفريقيا، بل تشكل امتداداً لها، فهي تبدو جرداء ويسيطر عليها مناخ يتسم بالقساوة، هذا ما يبدو عليه الحال في ظاهرها، ولكن باطن تلك البقعة من الأرض عبارة عن خزان ثروات من أهمها:

I- الفوسفات:

فهو يعتبر أهم ثروة في الصحراء الغربية تم اكتشاف هذا المعدن من قبل عالم الجيولوجيا الاسباني "مانويل آليا ميدينا" سنة 1947.[2]

تمتد حقول الفوسفات في عمق الأراضي الصحراوية إلى حوالي 800 كم^2 بين منطقة إيزيك وحتى شبه جزيرة الرأس الأبيض ولكن الثروة الفوسفاتية لم تستغل إلا في عام 1963 إذ في هذه السنة بدأت اسبانيا في استغلال منجم بوكراع الذي يعتبر أكبر منجم في العالم يقع إلى الجنوب الشرقي في العاصمة العيون وعلى مسافة تقدر بـ: 100 كم والفوسفات الموجود بمنجم بوكراع يوجد في مساحة لا تتعدى 231 كلم^2 وبعمق يتراوح بين المترين والأربعة

(1) حمة المهدي البهالي، **الموقع الجغرافي للصحراء الغربية**، 24 -05-2011، من الموقع:
http:/www.khayma.com/risala/sahra.htm

(2) **نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأهمية والتقاطب المغربي الجزائري**،05-04-2011، من الموقع:
http://sahra1.maktoobblog.com

أمتار، يعتبر الفوسفات إلى مرفأ العيون عبر سكة حديدية وبمجيء المغرب أصبح يستغل المنجم من خلال شركة فوس بوكراع هذه الأخيرة تقوم بإنتاج حوالي أربعة ملايين طن سنوياً تقوم هذه الشركة بتصدير الفوسفات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا في الوقت الذي حذرت فيه الأمم المتحدة المغرب في استهلاكه للثروات الموجودة في الإقليم بحكم أنه إقليم خاضع للاستعمار.

وتجدر الإشارة إلى أن احتياط الصحراء الغربية من الفوسفات يبلغ 10 مليار طن كما أن اسبانيا قامت بإنتاج وتصدير ما يزيد عن 45 مليون طن في الفترة الممتدة ما بين 1963 – 1976م، أما المملكة المغربية وبعد احتلالها للصحراء الغربية واصلت في التصدير لكن الغريب في الأمر هو أنها أصبحت تنتج وتصدر الفوسفات في عملية متواصلة، فيحدث تحديث الشريط الناقل للفوسفات أصبح منجم بوكراع يعمل على مدار اليوم مما يعني أن الإنتاج تجاوز بكثير القيمة التي كان يتم إنتاجها سابقاً أي أصبحت شركة فوس بوكراع تنتج ما يزيد عن ثلاثة آلاف طن في الساعة وهو الشيء الذي تعتبره البوليساريو استغلال رهيب إضافة إلى كونه غير شرعي[1]

II – الثروة السمكية:

تعتبر كذلك الثروة السمكية أحد أهم الموارد الاقتصادية في الصحراء الغربية حيث أن شواطئ الصحراء الغربية تخضع لمناخ مشمس حار يساعد على نمو وتكاثر الأعشاب البحرية والتي تعيش عليها الأسماك وكذلك يعتبر وقوع المنطقة تحت تأثير تيار كناري والتي يهب عليها ابتداء في شهر سبتمبر /أيلول حتى مايو/ أيار من كل عام، عامل جعل مياه الساحل الصحراوي بمثابة البيئة التي توفر الشروط المثالية لعيش الأسماك فهي في أغنى شواطئ العالم باعتبار أنها تتوفر على حوض سمكي يبلغ طوله1400 كم يحتوي هذا الحوض على 200 صنف من الأسماك و60 نوعاً من الرخويات إضافة إلى أجناس مختلفة من القشريات وراسيات الأرجل.[2]

---

(1) محمد فاضل سلامة، **مشهد الاقتصاد المغربي بين لعبة الأرقام المتقاطعة وحقيقة نمو ثروات الصحراء الغربية** الجزء الثاني2011/04/23 من الموقع: http:/www.upo.org/body .

(2) مصطفى الكتاب محمد بادي، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**، دمشق: دار المختار للطباعة والتحضير ألطباعي، 1998، ص91.

من أشهر أنواع الأسماك الموجودة نجد: السلمون، السرطان، التفس، المارو، الإبرميس القرش الحيتان وغيرها، فالثروة السمكية الموجودة في الصحراء الغربية جعلتها تحتل مرتبة متقدمة من حيث أنها تتوفر على ثروة سمكية هائلة وإن تحدثنا عن الإنتاج سنجد أن الصحراء الغربية في فترة الاستعمار الإسباني كانت تمول إسبانيا بالأسماك أما بمجيء الاحتلال المغربي أصبحت هناك عدة موانئ وازداد عدد الصيادين، وقد بلغ إنتاج موانئ العيون" المرسى" الطرفاية وبوجدور من الأسماك 309207 أطنان سنة 1998م، وتضم تجهيزات الصيد في ميناء العيون والطرفاية حوالي 400 وحدة صيد يعمل بها حوالي 7000عامل، وإضافة للاستغلال المغربي نجد الأساطيل الأوروبية التي دخلت في اتفاق صيد مع المملكة المغربية منذ 1995م، هذه الاتفاقية من وجهة نظر القانون الدولي لا تستند على شرعية بحكم أن الاتفاق يشمل مياه الصحراء الغربية التي لازالت محل نزاع بين المغرب والبوليساريو [1]

III – الثروات الطاقوية:

لم تقتصر الثروات الطبيعية على الثروة المعدنية والسمكية بل أنه أجريت دراسة حديثة أكدت أنه يوجد على السواحل الصحراوية كميات هائلة من الغاز والنفط على مقربة من الشواطئ وقد شكل هذا الإعلان محل اهتمام أطراف النزاع المملكة المغربية وجبهة البوليساريو فقد سارعت المملكة المغربية إلى توقيع اتفاقيتين للتنقيب عن النفط مع كبرى شركات التنقيب توتال الفرنسية وكيرماك الأمريكية في أكتوبر/تشيرين الأول2001 لأمر الذي اعترضت عليه قيادة البوليساريو وجعل المغرب من بعد ذلك طلب رأي قانوني من الأمم المتحدة والتي أصدرت بدورها وثيقة قانونية تجيز التنقيب شرط عدم استغلال تلك الموارد دون رضا وموافقة سكان الإقليم المتنازع عليه هذه الوثيقة أعطت سند قانوني للبوليساريو كي تعتد هي الأخرى اتفاقيات مع شركات بترولية منها وفيما يخص الاستشارة القانونية المقدمة حول ذلك اعتبر أحد المسؤولين أنها غير ملزمة لكن من وجهة نظر القانون الدولي تبقى إلزامية حتى يتم حل النزاع القائم، أما عن حدود البحرية بين الصحراء الغربية والدول المجاورة فقد نشئ خلاف عندما قامت إسبانيا بتعزيز تواجدها من خلال إعطاء رخصة تنقيب للشركة الإسبانية الأرجنتينية " ريسول" إذا احتجت المغرب على ذلك

(1) عبدوني ولد عالي، **مكونات الاقتصاد الصحراوي**، 2011/05/28 من الموقع: http://www.Aljazeera.net

واتخـذت جبهـة البوليسـاريو خطـوة أخـرى مـن خـلال إعـلان المنطقـة الاقتصـادية الخالصـة التابعة للصحراء الغربية.[1]

وعمومـاً فإنـه إذا تـم التأكيـد علـى وجـود كميـات معتبـرة مـن الـنفط والغـاز فسـيكون ذلـك الإعلان بمثابة نقطة جديدة في إنعاش النزع(بحكم افتقار المغرب للثورة الطاقوية).

1_ وتكمن الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية.

منـذ أن تـم اكتشـاف المـوارد الأوليـة كالفوسـفات والحديـد والـذهب،حيث أصـبح للصـحراء الغربية أهمية اقتصادية تمثلت في ما ذكرناه سلفاً وهو الفوسفات وهو أهم رهان في القضية، حيث توجد مناجم الفوسفات في منطقة بوكراع وما يميز فوسفات الصحراء الغربية هو قربه من سطح الأرض، وهنا يعني أنه ذو تكلفة سهلة وأقل، وكذلك احتواءه على مادة الأورانيوم وهو الأكثر تركيزاً في العالم وقد وصل احتياطه إلى 10مليار طن.

أشارت بعض الدراسات الإستراتيجية إلى وجود مخزون هام من الغاز والنفط في سواحل الصحراء الغربية، لكن جهود التنقيب لم تظهر أية نتيجة بلغ احتياطي الحديد في إقليم الصحراء الغربية بـ 700 مليون طن، حيث تم المستخرج من باطن الأرض بحوالي 600 مليون طن بغض النظر عن نسبة الحديد في التربة بـ65%.[2]

يعتبر القطاع التجاري من أكثر القطاعات جدباً للعمالة، وهو نشاط تقليدي من الأنشطة التي مارسها الصحراويون القدامى، حيث عرفت المنطقة معبراً للقوافل القادمة من المغرب والمتجهة نحو جنوبي الصحراء الكبرى (مالي– موريتانيا – السنغال – النيجر– الجزائر) ورغم اختلاف الظروف الآن عن الوضع السابق مازال الصحراويون مولعون بالأعمال التجارية التي ورثوها عن أجدادهم

إضافة إلى الثروات السالفة الذكر توجد ثروات أخرى منها الثروة الحيوانية، حيث أنها تمثل مصدر أساسي في معيشة السكان وتوجد بأراضي الصحراء الغربية قطعان وافرة من الإبل الأغنام، والماعز، بالرغم من أن الحرب التي ألحقت المنطقة ودمرت جزء من أساسيات البيئة الطبيعية، لازالت توجد أعداد معتبرة من الحيوانات، فنجد أن الصحراء الغربية لازالت بمثابة نقطة عبور للعديد من الطيور المهاجرة التي تبلغ كثافتها في كل

(1) السيد حمدي يحظية،**الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا**، الجزائر :دار الجاحظية، 2001م، ص 08.

(2) خالد بن سلطان بن عبد العزيز، **مشكلة الصحراء الغربية**، 25 /2011/05 من موقع: hppt:// www.mogatet.com

عشرين كلم^2 حوالي 700 طير فالبراري لازالت تتوفر على مجموعة من الحيوانات المختلفة المتوحشة منها الضباع، الذئاب الجبلية والساحلية.

أما في المناطق ذات المناخ الحار نجد جملة من الكائنات منها الأفاعي، الثعابين الضباع وغيرها، وتجدر الإشارة إلى أن الصحراء الغربية كانت غنية بحيوانات أخرى مثل النعام، الغزال، والحبار، فالنعام كان الاستعمار الاسباني مسؤول عن انقراضه، فقد كان يقوم بتصديره خارج الصحراء الغربية، أما الغزلان وطيور الحبارة كان وراء انقراضهم عملية الصيد الغير شرعي فالغزلان كان يصطاد من قبل الأهالي، أما الحبار فقد تورط في عملية انقراضه مجموعة من المهربين كانوا يأتون من الخليج.[1]

وإن تحدثنا عن الثروة الحيوانية الأساسية أي لأبل الأغنام والماعز سنجد أن عدد رؤوس الإبل حالياً في كامل تراب الصحراء الغربية تبلغ حوالي 123100رأس، أما الأغنام فنجد أن عددها يبلغ حوالي 440300 رأس، بينما الماعز، بينما الماعز يبلغ عدد رؤوسها 493000 رأس وعن الأبقار فلا يوجد سوى 1,843 رأس.

المطلب الثالث: المجتمع الصحراوي.

تشير الدراسات إلى أن الوجود البشري في الصحراء الغربية يعود إلى حقبة تزيد عن 000 700 سنة قبل الميلاد، فهي كانت منطقة أكثر رطوبة، ما هو عليه الحال اليوم، فقد تلاحق العديد من المجموعات البشرية بعضها قادم من مناطق قريبة والبعض الآخر نازح من مناطق بعيدة وتعود أصول القبائل القاطنة حالياً في الصحراء الغربية إلى أصل عربي بربري فالجنس العربي يقول الباحثين أن وجوده جاء على مرحلتين، المرحلة الأولى اختلف فيها الباحثين فمنهم من قال أن العرب قصدوا المنطقة بعد انهيار سد مأرب باليمن ومنهم من يقول أنهم أتوا بعد هزيمة الكنعانيين في معركة طالوت وجالوت بفلسطين، أما المرحلة الثانية وهي مرحلة الفتوحات الإسلامية، تحديداً في القرن التاسع ميلادي حين دخل المسلمون شمال إفريقيا واستقرت القبائل الحسانية فيما يعرف حالياً بالصحراء الغربية وموريتانيا، أما البربر فقد سبقوا العرب إلى المنطقة استقرت القبائل البربرية القادمة من الشمال في الصحراء الكبرى لكن في المنطقة الجغرافية التي تشملها الصحراء الغربية حالياً

(1) محمد سالم الصوفي، **مرجع سابق الذكر**، ص 17.

لم تستقر فيها بصفة دائمة سوى قبيلة السنهاجين، بعد أن تمكنت من طرد الزنوج الذين كانوا موجودين هناك.

وبعد وصول العرب إلى المنطقة من خلال الفتوحات الإسلامية اصطدموا بالوجود البربري في البداية حدث بين الجنسين اللاتوافق لكن بمرور الزمن حدث تزاوج بين الجنسين من خلال التعايش الذي كان موجود بعد عملية التعايش هذه تشكل مجتمع ما يعرف بالبيظان والذي هو موجود حالياً في كل من موريتانيا والصحراء الغربية والقليل في المناطق المجاورة وإن حددنا الدراسة بالمجتمع الصحراوي الذي هو موجود حالياً نجد أنه مكون من جملة قبائل مترابطة فيما بينها.[1]

وفيما يتعلق بعلاقة القبائل الصحراوية يمكن الإشارة إلى أنه من الشيء المؤكد هو أن الاعتماد لإثبات الهوية الصحراوية السياسية أو الإلحاق المغربي للصحراء على أصول القبائل غير موضوعي ولا يؤيد جهة أي من الطرفين، لأن الامتداد القبلي لسكان الصحراء ليس قاصراً على المغرب فقط، بل هو موزع بين أطراف المنطقة العربية كلها.

فأولاد أدليم مثلاً فرع منهم في العراق وفرع في فزان في ليبيا، وفرع في المغرب قرب سيدي قاسم.

والركيبات: يوجدون في تندوف ويوجدون في ترهونة بليبيا، كما توجد قبيلة أولاد موسى الركيبات في موريتانيا (الطار والزويرات) .

وآيت لحسن بموريتانيا باسم (إدو لحسن)، وفي ليبيا باسم (الحساونة)، والكراع في موريتانيا وفي التشاد باسم الكر عان.

وأولاد بوسبع في مالي من الطوارق في غرب ليبيا الجبل الغربي، وفي مصر وفي سيدي مختار (شيشاوة بعيداً عن مراكش بـ70 كلم)، والعروسين في ناحية سطات بالمغرب وفي موريتانيا وفي ليبيا وازريقين في تونس قرب منطقة تطاوين باسم الزرقان بغرب ليبيا.

في العصور القريبة وحتى قبيل مجيء الاستعمار الاسباني كانت القبائل الصحراوية تقسم الأرض فيما بينها في خلال هذا التقسيم تتولى القبائل حماية ومراقبة الأراضي التي تعنيها على أن يكون هناك تنسيق أعلى (على مستوى هيئة آبت أربعين التي تعتبر السلطة العليا في البلاد).

---

(1) مصطفى الكاتب محمد بادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 11.

أما في الحديث عن التركيبة السكانية الحالية للمجتمع الصحراوي سنجد أنه يختلف عن كل المجتمعات المجاورة له، أي أنه من المجتمعات المتجانسة[1] .

فاللهجة الموجودة هي لهجة واحدة تسمى الحسانية تحتوي هذه اللهجة على ما نسبته 77% في العربية الفصحى، والباقي خليط بين البربرية والامازيغية إضافة إلى أن طبيعة البشر حتى وإن اختلفت لم تؤكد على الانسجام الموجود، كذلك المجتمع الصحراوي هو من المجتمعات التي استطاعت أن تواكب العصرنة مع الاحتفاظ بالميزات الموروثة، كما أنه يتميز عن المجتمعات العربية قليلاً بحيث أنه كان مستعمراً من طرف اسبانيا، على خلاف البلدان العربية الأخرى فالصحراء الغربية نجدها تتحدث الإسبانية كلغة ثانية بعد اللغة العربية بينما جميع الدول العربية الأخرى محصورة بين الفرنسية والإنجليزية.

عدد السكان في الصحراء الغربية تم إحصائه من قبل إسبانيا سنة 1975م، إذ قدمت في تلك السنة إحصاء رسمي للسكان قدّر حينها بخمسة وسبعين ألف نسمة في الفترة الحالية لا يمكن إعطاء إحصاء رسمي لعدد السكان، هذا لكون الظروف غير مواتية ذلك فالشعب الصحراوي مقسم بسبب الحرب فنجد جزءاً كبيراً في المناطق التي تحتلها المملكة المغربية وجزءاً آخر في مخيمات اللاجئين جنوب غرب الجزائر، وجزءاً أقل من ذلك لاجئ في موريتانيا، وأقلية أخرى متشتتة في المهجر.

من خلال وثيقتين قدمها الهلال الأحمر الصحراوي للاجتماع الدولي للصليب الأحمر الذي انعقد بمانيلا سنة 1981م، في شرح للأوضاع الصحية التي يعانيها اللاجئين الصحراويين.

قدر عدد اللاجئين الصحراويين الموجودين في الجزائر بـ: 000 150، وهناك رقم آخر يقول أن عدد اللاجئين الصحراويين الموجودين بالجزائر بلغ في نهاية القرن الماضي حوالي 000 273 نسمة، أما موريتانيا فقد بلغ فيها عدد اللاجئين الصحراويين ما يزيد عن 26 000 لاجئ[2].

(1) ليلى خليل بديع، **البوليساريو قائد وثورة**، (ط2) لبنان: الدار اللبنانية للتوثيق والنشر والتوزيع، 1982م، ص 95.

(2) Pedro pinte leite claes alsson, Mangus scholdtz**, toby shelley pall wrange, hanscarell and karins cheele, the western sahara conflict the role of natural resourcesin decolonization Uppsala**, nordisca: 2006, p 16.

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للنزاع وبداية المقاومة.

كغيرها من مناطق العالم التي تعاقبت عليها قوى استعمارية، فإن تاريخ الصحراء الغربية حتى بدايات الاستعمار الإسباني في أواخر القرن التاسع عشر يمكن فصله عن تاريخ منطقة شمال إفريقيا، فبفضل موقعها الاستراتيجي تحولت إلى همزة وصل بين العالمية- الإفريقي والغربي- خاصة في المبادلات التجارية وبفضل مؤهلاتها الطبيعية وما تزخر به من خيرات جعلت منها منطقة تاستهوي الطامعين والمستعمرين، وكيف كانت للمقاومة الصحراوية دور في هذا الشأن.

المطلب لأول: المحاولات الاستعمارية الأولى.

بالرغم من صعوبة الظروف الطبيعية وتخلف وسائل الحياة عموماً، فقد قاوم الشعب العربي في الساقية الحمراء وواد الذهب العديد من المحاولات الأجنبية التي سببها الطمع في السيطرة على طرق القوافل التجارية قديماً، والبحث عن مواقع إستراتيجية على شواطئ إفريقيا التي اتجهت إليها الأنظار بعد النهضة الأوروبية، ونظراً للأهمية الإستراتيجية للمنطقة والمتمثلة أساساً في:

- الموقع الجغرافي الذي يربط بين أوروبا وإفريقيا.
- شواطئ أطلسية غنية بمختلف أنواع الأسماك.
- جسر عبور للقوافل التجارية شمالاً وجنوباً.[1]

هذه الأسباب وغيرها التي تفسر المحاولات الاستعمارية المتتالية على الصحراء الغربية على مر القرون الماضية، حيث شهد عام 1478م، بناء أول مركز أجنبي إسباني في المنطقة ويمكن الإشارة إلى أن علاقة إسبانية بالمنطقة تعود إلى سنة 1525م، حيث كان البحارة الكناريون يقومون بالتبادل التجاري (المقايضة) مع سكان الساقية الحمراء وواد الذهب، وبموجب هذا الاحتكاك، أصبح بعض سكان المنطقة على إلمام نسبي باللغة الإسبانية حتى جاء مؤتمر برلين عام 1884م، ليقسم مناطق النفوذ، ويقرر إلحاق الصحراء الغربية بإسبانية نهائياً لتعرف فيما بعد،(الصحراء الإسبانية"Sahara Espagnole").

وتولت بعد ذلك البعثات الاستكشافية الأوربية بحثا عن الذهب وريش النعام والصمغ العربي، ففي سنة 1572 دخلت المنطقة بعثات استكشافية، حيث احتل الهولنديون إقليم

(1) مصطفى الكاتب محمد بادي، **مرجع سابق الذكر**، ص27.

وادي الذهب سنة 1638 وهو الذي سيتحكم فيه الإنجليز بشكل مؤقت عام 1665، لكن الهولنديون ما لبثوا أن سلموا الإقليم للفرنسيين سنة 1927، وفي ظل تلك التحرشات الاستعمارية التي شهدتها المنطقة في تلك الآونة وقع الملك الاسباني " كارلوس الثالث" معاهدة مراكش بينه وبين السلطات المغربي محمد بن عبد الله سنة1767 التي يقر فيها السلطان المغربي بأن " لا سيادة له بعد وادي نون جنوبا" غير أن التكالب الاستعماري على الصحراء الغربية لم ينحصر عند هذا الحد بل كانت هناك عدة محاولات استعمارية أخرى للإيطاليين سنة 1869، والانجليز 1872 والبلجيكيين سنة 1875 وغيرهم.[1]

المطلب الثاني: الاستعمار الإسباني وخطة الخروج .

تم تحديد الساقية الحمراء ووادي الذهب مستعمر إسبانية ابتدءا من 1884م، ففي هذه السنة انعقد مؤتمر برلين، أين أقرت الدول الأوروبية لاسبانية بإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب.

وبمقتضى اتفاقيات أخرى بين إسبانيا وفرنسا تم ترسيم حدود الصحراء الإسبانية، ففي سنة 1902م، تم ترسيم الحدود الجنوبية مع موريتانيا، وفي سنة 1906م – 1912م، أبرمت كل من إسبانيا وفرنسا اتفاقيتين تم من خلالها ترسيم الحدود الشمالية للصحراء الإسبانية لتكن بعد ذلك المستعمرة الإسبانية، محددة المساحات أي 284 ألف كلم^2، لكن ما يهم في هذه الفترة هو معرفة الكيفية التي دخل بها الاستعمار الاسباني ونمط المواجهة التي قوبل من قبل الأهالي وهل كان لاسبانيا مشاريع استعمارية على غرار بقية القوى الاستعمارية؟[2]

أما بالنسبة لإسبانيا فإنها دخلت الصحراء الغربية عن طريق التجارة، أي أنها قامت بعقد جملة من المبادلات التجارية بينها وبين الصحراويين، أصبحت تتطور تلك المبادلات، إلى أن تمكنت اسبانيا من إقامة عدة مراكز تجارية على السواحل الصحراوية وفي الحقيقة تلك المبادلات التجارية ليس الهدف منها ترويج المنتجات الإسبانية أو جلب الصمغ العربي، الصوف، الذهب وغيرها من المنتجات التي كان يتوفر عليها الصحراويين، وإنما كان هدفها هو الدخول بطريقة مغايرة عن الدول الاستعمارية، وبصيغة أخرى هو أن إسبانيا كانت تعتقد أنها ستفشل في الصحراء الغربية إذا دخلت بطريقة عدائية، لأنها جربت سابقاً هي وعديد

(1) **الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حقيقة لا رجعة فيها**، محاضرة من إعداد مجموعة إطارات في جبهة البوليساريو، الجزائر :2006.

(2) مصطفى الكتاب محمد بادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 27.

القوى الأوروبية، فكل المحاولات الاستعمارية التي عرفتها المنطقة توجت بالفشل نتيجة للرفض الشعبي الذي كان يقابلها دائماً، كما أن وصول اسبانيا إلى السواحل الصحراوية جاء نتيجة عدم وجود مراقبة دائمة للساحل الصحراوي الذي يمتد إلى حوالي 932,06 ميل.

وإن تحدثنا عن المقاومة الشعبية التي عرفتها المنطقة سنجد أن اسبانيا تعرضت للهجوم غداة وصولها السواحل الصحراوية كان ذلك في مارس /آفريل 1884م، بل أن فرنسا التي لم تكن تدير أقاليم الصحراء الغربية تعرضت هي الأخرى إلى هجمات المقاومون الصحراويين، بحكم أن فرنسا كانت تحاول الاستيلاء على الأجزاء الشرقية لإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، حتى يكون هناك ربط مباشر بين مستعمراتها الثلاث(الجزائر – المغرب –موريتانيا).

وعلى غرار الشعوب المستعمرة قادة المقاومة الصحراوية عدة معارك ضد القوى الاستعمارية، لكن حالة الصحراء الغربية – الظروف الاستعمار– اتخذت ميزة مغايرة عن المستعمرات المجاورة في إفريقيا، هذا لكونها تعرضت لاستعمار مزدوج اسباني – فرنسي[1] فأول شرعي لوجوده من خلال مؤتمر برلين أما الثاني فقد دخل من أجل القضاء على المقاومة الشعبية التي أصبحت تؤثر على مصالحه في مناطق نفوذه حتى أصبح المحارب الأول قبل إسبانيا، إذ أن المقاومة الصحراوية واجهت فرنسا في الكثير من المعارك جرى بعضها داخل الأراضي الصحراوية، وجرى بعضها الآخر في المناطق الجنوبية والشرقية المتاخمة، وقد وصلت المعارك بين المقاومة الصحراوية والجيش الفرنسي في سنة 1908م، إلى 125 معركة.

وفي الحديث عن المقاومة الصحراوية لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي لعبه الشيخ ماء العينين ولد محمد فاضل، والذي قام بتنظيم وتوحيد المقاومة الصحراوية ضد الاستعمار الإسباني – الفرنسي، الذي لحق بالمنطقة، كما أنه قام بتأسيس مدينة السمارة سنة 1895م، التي احتلها الفرنسيون في 28 مارس /آذار 1913م، وقاموا بحرق مكتبتها.

خلف الشيخ ماء العينين نجله الهيبة الذي تولى بدوره قيادة المقاومة فيما بعد، اتهم الهيبة سلطان المغرب بالتآمر ضد والده مع القوات الفرنسية، وهو الشيء الذي دفعه للانتقام من السلطان، وذلك باحتلال فآس لبعض الوقت قبل أن تجليه عنها القوات الفرنسية في معركة

(1) بن عامر تونسي، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987م، ص 247.

"سيدي بوعثمان" سنة 1916م، ومع تصاعد حدة التوتر بين القوات الفرنسية والمقاومة الصحراوية، انتهزت فرنسا الفرصة لتعبر عن إدانتها واستنكارها لما يحصل ببعض الصحراويين، وإعطاء وجه مخادع جديد لكن لم يدوم طويلاً ذلك الهدوء الذي نشأ بين إسبانيا وسكان الإقليم، فبعد قيام الثورة الجزائرية وحصول المغرب على استقلاله سنة 1956م، قامة المقاومة الصحراوية بمواصلة نشاطه ضد الاستعمار خارج الأقاليم المغربية، فقامة بتوجيه ضربات الاستعمار الإسباني في المناطق الشمالية والشرقية للصحراء الغربية، وانتصرت على إسبانيا في عدة معارك ابتداء من تلك التي قادها في 27 نوفمبر / تشرين الثاني 1957م في مناطق الدشيرة، العرقوب، آبت باعمران وغيرها.[1]

عقب هذه المعارك أصبح الخطر يراود اسبانيا مما جعلها تدخل في تحالف عسكري مع فرنسا بقصد القضاء على المقاومة الصحراوية وقد تجسد هذا التحالف من خلال عملية شرسة ضد المقاومة الصحراوية عرفت بعملية اكيوفيون سنة 1958 .من خلالها تم تصفية المقاومة الصحراوية ومن الأسباب التي جعلت المقاومة الصحراوية تنهار بسرعة أمام القوات الفرنسية والاسبانية هو عدم تلقيها إمدادات من المناطق المجاورة فالجزائر كانت منشغلة بثورتها أما المغرب الأقصى في هذه الفترة كان يتمتع باستقلاله إلا أنه غض الطرف عما يحصل بل أنه امتنع عن تقديم يد العون للمقاومة الصحراوية .

بعد استقلال الجزائر وموريتانيا زاد الإلحاح على ضرورة تخليص الصحراء الغربية من الاستعمار الاسباني كما أن القرار 1514 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضي بتقرير مصير الشعوب التي لازالت تحت سيطرة الاستعمار حتم على اسبانيا إيجاد سياسة جديدة في التعامل مع مستعمراتها لكن متجاهلة بذلك القرارات الصادرة في حق الشعوب المستعمرة فقامت بإعلان أن الصحراء هي المحافظة رقم 51 في اسبانيا وكان ذلك الإلحاق نتيجة لاكتشاف أكبر منجم فوسفات في العالم يحتوي احتياطه على 10مليار طن في مساحة لا تتعدى 231كم^2 وعقب هذا الإعلان قامت الدول المجاورة باستنكار مافعلته اسبانيا كما أنها طالبت اسبانيا الخروج وتمكين السيادة لسكان الإقليم وهو ما لقي صداه في الأمم المتحدة إذ تم إدراج الصحراء الغربية ضمن المناطق التي يجب فيها تصفية الاستعمار.[2]

---

(1) طاهر مسعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، دمشق: دار المختار للطباعة ، 1991م، ص 20.

(2) **نفس المرجع**، ص 31.

وبذالك بدأت اسبانيا بالخروج من الصحراء الغربية.

المطلب الثالث : حركة التحرير الوطنية وتأسيس جبهة البوليساريو.

I – حركة التحرير الوطنية:

كانت حرب 1957م – 1958م،(بين الصحراوين والأسبان بمساعدة الفرنسيين) ضد هذا التواجد الاستعماري الإسباني تجسيداً واقعياً للوطنية الصحراوية، وأيضاً النوايا والمؤامرات الخفية المغربية المتولدة عن المحمية السابقة (فرنسا)، حيث أكد ذلك التأخر المكشوف بين كل من إسبانيا وفرنسا والمملكة المغربية لتضييق الخناق على الحركة الصحراوية من خلال عملية " أوراكان" والمعروفة أيضاً بـ" المكنسة" (وهي التي أسماها الفرنسية بـ " إيكيفيون")، والتي احتشدت خلالها الجيوش الدول الثلاث مدعمة بـ 300 طائرة فرنسية وإسبانية، للقيام بهجوم مضاد انطلاقاً من السواحل الصحراوية ومن موريتانيا، ومن الجزائر والمغرب، هذا الأخير الذي استفاد من ذلك التآمر بمكافأة من إسبانيا تمثلت في تسليمه إقليم "طرفاية " سنة 1958م، وبعد هذه الحرب خضع شعب الصحراء الغربية من جديد لعملية إبادة ومطاردة غير أن أوعية الوطن التأسيسي ازداد صلابة وتصميماً على المضي قدما، حيث أعاد عملية تنظيم قواه الوطنية في المدن المداشر وبين اللاجئين والأوساط العمالية في الدول المجاورة إلى أن جسد ذلك في تشكيل منظمة استقلالية " سرية " تحت اسم الحركة الطليعية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" تلك الحركة التي أخذت على عاتقها آنذاك توحيد وتوجيه القوة والتطلع الشعبي.[1]

وقد شكل حدث 17 يونيو 1970م، معلماً في تاريخ الحركة الوطنية لتحرير الساقية الحمراء، ووادي الذهب، في الوقت الذي أزاح فيه النقاب عن الطابع الاستعماري للوصاية "والأبوية الفرنكوية " والإقليمية، كما أنه أيضاً جذب اشتباه دول المنطقة وإفريقيا والعالم إلى وجود الشعب الصحراوي ونضاله من أجل استرداد حريته ولكن الأمر الأكثر أهمية في أن حدث 17 يونيو مدّ الحركة الوطنية الصحراوية بتجربة في نضال ضد الهيمنة الأجنبية وساهمت في تنامي الوعي لدى آلاف الصحراويين المهمشين بفعل السياسة الاستعمارية الإسبانية من جهة وسياسة الابتلاع المنتهجة في أوساط المنفيين في المغرب وفي موريتانيا من جهة ثانية.[1]

---

(1) سالفادور باياريس كاري و باولا كانت كاستيا، **الصحراء في القلب، sahara en el alcor**، (ترجمة: أحمد الشيعة) إسبانيا:1999، ص 19.

II – تأسيس جبهة البوليساريو:

وحتى لا يحدث انخفاض في مؤشر الغضب يؤثر نفسياً على السكان، تأسست الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب(المعروفة اختصاراً بالبوليساريو Polisario) وذلك بعقد مؤتمرها التأسيس بتاريخ10 ماي 1973م، وقد أبانت جبهة البوليساريو منذ الوهلة الأولى عن توجيهها العربي الثوري من خلال بيانها التأسيسي الذي جاء فيه" إن الاستعمار يريد أن يبقي سيطرته على شعبنا العربي ويحاول القضاء عليه، وفصله عن الأمة العربية وأن الجبهة تعتمد العنف الثوري وسيلة يستعيد بها الشعب الصحراوي العربي الإفريقي حريته التامة وإذا ما قمنا بقراءة تحليلية للبيان نجد أن كلمة " عربي أو عربية " قد وردت أكثر من مرات في نفس البيان مما يدل على التوجه العربي الثوري لحركة البوليساريو، ولاعتبارها لنفسها أنها حركة تحرير عربية إفريقية وحين نذهب لتحليل رموز أخرى للحركة كالعلم مثلاً، نجد ألوانه (الأحمر، الأبيض، الأخضر، الأسود)، وهي ألوان عربية غالبيتها وتشبه إلى حد ما من حيث الشكل واللون للعلم الفلسطيني والأردني والسوداني.

وبعد عشرة أيام فقط من تأسيس البوليساريو (أي في 20 مايو 1973) أنطلق العمل المسلح حيث تم الهجوم على المركز الاسباني ببلدة (الخنكة) بالموازات مع نشاط سياسي واسع النطاق بهدف توعية شعب الصحراء الغربية وتنظيم صفوفه من أجل الاستقلال الوطني ومن أجل إطلاع الرأي الدولي على وضعية وظروف المنطقة والبحث عن مصادر للدعم والمساندة في هذا الاتجاه، ولم يلبث العمل المكثف الذي قامت به جبهة البوليساريو على كل الأصعدة أن أعطى أكله، فبعد سنتين فقط من التأسيس فرض على إسبانيا الاعتراف بحق الصحراويين في تقرير المصير، وقات بإجلاء قواتها من عدة تمركزات بالداخل كما تراجعت عن سياستها النيوكولونيالية (سياسة الاستعمار الجديد) التي كانت تنوي بموجبها منح الاستقلال للحزب الوطني الصحراوي "البونس" الذي أسسته أجهزتها الأمنية لذات الغرض حتى تبقى المنطقة تابعة لها تتحكم فيها كما تشاء.[1]

وهكذا نمت حركة التحرير الصحراوي في الداخل ووسعت عملها ليشمل المستعمرة كلها، ودون القيام بأي عمل مسلح بدأ نشاط الحركة من خلال الإضرابات في أوساط العمال والتعبير عن رفض الإدارة الاستعمارية وممثليها، إلى جانب المطالب الطلابية ذات الطابع

(1) يحيى الشاعري صالح ، **تسوية النزاعات الدولية سلميا** ، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006 ، ص54.

السياســـي الصـــرف كالمطالبـــة بتـــدريس اللغـــة العربيـــة والتـــاريخ الـــوطني وبنـــاء المـــدارس والمؤسسات...الخ، إلى أن هذه الحركة السرية سرعان ما أصبحت هدفاً لمتابعة جهاز الأمن الإسباني توج سنة 1969 بإعلان حظر للتجول على كامل التراب الصحراوي، متبوعاً بموجة من الاعتقالات وحملات النفي إلى خارج الإقليم، وهكذا واصلت جبهة البوليساريو كفاحها ضد الاستعمار و محاربته إلى يومنا هذا.

المبحث الثالث: بوادر الالتفاف المغربي– الموريتاني حول المنطقة.

بعد خروج إسبانيا مباشرة من المنطقة أو بعد انسحابها أثر انهزامها على يد المقاومة الصحراوية وخلسة المغرب وموريتانيا بعد توقيع معاهدة مدريد المنطقة حيث كان دخولهم غير شرعي فتم تقسيم البلاد بينهما.

المطلب الأول: المطالب الإقليمية المغربية.

إن سياسة الإلحاق والتوسع الإقليمي التي يتبعها النظام المغربي الحالي يعود تاريخيا إلى "علال الفاسي" زعيم حزب الاستقلال المغربي، الذي كان منفيا في القاهرة حيث أصدر في سنة 1955 خريطة لما أسماه بـ: المغرب الكبير والتي جعلها أساسا للمطالب الإقليمية المغربية ومع أن تبنى النظام المغربي لمطالب حزب الاستقلال لم يكن عفويا، وإنما كانت تتجلى فيه نفس الأطماع التوسعية وتبدو الصورة واضحة في تصريح الملك "محمد الخامس" في 25 فبراير 1958، الذي أعلن فيه عن إرادته ضم الصحراء إلى المغرب كما أن الدستور المغربي لسنة1961 أشار إلى هذه المطالبة.

وأثناء توقيع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في سبتمبر 1963، أعلن الملك "الحسن الثاني" تحفظه حول مشكلة الحدود مبدئيا بأن: توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف علني أو ضمني بالأمر الواقع الذي يرفضه المغرب أو أنه تخلي عن مواصلة تحقيق حقوقه بالوسائل الشرعية التي يملكها.

وهكذا بقي المغرب متمسكا بأفكاره التوسعية ولم يعترف باستقلال موريتانيا، بل أنه ظل ينكر وجودها معتبرا إياها جزءا لا يتجزأ منه حتى نهاية الستينات حين بدا له صعوبة تحقيق فكرة المغرب الكبير وبالتالي ضرورة العودة إلى مسايرة الوضع الدولي الرامي إلى تصفية الاستعمار بأسرع ما يمكن واحترام العلاقات الودية خاصة بعد صدور قرار 2625 لسنة 1970 الخاص بمبادئ القانون الدولي حول[1] العلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة والذي تضمنت ديباجته بأن على الدول الأخرى الابتعاد عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقات الدول الأخرى وعليها احترام سيادة الدول الأخرى على أقاليمها واستقلالها السياسي وذكر القرار حرفيا في ديباجته بأنه لا يجوز إخضاع أقاليم الدول الأخرى للاحتلال العسكري.

(1) بن عامر تونسي، **مرجع سابق الذكر**، ص252.

ومن هنا لجأ المغرب إلى سياسة حسن الجوار والأخوة وتكوين جبهة مشتركة في مواجهة الاستعمار ،مكتفيا في الأخير بضم الصحراء الغربية تاريخيا ودينيا واجتماعيا وقانونيا رغم مخالفتها لمحكمة العدل الدولية التي نصت على رأيها الاستشاري الذي قدمته بتاريخ 16 أكتوبر 1975 بخصوص قضية الصحراء على أن مفهوم سلامة الأراضي المشار إليها في الفقرة 06 من الإعلان 1514 ،قد أول تأويلا خاطئا من طرف المغرب، وأن فكرة سلامة أراضي المغرب لا يمكن تطبيقها في الصحراء الغربية إلا إذا كانت هناك سيادة ترابية على هذه المنطقة الأمر الذي استبعدته المحكمة.[1]

المطلب الثاني: اتفاقية مدريد.

في 14 نوفمبر 1975 صدر بيان ثلاثي إسباني، مغربي وموريتاني، يعلن عن اتفاق توصلت إليه الدول بعد مفاوضات دامت أكثر من يومين، وانتهت بتوقيع ما عرف باسم "اتفاقية مدريد الثلاثية" وهي تتألف من: وثيقة دعيت باسم "إعلان المبادئ "وتنص على عملية تسليم إقليم الصحراء الغربية للمغرب وموريتانيا بالإضافة إلى مجموعة اتفاقيات تتعلق بالصيد والتعاون الاقتصادي والصناعي، وقد اتضح في ما بعد أن تنازل اسبانيا عن الإقليم كان مقابل إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بوكراع، وبقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية، وبضمان قاعدتين عسكريتين لما قبالة جزر الكناري وقد تضمن الاتفاق المعلن النقاط التالية:

1- تبرم اسبانيا قرارها الذي أعربته عنه مرارا أمام هيئة الأمم المتحدة بتصفية استعمار الأراضي الصحراء الغربية، واضعة حدا لمسؤولياتها وسلطاتها كقوة إدارية على الأراضي المذكورة .

2- انسجاما مع القرار السابق، ومع المفاوضات التي أوصت الأمم المتحدة بما مع الأطراف المعنية، تشرع إسبانيا فورا بإنشاء إدارة مؤقتة في الأراضي، يشارك فيها المغرب وموريتانيا بالتعاون مع الجماعة وتنقل إلى هذه الإدارة المسؤوليات والسلطات التي تشير إليها الفقرة السابقة، وبناءا عليه اتفق على تعيين حاكمين معاونين، تقترحهما المغرب وموريتانيا لمساعدة حاكم البلاد في أعماله، وسيتم إنهاء الوجود الاسباني على الأراضي نهائيا قبل 28 فبراير 1976.

(1) محمد سالم الصوفي، **مرجع سابق الذكر**، ص 65 .

3- يحترم رأي السكان الصحراويين، المعبر عنه من خلال الجماعة.

4- تحبط البلدان الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة علما بما أقر في هذه الوثيقة كنتيجة للمفاوضات المعقودة بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

5- تعلن البلدان الثلاثة المشاركة بأنها توصلت إلى النتائج السابقة بروح التفاهم المثلى والأخوة والاحترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكأفضل مساهمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

6- تصبح هذه الوثيقة سارية في ذات اليوم الذي تنشر فيه في الجريدة الرسمية " قانون تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية "والذي يخول الحكومة الاسبانية حيازة الالتزامات المتضمنة في هذه الوثيقة.

I- موقف البوليساريو من اتفاقية مدريد:

إن موقف البوليساريو من اتفاقية مدريد موقف رافض حيث اعتبرتها اتفاقية غير شرعية، تفتقد للقيم القانونية والأخلاقية اعتبارا أن هذه الاتفاقية جاءت لتتوج تفاهم بين القوى الاستعمارية والقوى الرجعية وليس تتويجا لمجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى إضافة إلى تأكيده على أن أي تطور خطير سيلحق المنطقة إنما مرده إلى تلك الاتفاقية التي اعترضن مع المبادئ القانونية المتعارف عليها فهي من جانب قيمتها القانونية يمكن أن توجه بعض الاعتراضات.

- عدم ملائمة الاتفاقية مع سياسة الاستعمار المتبعة من طرف الأمم المتحدة.
- انتهاك هذا الاتفاق لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.
- الظروف التي وقع فيها الاتفاق، حيث أنه وقع من طرف دول لا تملك التصرف في سيادة الإقليم الصحراوي.[1]

وبالتالي فإن اتفاقية مدريد قد أبرمت من طرف دول لا تملك حق السيادة على الإقليم فإسبانيا بصفتها دولة وصية ليس لها الحق إلا في إتباع الطرق المتعلقة لتصفية الاستعمار وفقا لقرارات منظمة للأمم المتحدة وخاصة القرارين 1514 و2625 ومن ثم فأن إجراءات التنازل أو تحويل الإدارة يعتبر باطلا بطلانا مطلقا ،نظرا لأن اسبانيا إذا كانت تملك سلطات الإدارة على الإقليم وبتفويض من الأمم المتحدة إلا أن ذلك لا يمنحها حق التصرف فيه، إذ لا

(1) طاهر مسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص 43.

سيادة لها عليه وكذلك اعتبرت باطلة لأن أيضا المغرب وموريتانيا بصفتهما دول مجاورة لا يحق لها تقسيم الإقليم.[1]

المطلب الثالث: التدخل العسكري المغربي الموريتاني في المنطقة.

في 31 أكتوبر 1975، قام المغرب بإرسال 25000 جندي مغربي لضم الصحراء الغربية وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه اسبانيا تنسحب تحت ضربات جبهة البوليساريو وبدعم من ليبيا، كما يدلل على ذلك العقيد معمر القذافي في أحد خطاباته "نحن الليبيين الذين لا مطمع لدينا في الساقية الحمراء، شهداء على أن الساقية الحمراء وواد الذهب حررتهما جبهة التحرير الشعبية من أبناء الصحراء الغربية بسلاح ليبي، لكنهم هم الذين حرروها"[2]

وقبل التدخل العسكري المغربي بأيام قليلة فقط وتحديدا في 16 أكتوبر 1975 أعلن عن التحضير لخطة جديدة من قبل المغرب أطلقها في 06 نوفمبر من نفس السنة بإصدار الملك الحسن الثاني أوامر لانطلاق المسيرة الخضراء". التي ضمت 350000 مغربي، والتي رأت فيها جبهة البوليساريو أنها عملية اجتياح للأراضي الصحراوية بهدف الاستيلاء عليها، بينما ترى فيها المملكة المغربية أنها لا تعدوا كونها عملية استكمال "وحدتها الترابية"، وفي الوقت الذي كان فيه نظام "ولد داداه" في موريتانيا يستولي على نصف مناطق الصحراء الغربية من الجنوب، تطبيقا لما نصت عليه اتفاقية مدريد الثلاثية، لتتوالى الأحداث بعد ذلك متسارعة، حيث أعلنت الجبهة الصحراوية التي شكلها المستعمر الاسباني عن حل نفسها في 28 نوفمبر 1975 وتأييدها للبوليساريو (حسب نص الوثيقة الكلتة التاريخية ضمن الملاحق) وفي 26 فبراير 1976 كانت اسبانيا تخرج من الصحراء الغربية على عجل ودون الوفاء الأدنى للتعهدات التي قطعتها على نفسها للشعب الصحراوي وللعالم أجمع.[3]

ومن جهة أخرى استغربت جبهة البوليساريو التدخل العسكري الموريتاني للإقليم إلا أنها سرعان ما تفهمت الخطة الثلاثية التي نتجت عن اتفاقية مدريد الثلاثية.

---

(1) محمد عصمت بكر، **الشعب الصحراوي قصة كفاح**، سوريا: نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص43.

(2) **السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد أمعمر القذافي**، المجلد السنوي، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1975-1976، ص420.

(3) سلفادور باياريس كاريه و باولا كانتت كاستيا، **مرجع سابق الذكر**، ص33.

تبـادل الطرفـان الحـرب لكـن بعـد مـدة وبعـد انقـلاب 10 يونيـو 1978 أعلنـت جبهـة البوليساريو عن وقف إطلاق النار إلا أنه كان وقف إطلاق النار من جانب واحد يوم 10 يونيو 1978 اقتناعا بأنها قد تضر وجهتها الخارجية، لكنه بعد مرور مدة من الوقت (سنة) لم تتقدم موريتانيا لعقد سلام مع جبهة البوليساريو، ما دفع هذه الأخيرة إلى توجيه ضربات جديدة ضد أهداف عسكرية موريتانية حيث وصلتا هذه الضربات قلب العاصمة مما جعل موريتانيا تدخل في مفاوضات لسلام مع جبهة البوليساريو.

اجتمع وفدين البلدين في أيام 03-04 وتم التوقيع على الاتفاق في 05 أغسطس 1979 بالجزائر، وبموجب الاتفاق تتخلى موريتانيا عن الأراضي التي كانت تحتلها ومجموعة أخرى من الضمانات.

أولا: اعتبارا لارتباط الطرفين الصريحة في إقامة سلام عادل ودائم بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجبهة البوليساريو وفقا لمبادئ التعايش السلمي.

ثانيا: اعتبارا لإرادة الطرفين الموريتاني والصحراوي بمبادئ ومواثيق منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

ثالثا: اعتبارا للضرورة الملحة لدى الطرفين في إيجاد حل شامل ونهائي للنزاع يضمن للشعب الصحراوي كل حقوقه الوطنية والسلام والاستقرار في المنطقة.

تعلن الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميا أنه ليست لديها ولن تكون لها مطالب ترابية أو غيرها في الصحراء.

ب- تقرير الجمهورية الإسلامية الموريتانية الخروج نهائيا من حرب الصحراء الغربية غير العادلة وفقا للإجراءات المحددة في الاتفاق المشترك مع ممثل الشعب الصحراوي.

- تعلن جبهة البوليساريو رسميا أنه ليس لديها ولن تكون لها مطالب ترابية أو غيرها في الصحراء الغربية.[1]

- جبهة البوليساريو باسم الشعب الصحراوي والجمهورية الإسلامية الموريتانية تقرران حسب الاتفاق الحالي توقيع سلام نهائي بينهما.

---

(1) رويث ميقيلا كرلوس ، **الصحراء الغربية 1975-2005 تبدل متغيرات نزاع محاصر**، (ترجمة: مصطفى محمد الأمين) اسبانيا: نشر معهد ايلكانو الملك ،(ب ت ن)، ص 65.

– يقوم الطرفان بتبليغ هذا الاتفاق مباشرة بعد توقيعه إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية– أعضاء لجنة الحكماء– الأمينين العامين لمنظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وكذلك إلى الرئيس الحالي لبلدان عدم الانحياز.

– وبذلك واصلت المملكة المغربية الغازية احتلالها للمنطقة إلى يومنا هذا بسم حجج لا يمت بالصدق ولا المصداقية بصلة بتاتا ولكن ذلك لاغتصاب أرض واستنزاف خيراتها وتشريد أهلها وللأسف بمساعدة قوى كبرى.

خلاصة واستنتاجات:

أصدر البنك الدولي تقرير اعتبر فيه أن الصحراء الغربية أغنى الدول الإفريقية وذلك لتوافرها على عدة عوامل منها العامل الاقتصادي (المواد الأولية– الثروة السمكية والثروة الحيوانية) العامل البشري كذلك حيث يحقق توازن النمو السكاني مع العامل الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق فقد جعلت هذه العوامل أحد أهم الأسباب ونظراً للموقع الاستراتيجي للصحراء الغربية يكون دافع لاحتلال المنطقة وتعاقب المستعمرين عليها.

الفصل الثاني

مساعي المنظمات الدولية والإقليمية لحل القضية والمواقف

الدولية اتجاه القضية الصحراوية

المبحث الأول: القضية الصحراوية في المنظمات الدولية والإقليمية

المطلب الأول: الصحراء الغربية و هيئة الأمم المتحدة

المطلب الثاني: الصحراء الغربية ومنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الافريقي

المطلب الثالث: الصحراء الغربية والجامعة الدول العربية

المبحث الثاني: مواقف دول الجوار من القضية الصحراوية

المطلب الأول : موقف الجزائر

المطلب الثاني :الموقف الموريتاني

المطلب الثالث: موقف المملكة المغربية

المبحث الثالث: مواقف الدول الكبرى اتجاه القضية الصحراوية

المطلب الأول: موقف اسبانيا

المطلب الثاني: موقف فرنسا

المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد:

أثرت القضية الصحراوية في المنظمات الدولية لإيجاد حل سلمي يرضي الطرفين، حيث أثيرت في هيئة الأمم المتحدة كبداية للنزاع على أنها مقاطعة إسبانية 1957 آنذاك زمن الاستعمار الاسباني للمنطقة وملازمة القضية محل اهتمام الهيئة.كما تم التطرق للقضية من قبل منظمة الإتحاد الإيفريقي وجامعة الدول العربية من أجل يجاد حل نهائي للنزاع القائم بين البوليساريو والمغرب.

أما مواقف الدول سواء المجاورة أو الكبرى منها فقد طبع عليه الحياز وفق لمصالحه أو الوضوح بالنسبة للبعض، والمساندة والدعم للمغرب بالنسبة للبعض الأخر، إلا أن الجزائر كان موقفها واضحا من الأول اتجاه النزاع.

المبحث الأول: القضية الصحراوية في المنظمات الدوليةوالإقليمية.

تناولت المنظمات قضية الصحراء الغربية من منظور تصفية استعمار من اجل إيجاد حل للقضية و تحقيق التوازن في النظام الدولي, و نشر الاستقرار في المنطقة.

المطلب الأول :الصحراء الغربية و هيئة الأمم المتحدة.

أثار المغرب عام 1957 قضية الصحراء الغربية، والتي كانت تعرف بالصحراء الإسبانية أمام اللجنة الأممية الخاصة بتقصي الحقائق عن الأراضي الغير المستقلة، كما عرضت مسألة إقليمي "أيفني"والصحراء الغربية على هيئة الأمم المتحدة عام 1962م، مطالباً أن يطبق عليهما قرار تصفية الاستعمار الأممي رقم: 1514 وكانت الأمم المتحدة قد وضعت عام 1963م، اسم الصحراء الغربية على قائمة المناطق الواجب تصفية الاستعمار منها.[1]

وفي السادس عشر من كانون الأول ديسمبر 1965م، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2072 ,وفيه "الطلب بصفة عاجلة إلى الحكومة الإسبانية بوصفها الدولة الحاكمة أن تتخذ وعلى الفور كافة الإجراءات الضرورية لتحرير أقاليم أيفني والصحراء الغربية من السيطرة الاستعمارية، وأن تدخل تنفيذاً لهذه الغاية في المفوضات حول المشاكل المتعلقة بالسيادة التي يثيرها هذان الإقليمان"، وتعليقاً على هذا القرار أبدت الحكومة الإسبانية استعداداً لمعالجة قضية إقليم أيفني المغربي لكنها رفضت البحث في موضوع الصحراء الغربية و بعض ضغوطات مغربية ودولية مورست ضد إسبانيا لإجبارها على تنفيذ مضمون القرار الدولي السالف الذكر، قبلت هذه الأخيرة التخلي عن إقليم أيفني، فوقعت مع الحكومة المغربية معاهدة "فاس" في الرابع منكانون الثاني يناير 1969، أعادت بمقتضاها الإقليم المذكور إلى المغرب.

وكانت الأمم المتحدة قد أكدت عام 1969، على حق شعب الصحراء الغربية (غير القابل التصرف) في تقرير مصيره استناداً إلى القرار الأممي 1514.

وفي الرابع عشر من كانون الأول ديسمبر 1972، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2982، وفيه تؤكد على الحق الثابت لسكان الصحراء الغربية في تقرير مصيرهم بأنفسهم طبقاً للقرار الأممي 1514، وتعترف بشرعية كفاحهم ضد

(1) سهيل حسينالفتلاوي، **المنظمات الدولية**، بيروت: دار الفكر العربي، 2004، ص177.

الاستعمار وتعرب عن تضامنها وتأييدها للسكان الصحراويين ولكفاحهم المشروع في سبيل ممارسة حقهم في تقرير المصير ونيل الاستقلال، وتعلن أن استمرار الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية، إنما يهدد بالخطر الأمني وعدم الاستقرار في منطقة شمال غرب إفريقيا.

وتطالب الحكومة الإسبانية بوصفها القائمة بالإدارة على الإقليم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لخلق جو ملائم يسمح بممارسة حق تقرير المصير والاستقلال على أسس حرة ونزيهة، كما تدعوا الدولة الحاكمة إلى التشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف معني آخر بهدف تحديد آلية لتنظيم الاستفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة، مع وضع الضوابط اللازمة لمنع غير السكان الأصليين من المشاركة في استفتاء تقرير المصير، وتطلب إسبانيا استقبال بعثة أممية وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لها بما يمكنها بفعالية في تطبيق إجراءات وضع حالة للحالة الاستعمارية في الإقليم، وكما تطالب جميع دول العالم بالامتناع عن القيام بأي نشاط اقتصادي واستثماري في المنطقة من شأنه المساعدة على إبقاء الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية.[1]

ثم أصبحت قضية الصحراء الغربية موضوع سلسلة من القرارات الدولية المتلاحقة، دون أن يغير ذلك من وضعها بشيء على صعيد إنهاء المشكلة.

وفي الثاني عشر من أيار/ مايو 1975م، شكلت لجنة الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بعثة تقصي الحقائق ضمت ممثلين من عدة دول وكلفت بمهمة وضع دراسة تفصيلية عن مشكلة الصحراء الغربية، حيث زارت البعثة كل من الصحراء الغربية والمغرب والجزائر وموريتانيا، إضافة إلى إسبانيا، والتقت بالسكان الصحراويين في أماكن تواجدهم وبعد خمسة أسابيع من التقصي والبحث المتواصل ختمت البعثة تقريرها الذي جاء فيه أن البعثة وجدت لدى السكان لتقديم رغبة واضحة في الاستقلال ورفض مبدأ انضمام إقليم الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا، وقد ظهر هؤلاء الصحراويين عبر التظاهرات والبيانات عن تأييدهم لجبهة " البوليساريو" التي تحظى

(1)Aziz.hassbi.**les,mouvement de liberatoin nationale et le droit international**. 2èm.rebat:1988.p238

بقبول كبير من قبلهم، والتي هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة.

وأكدت البعثة الأممية في تقريرها أن إنهاء حالة الاستعمار في الصحراء الغربية يجب أن يأخذ بالاعتبار إرادة جميع الأهالي الصحراويين المقيمين فوق أراضي الإقليم أو الموجودين منهم خارجه، كلاجئين واقترحت البعثة على الجمعية العامة للأمم المتحدة السعي من خلال إتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لإجراء استفتاء حر في الصحراء الغربية، ترعاه الأمم المتحدة ويقرر من خلاله الشعب الإقليم مستقبله بنفسه، وفي الرابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 1975م، عادالأمم المتحدة للمطالبة بإجراء استفتاء حر تحت إشرافها في الصحراء الغربية.

ثم شهدت الساحة الصحراوية أحداثاً وتطورات متصارعة تمثلت بالمسيرة الخضراء المغربية والتي كانت بمثابة مسيرة حمراء دموية، حيث اكتسحت فيها الجنود المغاربة وبعض المواطنين، الحدود الصحراوية في الواحد والثلاثين (31) من تشرين الأول/ أكتوبر 1975م، كان هذا التاريخ هو بداية الاحتلال المغربي للصحراء الغربية، وشهد أيضاً توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 تشرين الثاني 1975م، التي بموجبها تتخلى إسبانيا المستعمرة السابقة عن الصحراء الغربية، تتقاسمه كل من المملكة المغربية وموريتانيا، ونتجت عن ذلك وضعية جديدة على الأرض حيث أصبحت موريتانيا والمغرب تمثلان الطرف البديل عن إسبانيا لمواجهة المقاومة الشعبية الصحراوية، وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس من آب/أغسطس1979، قراررقم3437، وفيه أدانت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية.[1]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر1979م، صدر عن الأمم المتحدة تصريح يؤكد أن لشعب الصحراء الغربية حق لا يقبل المساومة في استغلال وتقرير المصير، ودعا المغرب إلى وضع حد لاحتلاله للإقليم الصحراوي والاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل عن شعب الصحراء الغربية لها حق المساهمة في أي عمل يجري إعداده ضمن إطار البحث عن حل سياسي منصف للمشكلة الصحراوية.

(1) إسماعيل معراف قالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، الجزائر:)د ت ن(، ص 28.

وكانت الأمم المتحدة قد قدمت في تشرين الثاني /نوفمبر 1980م، بطلب من المغرب وجبهة البوليساريو حثتهما فيه على الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق تسوية نهائية بينهما، كما تبنت أساسيات قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بالقضية الصحراوية مركزة فيها بشكل خاص على القرارات الداعية لوقف إطلاق النار والتفاوض المباشر، وإجراء استفتاء تقرير مصير، بعد ذلك أصدرت الأمم المتحدة قرارات في السابع من كانون الأول/ ديسمبر 1983، طلبت فيه إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مشاركة فعالة للأمم المتحدة في عمليات تنظيم وإدارة استفتاء في الصحراء الغربية، وتقديم تقرير مفصل بهذا الخصوص إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي.

وتأكيد على ما كانت أعلنته، أصدرت الأمم المتحدة قراراً حمل الرقم 5040 لعام 1985 والخاص بالمشكلة الصحراوية، وفيه دعوة إلى وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية تمهيداً لتنظيم استفتاء تقرير المصير، وطلب إلى طرفي النزاع الشروع في مفاوضات مباشرة يتم الاتفاق من خلالها على شروط الاستفتاء المقترح كما أكدت الجمعية العامة في الواحد والثلاثين من تشرين الأول / أكتوبر 1986 على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال وطلبت من طرفي النزاع الدخول في مفاوضات مباشرة، بعد ذلك أعلنت الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أيلول / سبتمبر 1987، عن إرسال بعثة فنية إلى الصحراء الغربية للإشراف على ترتيبات وقف إطلاق النار، وإجراء استفتاء تقرير المصير.[1]

ثم عدّت مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أهم الأزمات الدولية إشعالاً للأمم المتحدة، فصدرت بشأنها مجموعة متوالية من القرارات الهامة، كان منها:

– القرار 621 الصادر في 20 سبتمبر 1988، وفيه وافق مجلس الأمن الدولي على اقتراح مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة، يعين بموجبه ممثلاً خاصاً في الصحراء الغربية ويكلف بمتابعة ملف النزاع المغربي الصحراوي عن كثب[2]

(1) الحسانبقنطار، **السياسة العربية للملكة المغربية**، (دب ن): مركز الدراسات العربية الأوروبية،1997 ص154.

(2)قرار مجلس الأمن رقم 621(1988) المؤرخ في 20 سبتمبر 1988.www.onu.org 20/04/2011

– قرار 658، الصادر في السابع والعشرين من تموز / يوليو 1990، وفيه شكر مجلس الأمن جهود الأمين العام المندوب له لحل المشكلة الصحراوية، ويطلب إليه تقديم تقرير مفصل عن خطة التسوية في الصحراء الغربية.

– القرار 690، الصادر في التاسع والعشرين من نيسان/ آبريل1991، المتضمن مصادقة مجلس الأمن الدولي على مشروع مخطط السلام المقدم من الأمين العام والذي حاز على رضي وقبول طرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو).

– القرار المذكور مؤسس على صبغة القرار الإفريقي 104، وعلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 5040، وعلى أساس القرار 690، هذا وضعت الترتيبات الكاملة لتنظيم عمليات الاستفتاء في الصحراء الغربية، والتي تمر بعدّة مراحل.

تبدأ بدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ العملي بين الجانبين اعتباراً من السادس من أيلول /سبتمبر 1991، وينتهي بإعلان نتائج الاستفتاء في كانون الثاني/ يناير 1992، وحدد القرار أيضاً ما يلي:

– أن تكون عبارتا " نعم للاستقلال"، أو " نعم للانضمام إلى المغرب" هما صبغتا التعبير النهائي المطروح على المقترعين، وأن يتم تنظيم الاستفتاء اعتماداً على آخر إحصاء نظمته الإدارة الاستعمارية في إقليم الصحراء الغربية عام 1974، وتشكيل لجنة تحديد الهوية تكون مهمتها مراجعة لوائح المنتخبين طبقاً للإحصاء الإسباني، ورصد لهذه العملية مبلغ مالي وغيرها من الأمور الأخرى.

– وفي 1991/12/19، أقرّ السيد " ديكويلار" أمين عام للأمم المتحدة آنذاك تقرير يحمل الرقم 23299 س، يتضمن هذا التقرير معايير جديدة لتحديد هوية المصوتين، تتألف من خمسة معايير هي:

- الأشخاص الواردة أسمائهم في الإحصاء الإسباني عام1974.
- الأشخاص اللذين قاموا في الصحراء الغربية كأعضاء في أحد القبائل الصحراوية أثناء فترة الإحصاء الإسباني ولم يتم تسجيلهم في الإحصاء.
- أعضاء العائلات القريبون من أشخاص المجموعتين السابقتين: آباء، أمهات، أبناء الأشخاص، من آباء صحراويين ولدوا في الإقليم.

- أشخاص من قبائل صحراوية تنتمي إلى الإقليم، وأقاموا في الإقليم مدة ستة سنوات متصلة أو إثني عشر منقطعة، قبل حلول 01 من كانون الأول/ ديسمبر 1974.

وعلى الرغم من التحفظ الذي أبداه الطرفان فقد قبل في النهاية التعاون على أساس مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة المذكور آنفاً، وبناءً عليه، بدأت لجنة تحديد الهوية عملها في 08/18 /1994، وحتى كانون الأول/ ديسمبر، تاريخ التوقف العملي، حيث تمكنت اللجنة من تحديد هوية حوالي 62 ألف شخص، وما كادت مساعي الأمم المتحدة السلمية في الصحراء الغربية تأخذ منحى الاستقرار حتى اندلعت الخلافات بين طرفي النزاع وهو ما أعاق عمل اللجنة الأممية، وأضاع ما تحقق من جهود في هذا المضمار، وفي تشرين الثاني نوفمبر 1996، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يحمل رقم: 10841، وفيه جدد ولاية المينرسو. إلى غاية 1997/05/31،[1] وطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، اقتراح خطوات بديلة في إطار خطة التسوية الموضوعية من قبل الأمم المتحدة، ومع حلول العام 1997 وتولي السيد كوفي عنان، منصب الأمين العام للأمم المتحدة، دخلت قضية الصحراء الغربية مسارات أكثر مرونة، فقد وجه السيد كوفي عنان رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي في: 1997/03/17، يبلغه فيه عن تعيين السيد "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي لأسبق – مبعوثاً خاصاً إلى الصحراء الغربية ورد مجلس الأمن على رسالة الأمين العام تلك بإصدار بيان فيس 19 آذار/ مارس من نفس العام رحب فيه بموافقة الأعضاء الخمسة عشر باختيار السيد بيكر لمهمة مبعوث الأمين العام الخاص إلى الصحراء الغربية[2].

لقد حذر السيد كوفي عنان في تقرير قدمه للمجلس الأمن المؤرخ في 18 نيسان / أبريل 2006، حول الوضع في الصحراء الغربية (2006/249/س) من تدهور محتمل للوضع القائم في الإقليم حيث قد يصل إلى تهديد للسلم والاستقرار العالميين. والتقرير يقوم بتحليل تفصيلي لوضعية وقف إطلاق النار، منذ 06 سبتمبر 1991، بين المغرب والبوليساريو، بإبراز حيثيات المراقبة التي تقوم بها بعثة المينورسو على

(1) أناثيو فيو بولو، **الصحراء الغربية كيف نخلق التوازن؟**، واشنطن: المعهد الأمريكي للسلام،2007، ص28.
(2)طارق عزيز رخا، **المنظمات الدولية المعاصرة**، مصر: دار النهضة العربية2006،ص56.

طرفي حزام الدفاع الذي يشطر الصحراء الغربية من الشمال إلى الجنوب، هذا الموجز المختصر يمكن من تقييم المقترح الذي تقدم به المبعوث الشخصي للأمين العام السفير فالصوم في محاولة لحل حالة الجمود الحالي للنزاع بين المغرب والبوليساريو.

وحسب رأي الأمين العام الحالي في جمود مجلس الأمن الحالي في نقاط التالية:.[1]

– نزاع الصحراء الغربيةلا يحظى بالأولوية في المفكرة السياسية لغالبية دول الأعضاء في الأمم المتحدة.

– أغلبية دول الأعضاء تود الحفاظ على علاقاتها مع كل من المغرب والجزائر في الانحياز لأحدى الأطراف .

– لا توجد أي دولة مستعدة للضغط على المغرب من أجل أن يتخلى عن مطالبه في الصحراء الغربية.

– لا توجد دولة تعترف بسيادة المغرب على الإقليم.

وفي كل الأحوال قام مجلس الأمن بتمديد بعثة المينورسو، وإذا قرر مجلس الأمن أن لا يستخدم الصلاحيات التي يخولها له الميثاق حسب البندين 24 – 2ل دفع مفاوضات مباشرة فستكون هناك مخاطر بفاعلية مبدأ الشرعية للحل السلمي، ليس فقط للجدال الدولي الذي خلفته تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وأنه في أي قضية أخرى قد تؤثر على الحفاظ على السلم والاستقرار العالميين.

وفعلاً قام جيمس بيكر بزيارة إلى المنطقة في نفس العام، التقى فيها مع جميع الأطراف على حدة وتباحث مع كل الأطراف، وبناء على نتائج هذه الجولة قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره رقم 366، إلى مجلس الأمن بتاريخ:1997/05/05الخاص بقضية الصحراء الغربية، والذي تمحور حول بعض النقاط الهامة من مخطط التسوية الأممية، ذكر منها

–تحرير أسرى الحرب.

– عودة اللاجئين الصحراويين.

– تجديد مهمة بعثة المينورسو حتى 1997/09/30.

---

(2) فرنا ندو أرياس سالفا دو،**الصحراء في الأمم المتحدة**،(ترجمة: مصطفى الكتاب)،2011/5/22،من الموقع: http:// www.abc.es/ oponier – firmas/ sahara. Html

إلى أن السيد "جيمس بيكر" استقال في العام 2004 من منصبه كمبعوث للأمين العام إلى الصحراء الغربية، نظراً لتعرض مهمته وهو الدبلوماسي المحنك إلى عدة عقبات واصطدمت بحواجز كبيرة من بعض الأطراف على حد قوله منعته من إيجاد حل للنزاع الطويل، وحالت دون منصبه في تطبيق مخطط التسوية الأممي الإفريقي الذي أقرته الأمم المتحدة، ووافق عليه الطرفان البوليساريو والمملكة المغربية، وهذا ما أكده بيكر بعد استقالته في 2004، بقوله أن سبب فشله في تنظيم استفتاء تقرير المصير عائد إلى الطرف المغربي كونه غير واثق من نتيجة الاستفتاء في حالة تنظيمه، ولقد عين الأمين العام للأمم المتحدة بعد استقالة بيكر، الهولندي " بيستر فان والصوم، مبعوثاً خاص عنه إلى الصحراء الغربية لعله ينجح فيما فشل فيه سلفه جيمس بيكر.[1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن جيمس بيكر جاء بعدة حلول للأزمة كان أهمها وأكثرها وسطية على حد قول المراقبين، مشروع تقرير مصير شعب الصحراء الغربية أو ما يعرف بمخطط بيكر الثاني للعام 2003، ويقضي هذا المقترح إلى إقامة حكم ذاتي، لسكان إقليم الصحراء الغربية لفترة تتراوح ما بين أربع إلى خمسة سنوات يأتي بعدها مباشرة الاستفتاء الذي سيحدد ما إذا كان سكان الصحراء الغربية يريدون الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه، وكان هذا الحل هو آخر الحلول إلى حد كتابة هذه الأسطر المقدمة من قبل الأمم المتحدة، لأنها النزاع الطويل في الصحراء الغربية.

إلا أننا و نحن الآن في عام 2019أي بعد حوالي ثمانية وعشرون سنة من وقف إطلاق النار، لم تستطيع الأمم المتحدة بعد التوصل إلى حل من شأنه إنهاء النزاع وطي ملفه بل لا نرى في الأفق القريب ما يبشر بذلك، وفي المقابل مأساة الشعب الصحراوي تزداد مرارة يوم بعد يوم، وأحلامه في العودة إلى أرضه من خلال تقرير مصيره الذي كان قد وعد به مقابل وقفه إطلاق النار في عام 1991، لم تتم بعد، وكأنه بذلك قد عوقب على خياره وقف الحرب والدخول في المسار السلمي الذي

(1)البرتو كرنيرو ودافيد سارياس،**الصحراء الغربية قلة وفاء ,إهمال...أو مسؤولية**،2011/05/22،من الموقع: http://www.fundacionfaes.es/documentos/boletin

لم يضمن له إلى حد اللحظة أبسط حقوقه المشروعة في الحرية والسلام وإنهاء الاحتلال.

المطلب الثاني: الصحراء الغربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ثم الإتحاد الإفريقي.

أ/ الوحدة الإفريقية:

على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة كانت السباقة إلى المطالبة بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه إلا أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت أكثر عزماً في موقفها الداعي إلى تصفية الاستعمار و إلى الوقوف بصرامة أمام العدوان المغربي الموريتاني الذي مثل خرقاً سافراً لواحد من أهم المبادئ التي نص عليها الميثاق التأسيس للمنظمة ألا وهو مبدأ " احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار" بالإضافة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة استكمال تصفية الاستعمار من القارة السمراء.[1]

وقد يكون من سخرية الأقدار أن اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأفارقةالرباط في 12 يوليو / حزيران 1972، أصدر بياناً جاء فيه أن المجلس يعرب عن تضامنه مع سكان الصحراء الغربية الواقعة آنذاك تحت الاحتلال الإسباني ويدعوا إلزام إسبانيا بضرورة إيجاد مناخ حر وديمقراطي يمكن السكان هذا الإقليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير في أقرب الآجال، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة وفي يناير / كانون الثاني 1976، أوصى اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في مابوتو "موزمبيق" بالاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحرير إفريقية، وفي مؤتمر البيروفيلة (الغابون) في شهر يوليو/ تموز1977، شارك وفد من الجبهة في أشغال مؤتمر الوحدة الإفريقية، وهو المؤتمر الذي قرر استدعاء مؤتمر طارئ لمناقشة القضية الصحراوية يعقد خلال الفترة ما بين 24-30 مارس/آذار1978، في العاصمة الزامبية (لوساكا) غير أن هذا المؤتمر تأجل مرتين، ويعتبر المؤتمر القمة المنعقد في الخرطوم(السودان) في 17 يوليو/ تموز1978، مرحلة هامة في تاريخ التعامل الإفريقي مع الملف الصحراوي حيث أكد المؤتمرون ضرورة وقف العمليات العسكرية في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة البحث عن حل سياسي للنزاع على ضوء قرارات

(1) سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 182.

المنظمة ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ونتج عن المناقشات المعمقة حول المسألة الصحراوية في هذا المؤتمر إنشاء لجنة حكماء من خمسة رؤساء أفارقة، ضمت كل من رؤساء السودان وغينيا ومالي ونيجيريا وتنزانيا لدراسة معطيات الملف الصحراوي بما في ذلك حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وذلك بقصد تقديم اقتراحات وتوصيات محددة لمؤتمر القمة الإفريقية اللاحق، وانبثق عن لجنة الحكماء لجنة فرعية ضمت الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئيسا مالي ونيجيريا، قامت بعقد لقاءات مع المغرب والبوليساريو وموريتانيا والجزائر وإسبانيا للإستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول المسألة الصحراوية، وفي نهاية إجتماع لجنة الحكماء الأفارقة في الخرطوم في 23 يوليو/ حزيران 1979، تبنت اللجنة قراراً يوصي بالوقف الفوري لإطلاق النار وممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير عبر استفتاء ,حر وعام كما رفعت إلى مؤتمر القمة ملفا كاملا حول القضية الصحراوية، هذا وقد تبنى مؤتمر القمة المنعقد في منروفيا (ليبيريا) في الفترة ما بين 17 و20 يوليو–تموز 1979م قرار لجنة الحكماء الأفارقة من خلال قراره المصادق عليه بثلاثة وثلاثين صوتا ضد صوتين والذي جاء فيه على الخصوص ما يلي:"باعتبارات كل الأطراف المعنية باستثناء المغرب متفقة على أن شعب الصحراء الغربية لم يمارس حقه في تقرير المصير ولما كان الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا يخص فقط تسليم إدارة الإقليم للمغرب وموريتانيا وهو لا يشكل تسليمها للسيادة فإن اللجنة الخاصة توصي بما يلي:[1]

– الإعداد لجو ملائم لتحقيق السلام والمحافظة عليه في المنطقة باحترام وقف إطلاق نار عام وفوري.

– ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره من خلال استفتاء عام وحر

ب/الإتحاد الإيفريقي:

تمسك الإتحاد الإفريقي على مر السنين بنفس الموقف الذي أعتمده سلفه , منظمة الوحدة الإفريقية فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية من حيث إعادة تأييد على حق الشعب الصحراوي الغير قابل للتصرف في تقرير مصيره ,وضرورة تنفيذه وقد

(1)علي الشامي، **الصحراء عقدة التجزئة في المغرب العربي**، بيروت: دار الكلمة للنشر، 1989، ص50.

تعهدت قمة الإتحاد الإفريقي ,في خطة العمل إعتمدتها في دورتها الخاصة المتعلقة با البت في النزعات وتسويتها في إفريقيا المنعقدة با طرابلس (ليبيا)31أغسطس 2009,بدعم الجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة لتجاوز الإنسداد الذي الحاصل في القضية وفي القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي حول الصحراء الغربية ,كما دعت إلى تكثيف الجهود من أجل إجراء إستفتاء لتمكين الشعب الصحراوي من إختيارمستقبله بحرية.

– في 2012/06/15 تبنت المنظمةدورتها العادية والتاسعةعشر المنعقدة بأديس ابابا , تقرير مجلس الأمن حول أنشطته وحول حالة السلموالأمن في إفرقيا ,فيما يتعلق با الصحراء الغربية ,جددت القمة دعوة الإتحاد الإفريقي لمجلس الأمن الأممي لإتباع نهج أكثر دينامكية تجاه النزاع ,داعية أيه على وجه الخصوص للسعي إلى تهيئة الظروف التي تمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير مصيره بما يتماشى مع الشرعية الدولية .

وفي يونيو 2014 في إطار تنفيذ مقررات ذات صلة الصادرة عن أجهزة صنع سياسة الإتحاد الإفريقي عين الرئيس الموزنبيقي الأسبق جواكيم شيصانو ,مبعوثاً خاصاً للصحراء الغربية,وعهدله بمهمة إجراء مشاورات مع مجلس الأمن الدولي والأمنة العامة للأمم المتحدة, لنهج أفضل السبل التي يمكن للإتحاد الإفريقي من خلالها دعم الجهود الدولية لإيجاد حل للنزاع علئ أساس الشرعية الدولية .

– ترجم قلق الإتحاد الإفريقي العميق حول تأخير مسألة تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية بسلم للإتحاد الإفريقي بشأن الصحراء الغربية في 27 مارس 2015 , حيث أعادة هذا القرار التأكيد على إلتزام الإتحاد الإفريقي با المشاركة الفعالة في البحث عن حل عاجل وعادل للنزاع الصحراء الغربية.

– تبنت قمة الإتحاد الإفريقي من خلال دعوتها للأمم المتحدة في التعامل الجاد مع قضايا إحترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية (المينرسو)صلاحية مراقبةحقوق الإنسان ومسألة الإستغلال الغير شرعي لثروات الإقليم.

– في 2017 انضم المغرب كدولة عضوفي الإتحاد الإفريقي وتوقيعه وتصديقه على القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي ,وكان من المتوقع إيجاد حل سريع ودائم للقضية الصحراوية والتي يصنفها القانون التأسيسي قضية تصفية إستعمار–إلأ أنه حدث

العكس.

-في 28و29|يناير 2018 عبرت الدورة العادية الثلاثين لمؤتمرالإتحاد الإفريقي المنعقد في أديس أبابا,عن دعمها لإعادة إطلاق عملية التفاوض بين الجمهورية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو والمغرب بهدف التوصل لحل دائم يتوافق مع نص وروح مقرارات المنظمة وقرارات الأمم المتحدة ,مكاجدد المؤتمردعوته لدولتين العضوتين للإنخراط في محداثات مباشرة دون شروط مسبقة نزيهة وجادة بإشراف الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة,لإجراء إستفتاء حر ونزيه للشعب الصحراء الغربية والذي رفض وعرقل اثناء جولتين الأخرتين باجنيف قبل إستقالة المبعوث الأممي كوهلر.

المطلب الثالث: الصحراء الغربية والجامعة الدول العربية:

يعود أول اتصال للجامعة العربية بإسبانيا المستعمرة السابقة للصحراء الغربية قبل الاحتلال المغربي لها إلى تاريخ 1946 عندما بادرت الحكومة الاسبانية بإرسال رسالة إلى الجامعة العربية تقترح فيها عقد اتفاقية معها باسم مراكش الاسبانية، لكن الجامعة العربية اتخذت موقفا واضحا آنذاك فطالبت اسبانيا بمنح الاستقلال لجميع المناطق العربية التي تحتلها بما في ذلك الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء العربية) وهو ما أكده السعي الدائم للجنرال الاسباني آنذاك "فرانكو" من أجل كسب صداقة الجامعة العربية من خلال إعطاء الكثير من الوعود حول موضوع حد منح الاستقلال خلال أعوام 1952-1956.[1]

هذا بالإضافة إلى محاولة يتيمة قام بها أمين عام الجامعة العربية السيد محمود رياض أجرى فيها محادثات مع الأطراف الأخرى (الجزائر، موريتانيا) ثم مع المملكة المغربية وبعدها التقى بتاريخ 21 شباط 1976 مع قيادة جبهة البوليساريو حيث أجرى محادثات ونقاشات معها أعقب ذلك بتصريح له في أشغال مجلس وزراء الجامعة العربية المنعقد في القاهرة يوم 4 آذار 1976 قال فيه إن التضامن العربي قد هزته تجارب صعبة في لبنان وفي الصحراء الغربية ثم طلب من مجلس الوزراء أن يتحمل المسؤولية المشتركة[2]، وللإشارة فإن الجامعة العربية لم تدرج في أي من قممها جدول

(2) مجلة 20ماي، العدد 159، من يناير إلى مارس، 2011، ص25.

(2) جريدة الصحراء الحرة، العدد 378 سبتمبر 2001، ص02.

أعمال قضية الصحراء الغربية وللممر إلا ما قام به الأمين العام الحالي في أول عمدته حيث أدرج في تقريره المقدم أول اجتماع يترأسه لمجلس وزراء الخارجية العرب فقرة خاصة بقضية الصحراء الغربية وقبل هذا العمل بالرفض والتنديد من قبل المغرب ودول أخرى، ليبقى موقف الجامعة العربية من قضية الصحراء الغربية والى الآن هو نفسه موقفها التقليدي الذي لا يجرؤ على مناقشتها أو التطرق لها لأسباب أو أخرى.[1] ويظهر من هذا الضعف إن لم يكن انعدام الدور الذي لعبته الجامعة العربية في قضية الصحراء الغربية، بل اتسم الموقف العربي اتجاه القضية الصحراوية بالبرودة على المستويين الشعبي والرسمي، إذا ما استثنينا من ذلك الدول التي سبق وأن اعترفت بالدولة الصحراوية وأقامت معها علاقات كسوريا والجزائر وليبيا وموريتانيا، اليمن الجنوبي سابقا وتختلف طبعا طبيعة هذه العلاقات من دولة إلى أخرى، وتختلف أيضا أدوارها ومساعيها من أجل إيجاد حل للنزاع (الأشقاء- الأعداء).

ومن هذا يتضح جليا منأى الجامعة من قضية الصحراء الغربية إذا ما اعتبرنا أن النزاع القائم هو نزاع عربي- عربي بالدرجة الأولى مما يلقى على عائق الجامعة العربية المسؤولية الكبرى بضرورة إيجاد مخرج أو حلا من مقدوره أن يضع نهاية لنزاع عمر أكثر مما ينبغي وجهت إبانه رصاصة العربي إلى صدر أخيه العربي.[2]

إلا أن ما هو قائم على صعيد النزاع يكاد يكون العكس من خلال الاكتفاء الجامعة العربية برمي كرة نزاع الصحراء الغربية في ملعب الأمم المتحدة دون ما يبنى اقتراح أو تقديم مبادرة لعلها تكون أرحم للنزاع العربي- العربي من وضعه على رفوف الأمم المتحدة وبالتالي معالجته من قبلها أي الأمم المتحدة بطريقة أو أسلوب قد لا يرضي الجامعة العربية خاصة إذا ما مثل أمامنا نموذج حل الخلاف الكويتي- العراقي في تسعينات القرن الماضي فالتاريخ قد يعيد ما لا تشتهي الجامعة العربية تكراره.

المبحث الثاني: مواقف دول الجوار.

(1) عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص131.

(2) بن عامر تونسي، **مرجع سابق الذكر**،ص 233.

لقد ظل ولا يزال دول الجوار موقفاً مختلفاً ومتضارباً وأحياناً متناقضا للبعض، وصامداً للبعض الأخر، وبالتالي سنتطرق إلى موقف الجزائر المغرب وموريتانيا.

المطلب الاول :موقف الجزائر.

لقد ظل ولا يزال موقف الجزائر واضحاً وثابتاً وصامداً إزاء القضية الصحراوية على مرّ الزمن، وتعاقب الأجيال، والتغيير للإدارات السياسية، فقد أكدت الدولة الجزائرية تأييدها الصريح لتقرير مصير الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال، معتبرة أنّ هذا الحق يشكل قاعدة أساسية في القانون الدولي، كما تعتمده القواعد الحتمية المطلقة.لقد صرح الدستور الجزائري لدعمه للشعوب المستعمرة في المطالبة بتقرير مصيرها، حيث أنه لم توجد أي حركة وطنية تحررية لم تلق الدعم من الجزائر.

وهذا ما نصّ عليه الدستور الجزائري مساندته لكل الشعوب التي تحارب الاستعمار الجديد والامبريالية.

فقد برهنت الجزائر عن موقفها في بيانات رسمية سواء تلك التي كانت ضمن لقاءات دولية لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، وحتى داخل حركة عدم الانحياز، كما أنها استبعدت كل مطالب المغرب وموريتانيا في دمج الإقليم الصحراوي لكل منهما، واعتبرت هذه المطالب مخالفة لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصريها المقر من طرف ميثاق الأمم المتحدة، وكذا في العديد من قرارات الجمعية العامة، أيضاً مطالب المغرب وموريتانيا المخالفة لمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار والمعترف بها من طرف منظمات الوحدة الإفريقية كمبدأ لحفظ السلام والاستقرار.[1]

فكانت الدولة الجزائرية أول دولة في العالم تقدم بمساعدة الشعب الصحراوي مثلما كانت أول دولة عربية اعترفت بقيام الجمهورية الصحراوية في 06 مارس 1976، أي أسبوع بعد إعلانها، وقد بثّ بيان الإعلان في 27 فبراير 1976م في الإذاعة الجزائرية، حيث أعلنت انطلاقاً من ثوابت سياستها الخارجية التي تعمل على المناداة بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفس وشرعية مساندة الشعوب المستعمرة من أجل استكمال سيادتها.

(1) قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني،**مرجع سابق الذكر**، ص21.

وأعلنت عن حسن نواياها بشكل رسمي منذ بداية ظهور لمشكل الصحراوي مؤكدة أنه ليس لها أي مطالب أو مطامع ترابية توسعية في الصحراء الغربية، ولا في ثرواتها وكدليل على هذا، إقرار المنظمات الدولية "منظمة الأمم المتحدة" بهذا ومعاملة الجزائر على هذاالأساس، وبرهنت على ذلك بتقديمها أراضيها للاجئين الصحراويين، وإقامة معهم علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء إضافة إلى عمل الجزائر على توضيح مواقفها في مختلف الهيئات الدولة.

فبرهنت الجزائر على تعاطفها مع جبهة البوليساريو منذ الشهر الأول من تأسيسها سنة 1973، وابتدءا من سنة 1975 إثر الاحتلال العسكري المغربي الموريتاني للصحراءالغربية، ونتيجة لهذا التعاطف أدى ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الحكومة الجزائرية وموريتانية 1976 إلى غاية 1978.[1]

كان نفس الشيء مع المغرب، فالقضية الصحراوية أثرت على سير العلاقات الجزائرية المغربية نظراً لوجهتي نظر البلدين حولها، وهذا الخلاف ليس وليد القضية التي ظهرت سنة 1975م ولكن زادت من توسعه.

ففي سنة 1975 صدر قرار عن محكمة العدل الدولية، والذي ينفي أي حق تاريخي للمغرب وموريتانيا على الصحراء الغربية، بالإعلان عن تنظيم المسيرة الخضراء بأمر الملك الحسن الثاني، والجزائر أدانت رسمياً هذا التصرف المغربي، وعلى إثره أرسلت مذكرة رسمية إلى "كورت فادهايم" الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة آنذاك، تذكر فيها عدم اعتراف الحكومة الجزائرية باتفاق مدريد الذي جعل إسبانيا تنسحب دون إجراء استفتاء للشعب الصحراوي، وتركها فريسة لكل من المغرب وموريتانيا عام 1975- 1976م، وازداد الخلاف ذروته مع قيام الجمهورية الصحراوية.

كما رأت الجزائر أن المغرب قد ضرب بالرأي العام العالمي عرض الحائط وأنه قرر من طرف واحد باتفاق مع الحكومة الموريتانية من جهة، والدولة الحاكمة للصحراء وقتئذ من جهة أخرى، وأن تلك المناورات قد أدت من وجهة النظر الجزائرية إلى اتفاق مدريد الثلاثي، الذي يقضي الشعب الصحراوي بوصفه الطرف المعني

(1)Aritilo gaudio. **Sahara espangnol fin dun mythe colonial**,rebat: a ressala ,1975p57

بالدرجة الأولى، ويهدف إلى اقتسام ترابه بين المملكة المغربية وجمهورية موريتانيا الإسلامية.

فقد رأت الجزائر أنه بمجرد إقدام المغرب وموريتانيا على غزو التراب الصحراوي، قد أصبحت دولتين معتديتين بكل ما يترتب عن مثل هذا الوصف من آثار قانونية وفقاً لقرار عام 1970 المتضمن للإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الدولية والتعاون بين الدول.

ويمكن تخليص موقف الجزائر من خلال إعلانها من هذه المشكلة في سنة 1976[1]

– الهدف الوحيد من تحرك الجزائر في القضية الصحراوية ينطلق في مساندة حركات التحرر.

– إن النضال في الصحراء بين التقدمية، والإقطاع بين نظام ملكي واستبدادي وحليف الاستعمار، تشعب غربي يناضل من أجل بقائه.

– إن أي مفاوضات يجب أن تكون بين جبهة البوليساريو الممثلة للشعب الصحراوي وكلا من المغرب و موريتانيا, إن أي وساطة في قضية الصحراء لا يكون لها معنى، ما لم يكن هدفها التوصل إلى إنقاذ الشعب الصحراوي وصيانة وجودة.

وبالرغم من إعادة العلاقات الجزائرية المغربية في ماي 1988م، إلا أن الخطاب الرسمي الجزائري ظل يؤكد على وفائها تجاه القضية الصحراوية، وأكدت على المعطيات التالية:

– الاعتراف بالدولة الصحراوية ما زال قائماً، وكذلك النشاط الدبلوماسي، وهذه العلاقات الثنائية بين الطرفين الجزائري والصحراوي.

– استمرار تواجد اللاجئين الصحراويين على الأراضي الجزائرية.

– كما أكد الرئيس الصحراوي السيد "محمد عبد العزيز" على موقف الجزائر من القضية في تقرير الأدبي المقدم للمؤتمر الثامن لجبهة البوليساريو بتاريخ 17-19جويلية 1991.

(1) Zakia daouma **le plan de paix de l onu** ,Afrique du nord : tom ,1989 ,p201.

– كما أكد استمرار الموقف الجزائري تجاه القضية الصحراوية هو تأييدها ومساندتها لمخطط السلام الأممي، ومشاركتها الجادة لإنجاحه، من مجموعته مبادئ نذكرها كالتالي:

- إن الحرب الدائرة في الصحراء الغربية تهدد الأمن والسلم الدوليين، وخاصة في منطقة المغرب العربي والجزائر تعدّ جزء من المنطقة.
- إن القضية الصحراوية تحريرية وتتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية.
- إن الجزائر تأييد وتطالب بتطبيق مبدأ تقرير المصير الذي أصبح قاعدة قانونية من قواعد القانون الدولي الإلزامية، التي تهم المجتمع الدولي كله.
- إن مبادئ القانون الدولي هي مشروعية مساندة الحركات التحررية الوطنية وتطالب الدول بتقديم كل وسائل العون لها من أجل استكمال سيادتها وتصفية الاستعمار ومن بينها الشعب الصحراوي.
- احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.
- علاوة على ذلك إعلان الجزائر بشكل رسمي ومنذ بداية المشكل الصحراوي أن ليس لها مطالب ومطامع ترابية توسعية في الإقليم.
- بل أنها ساهمت في البحث عن الحل السلمي والعامل النهائي للقضية الصحراوية، قدمته في شكل مذكرة إلى لجنة تطبيق الاستفتاء في الصحراء الغربية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع لها بنيروبي في شهر أوت 1981م وبهذا فإن المساعدات التي يتلقاها الشعب الصحراوي من الدولة الجزائرية هي عملية مشروعة دولياً، وتنسجم تماماً مع السيادة التي تنتهجها دائماً أمام قضايا التحرر.

وتعتبر الجزائر من أهم الدول المساندة للقضية الصحراوية رغم تفاوت السلطات، ويزداد تأييد الجزائر حكومة وشعبا للقضية يوما بعد يوم، وهذا راجع إلى أن الجزائر ساندت وأيدت حركات التحرر ولها تاريخ مشرف في ذلك.[1]

وفي فترة بوتفليقة زاد تأييد القضية وهو أن الجزائر طرف محايد وحتى وإن كان طرف مراقبافي المفاوضات،إلا أن الجزائر ترضى بأي قرار ترضاه جبهة البوليساريو الممثل الشرعي للصحراء الغربية والشعب الصحراوي.

(1) بن عامر تونسي، **مرجع سابق الذكر**، ص 100.

المطلب الثاني :الموقف الموريتاني:

بعد استقلال موريتانيا سنة 1960 من الاستعمار الفرنسي أتت مسألة الصحراء الغربية التي أحدثت تغييرات هامة في سياستها الخارجية، وأصبحت لها علاقات متوترة مع الجزائر بعدما كانت هذه الأخيرة هي من أوثق البلدان العربية صلة بموريتانيا، وذلك باعتبار الجزائر وموريتانيا جمهوريتين متبنيتين نظام الحزب الواحد – آنذاك– وترفعان شعار الاشتراكية، لكن القضية الصحراوية قلبت كل الحسابات لتصبح المغرب هي الدولة الأكثر صلة بموريتانيا، في حين تأثرت العلاقات الموريتانية الجزائرية، ووصلت إلى منحنى التصاعد من التأزم الذي أدى إلى القطيعة الدبلوماسية بينهما.

إن السياسة الموريتانية اتجاه الصحراء الغربية عرفت مرحلتين:

أوّلهما: مرحلة التذبذب التي تتظاهر فيها بمساندة القضية الصحراوية، وذلك للتعجيل بتصفية الاستعمار وفي نفس الوقت تؤكد على حقها المشروع في الصحراء الغربية.

ويرجع اهتمام موريتانيا بمشكلة الصحراء الغربية إلى سنة 1957م، أي قبل الاستقلال بثلاث سنوات، حين ألقى " المختار ولد داده" خطابا في مدينة "أطار" وطالب بحرية المنطقة، وأن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الوطني الموريتاني[1]. غير أن مطالبة هذا الأخير لم تتخذ شكلا جديا إلا بعد تصفية خلافاتها مع المغرب، ومن جهة أخرى فإن إسبانيا كانت متشبثة بإقليم الصحراء، ولذلك لم تر موريتانيا أن الوقت قد تهيأ بعد للمجابهة مع إسبانيا.

وفي سنة الاستقلال الموريتاني سنة 1960م جادلت الحكومة الموريتانية المغرب عن كتاب أصدرته يسمى " الكتاب الأخضر" كرد فعل منها على " الكتاب الأبيض" الذي نشرته الحكومة المغربية، تتضمن توضيحا للمطامح الموريتانية في الصحراء الغربية مدعما بحجج تمثلت في الحقوق التاريخية الرامية إلى أن كل من بلاد شنقيط "موريتانيا والصحراء الغربية" كانا يمثلان إقليما واحدا في التاريخ القديم، هذا من جهة أخرى، تضمن "الكتاب الأخضر" رد فعل لما جاء في "الكتاب الأبيض" والرامي إلى أن كل من الصحراء الغربية وموريتانيا جزء لا يتجزأ من تراب المملكة المغربية، ولا يمكن تجزئته من الوطن الأم[2].

(1) محمد سالم الصوفي، **مرجع سابق الذكر**، ص 85.

(2) طاهر مسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص 87.

واتضح أن مطالب موريتانيا أكثر ضعفا من حيث الحجج التي تبنتها فيه، ومن جهة أخرى المطالبة بالصحراء الغربية، وهي قليلة من ناحية المضمون مقارنة بمطالب المغرب، وهذا ما ظهر أثناء تقسيم الصحراء إثر اتفاقية مدريد الثلاثية حيث كان نصيب موريتانيا حوالي الثلث – الجزء الجنوبي من الإقليم الصحراوي–

ومن هنا تبدأ المرحلة الثانية:

هي مرحلة حاسمة لموريتانيا، وهي مرحلة التقهقر والانسحاب، حيث أن الدخول الموريتاني في الصحراء الغربية كلفته حربا مدمرة كانت نتائجها خسائر بشرية هائلة، ضف إلى ذلك تدهور الوضع الاقتصادي الموريتاني، على الرغم من الدعم الذي حصلت عليه من السلطات الفرنسية، ورغم وجود اتفاقية دعم مشتركة بينها وبين المغرب، التي مكنت هذه الأخيرة من نقل قواتها إلى موريتانيا من أجل الحفاظ على عدم سقوط النظام، إلا أنه مع ذلك لم يستطع الصمود أمام ضربات جبهة البوليساريو التي أصبحت تتحكم بزمام الأمور.

ومن هنا يمكن القول أن مطامع موريتانيا في الصحراء الغربية جاءت نتيجة عاملين:

أوّلهما: يتمثل في الضغط المغربي لكون هذا الأخير صعب عليه السيطرة على كافة حدود الصحراء الغربية نظرا لطولها، فرأى أنه من الضروري أن تشاركه موريتانيا في السيطرة على الجزء الجنوبي.

والعامل الثاني: هو محاولة تخلصها من مطالبة المغرب بكيانها كجزء من تراب المملكة المغربية.

كانت الحكومة المغربية قد طالبت من إسبانيا سنة 1970م بشأن تنازل هذه الأخيرة لها عن الصحراء برمتها، ويعوض عوضا عن ذلك الاحتفاظ لأسبانيا بامتيازات اقتصادية وقواعد عسكرية في حالة تنازلها لهذه الأخيرة عن الصحراء ومن ناحية ثانية كانت إسبانيا تفضل في حالة خروجها عدم انفراد المغرب بها، بل تشترك معه موريتانيا.[1]

(1)جريبي فريدة، **سيناريوهات حل قضية الصحراء الغربية في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة دراسات عليا، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،_03_ 2005 _2006 ، ص 85.

ومن المعرف أن الصحراء الغربية من الناحية الجيوبوليتيكية أقرب إلى موريتانيا من حيث التركيب البشري، أو من حيث امتداد الحدود المشتركة.

وعلى إثر إعلان المغرب أن تقرير المصير مقبول لديها، يكون بتخيير أهل الصحراء بين البقاء تحت الاحتلال الاسباني، أو العودة إلى الوطن الأم المغرب.

أثناءها قدمت موريتانيا في 1974م خيارا ثالثا وهو عودة الصحراويين إلى الوطن الموريتاني.

وهنا تبين لموريتانيا أنه من الصعب مجابهة المغرب والجزائر معا، فرأت أن تنسيق خططها مع المغرب على القسم الأكبر من الصحراء، وتمثلت هذه الخطوة في تقديم اقتراح إلى الجمعية العامة في الدورة 29.

لكن تبنت موريتانيا مبادئ أخرى إثر الانقلاب العسكري الذيإطاحة بحكم " مختار ولد داده" في 10 جويلية 1978 وهي كالآتي:

- استعادة السيادة الوطنية الموريتانية.
- نشر العدالة الاجتماعية، والقضاء على أنواع الانقسامات العرقية أو الجهوية أو القبلية.
- إنقاذ الاقتصاد من الهلاك وتحسين المستوى المعيشي لسكان موريتانيا.
- إقامة علاقات حسن الجوار القائمة على المنفعة والمصلحة المتبادلة والسلم والمحبة بين شعوب المنطقة.

وبمجرد الإطاحة بنظام "ولد داده" بعد الانقلاب ونجاحه توقفت جبهة البوليساريو عن قصف التراب الموريتاني، فأوقفت إطلاق النار في 12 جويلية 1978م دون أي شروط مسبقة.

وبعد اتصالات بين الطرفي الموريتاني وجبهة البوليساريو صرح الرئيس الموريتاني "ولد سالك" من العاصمة الليبية طرابلس في أكتوبر 1978 قائلا:" السلام هو خطوة لازمة من أجل إجراء تعديل وطني، ولا يكون سلام في الصحراء الغربية دون اتصال مع كل الأحزاب المعنية، على رأسهم جبهة البوليساريو.[1]لتليها مباشرة بعد أربع سنوات من الحرب اتفاقية السلام بين حكومة موريتانيا وجبهة البوليساريو والموقعة في الجزائر

(1) جريبي فريدة، **مرجع سابق الذكر ،** ص 90.

في 05 أوت 1979م، والتي ضمت وفد عن موريتانيا وأخر من جبهة البوليساريو اجتماعا في الجزائر العاصمة، وفي أيام من المفاوضات توصل الوفدان إلى اتفاق جاء فيه تخلي موريتانيا عن أي مطالب ترمي إلى وجود حقوق ترابية في إقليم الصحراء الغربية، إضافة إل تسليم موريتانيا للجزء الذي احتلته بموجب اتفاق مدريد إلى جبهة البوليساريو في أجل مدته 07 أشهر ابتدءا من تاريخ الاتفاق وبهذا انتهى الصراع الصحراوي الموريتاني.

المطلب الثالث:موقف المملكة المغربية

لقد أدار و لازال الطرف المغربي للقضية من زاوية المساومة، وهو يتعامل مع الصراع بأسلوب المراوغة خاصة إزاء مقترحات الأمم المتحدة التي يقابلها للقبول وذلك ربحا للوقت، ثم يعود و ليقيدها مدخلا شروط وعراقيل جديدة من شانها أن تحدث تغيرات في صالحه.

ملف تاريخيا وحسب التوجهات الفكرية المغربية ,فهي تصبو على بناء إمبراطورية كتلك التي كانت،إيالإمبراطورية الفاطمية التي عرفها المغرب في القرون البعيدة، وهنا يعود الحلم إلى المغاربة،إذ طالبت المغرب بالصحراء الغربية منذ شهر نوفمبر عند إعداد الكتاب الأخضر من طرف زعيم حزب الاستقلال علال فاسي والذي تم تنشره سنة 1960، ويتضمن هذا الكتاب فكرة المغرب الكبير التوسعيةحيث انه يفهم من خلال هذا الكتاب هو المطالبة بالحقوق التاريخية لبلاد شنقيطي ليتواصل التوسع ليشمل تندوف وبشار وجزءا من مالي، سينغال وبالطبع اقليم الساقية الحمراء و وادي الذهب.

واعتبرت المغرب منطقتي ايفني والطرفة في الساقية الحمراء جزاء من أراضيه وهذا ما يتضح من خلال دستور المغرب 1961.[1]

اظهر الملك "محمد الخامس" تحفظات إثر التوقيع علىتوقيع ميثاق الوحدة الإفريقية في سبتمبر 1963م، والمتعلقة بالحدود، مؤكدا ضرورة مواصلة العمل على تحقيق حلم المغرب التوسعي.

(1) قضية الساقية الحمراء و وادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني،**مرجع سابق الذكر**، ص 63.

وتجسدت سياسته التوسيعية حين هاجم الجزائر 08 أكتوبر 1963 مستغلا الظروف والمشاكل التي كانت تعانيها عشية خروج الاستعمار، وانشغالها بالبناء والتنظيم، رغم هذا فإن محاولة المغرب لم تعبّر إلّا عن فشلها نتيجة المقاومة العنيفة التي لاقتها من الشعب الجزائري الملتحم، كما أن المغرب قام بإنكار الوجود الموريتاني باعتباره جزءا لا يتجزأ من التراب المغربي، لكنه وجد فكرة تحقيق المغرب الكبيرة أمر يصعب تحقيقه أمام تزايد المشاكل الداخلية، فاكتفى بالمطالبة بالصحراء الغربية، مدعما موقفه من حجج تاريخية وقانونية:[1]

أ _ الحجج التاريخية:

التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي لهذه المناطق، أي أن الدولة الشريفة قد امتدت إلى أقصى الجنوب من الصحراء موضحا ذلك بعدة إمبراطوريات عربية قامت في المغرب.

ب- الحجج القانونية:

حيث يرى المغرب أن تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية يعني بكل بساطة تطبيق مبدأ الوحدة الإقليمية، والذي يتطلب إجراء استفتاء، وإنما إلحاق هذا الإقليم الصحراء الغربية بالمملكة المغربية الوطن الأم.[2]

هذه هي جملة الحجج التي استند إليها المغرب في طرحه مقولة "الحقوق التاريخي" ولكن اعترافه بالدولة الموريتانية سنة 1969م وتوقيع معاهدة "الدار البيضاء" في موريتانيا في جوان 1970جعله يتخلى عن مطامعه في الكيان الموريتاني، وإصراره على الحفاظ على الصحراء الغربية، يتضح جليا في الخطاب الذي ألقاه الملك "حسن الثاني" سنة 1976م بمناسبة عيد الشباب قائلا:"...أترم وصية لكل مغربي أن يتم تنصيب دولة مزيفة لا حقيقة لها في جنوب ترابها (الصحراء الغربية)"

ا- موقف المعارضة المغربية:

إن أحزاب المعارضة المغربية في مسألة الصحراء الغربية ليست إلا مؤيدة للملك، ويتضح من خلال البعثات الدبلوماسية لزعماء هاته الأحزاب، وعلى سبيل المثال السكرتير الأوّل للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يسافر إلى باريس مبعوثا من

(1) بن عامر تونسي، **مرجع سابق الذكر**، ص 70.

(2)ليلى خليل بديع، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء** ، بيروت: 1976م، ص 30.

طرف الملك " الحسن الثاني" لإقناع الحركة التقدمية الفرنسية وعلى رأسها الحزب الشيوعي الفرنسي على شرعية المغرب في مطالبته بالصحراء الغربية والتي يعتبرها جزءا من تراب المملكة، وبالرغم من كل الدعاية التي لعبها الحزبان عبر وسائل الإعلام الفرنسية.

إلا أن كل محاولاتهم الدبلوماسية باءت بالفشل، وذلك بتأكيد الحزب الشيوعي الفرنسي على اعترافه واحترامه بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي لكن يبقى[1] موقف الشيوعيين المغاربة متذبذباً، حيث يرون النضال الصحراوي مجرد آلية معارضة للنظام فقط، ويتساءلون عن إمكانية قيام دولة قومية أو دولية كما أسموها داخل المغرب العربي والأمة العربية فقط لأن الأمم المتحدة وافقت بذلك؟ إضافة إلى ذلك، فموقف المعارضة المغربية من أحزاب، فقد اتضح:

– عدم اعترافهم بجبهة البوليساريو، واعتبارها حركة غير شرعية، ولا تمثل سكان المنطقة الصحراوية.

– عدم الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار، هذا بالرغم من توقيع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، والذي ينص على ضرورة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار من طرف الدولة الموقعة على الاتفاق.

– محاولة الخروج من العزلة التي فرضت على النظام الملكي والأحزاب من طرف القوة الوطنية داخل المغرب، والقوى التقدمية في العالم، والعالم الثالث خاصة.

– اعتماد سياسة التعنت ضد القوة المغربية التي لها موقف مؤيد لتقرير المصير للصحراويين ضد الموجات الفكرية التحررية الرامية إلى القضاء على كل أشكال الاستعمار.

– محاولة تغليط الجيش المغربي، وجعله ينشغل عن القضايا الوطنية، ويركز على شكل خارجي، وهو النزاع في الصحراء الغربية.

– ومن هذا نستخلص أنه يوجد اختلاف بين سياسة الملك والأحزاب وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ضعفها وإتباعها سياسة التسييس والمهادنة تجاه الملك وهذا الأخير الذي طالما أفصح عن نيته تجاه الصحراويين، وعدم الرجوع في قراره، نذكر

(1) جريبي فريدة، **مرجع سابق الذكر**، ص65.

منها تصريحاً له في عام 1970م، قائلاً: "أنني أحذر الجميع أن المغاربة يقفون وقفة رجل واحد في هذه القضية مهما كانت مشاربهم السياسية ومستواهم الاجتماعي، وهنا أتوجه إلى رعايانا في الصحراء وأقول لهم " حذاري من أن يؤدي بكم الغرور وترتكبوا خطة تندمون عليها في المستقبل..."

وفي تصريح آخر في نوفمبر 1979 شدد فيه على رغبة بلاده في الحوار مع كل الأطراف لحل القضية وطلب من الجزائر بضرورة قيام الحوار قائلاً: إذا أردتم أن نعيش في جوار مثمر وأن نستثمر خيراتنا البشرية والاقتصادية، وأن نجعل الصحراء حقلاً يدر خيراته على بلدينا وجيراننا، فكونوا على مستوى المسؤولية".[1]

وقال مخاطباً رجال البوليساريو المطالبين بالاستقلال، وإقامة الجمهورية الصحراوية "ما زالت أبواب المغرب مفتوحة أمامكم، وما دامت فرص التصالح موجودة، فإنني أدعوكم للمذاكرة أي الحوار والرجوع إلى السلم، أما إذا بقيتم على موقفكم فاعلموا أنه لن يكون لكم في يوم من الأيام أي شبر من السلطة أو السيادة في الصحراء..."

ورغم كل هذا من تشدد في الرأي العام وعدم التنازل، غير أنه وفي الأخير وقبل الاستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي في مؤتمر قمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في "نيروبي" من 14 إلى27 أوت 1987، وهذا القبول يبقى خطوة إيجابية لهذا النزاع الطويل.

(1) موسى حمادي عبد الرحمان، **عملية السلام في الصحراء الغربية و أفاقها**، دراسة أعدت لنيل لإجازة في العلوم السياسية، جامعة دمشق: 2006، 05/06/2011، من موقع:
Http:// www.saadasahra.com /damasco.etm.

المبحث الثالث: مواقف الدول الكبرى تجاه القضية الصحراوية.

من الواضح أن مشكلة الصحراء الغربية، تعد أعقد مشكلات حق تقرير المصير التي نالت جهدا واهتماما دوليا لحلها لا يتناسب مع ما تحقق من نتائج، ورجع ذلك إلى التعقيدات والخلافات البينية التي ارتبطت بها وبالمصالح المختلفة لكل دولة خاصة اسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية المنافس الجديد لفرنسا واسبانيا باعتبارها المستعمر القديم،وبالنسبة لأمريكا المستعمر الجديد التي أبدت اهتماما بالقضية خاصة والمنطقة ككل.

المطلب الأول: موقف اسبانيا.

كان من المفروض على اسبانيا المستعمر التقليدي للصحراء الغربية أن يؤدي انسحابه إلى استقلال الشعب الصحراوي وحل المشكلة نهائيا عبر استفتاء الذي وعدته بإجرائه، غير أن الأحداث جرت عكس ذلك، وهذا نتيجة ما كانت تستهدف من ورائه اسبانيا للاحتفاظ بالمنطقة تحت أي شكل كان ولو على حساب المبدأ طالما أنه يحقق لاسبانيا وجارتها المغرب أهدافها، وهو ما تم بالفعل إثر اتفاقية مدريد الثلاثية الذي قسمت بموجبه الصحراء بين المغرب وموريتانيا التي انسحبت من النزاع كما سبق ذكره.

ولكن إسبانيا المستعمر السابق والجار المزعج للمغرب من جهة أخرى، ومع أنها خرجت عمليا من النزاع إلا أن طموحاتها الإقليمية وحرص المستعمر على انشغال المغرب عن ملفات التوتر الثنائية، دفعها للمتابعة والرصد والتدخل عند الحاجة بصفة مباشرة وغير مباشرة أحيانا أخرى، ومن خلال هذا الانسحاب المخجل لاسبانيا من الصحراء الغربية، فهي تعتبر أو لا تزال إلى اليوم مسؤولية قانونيا وسياسيا عن مأساة الشعب الصحراوي وستبقى إلى أن يتمكن من تقرير مصيره. [1]

لقد كانت الساقية الحمراء ووادي الذهب من نصيب الاستعمار الاسباني حسب تقسيم مؤتمر برلين لمناطق نفوذ الدول الأوربية، فركزت إسبانيا على عنايتها على أن الهدف من تواجدها على الشواطئ إنما هو هدف إنساني يتمثل في جلب حاجيات الصحراويين ووضع سوق قريبة منهم والقيام بتعليمهم كما تحاول التعرف على أكبر

(1) José Maria Vazquez sata, **sahra independient ya**.sevilla: 2007. p108.

الشيوخ لخلق عملاء تقف إلى جانبهم للسيطرة على المنطقة، وهكذا دخلت اسبانيا مدينة السمارة، ومنه يمكن اختصار الموقف الاسباني في الجوانب والمستويات التالية:

I- المستوى الاقتصادي.

في الستينات اكتشفت معادن مهمة خاصة الفوسفات، حيث يوجد أكبر منجم في العالم في الصحراء الغربية، ولهذا الغرض سطرت اسبانيا برنامجا دوليا لاستغلاله مثل:

التعاون مع بعض الأنظمة العربية لحصر القضية على مستواها القومي.

حل مشكل الرأسمالية والتقنية عن طريق الامبريالية الغربية حليف لاسبانيا فعلى المستوى الأول الذي نم بلقاء "فرانكوا" رئيس اسبانيا آنذاك والملك "حسن الثاني" وانتهت بتقديم منح مالية ومساهمات في البرنامج الثلاثي والبرامج الخماسية للتنمية في المغرب أما على المستوى الثاني فتحت اسبانيا أبوابها للشركات الاحتكارية الفرنسية وقامت بتقسيم المناطق البترول بين شركات فرنسية وأمريكية لتقوي ارتباطها بالمنطقة أكثر فأكثر كذلك خلق منطقة الصيد الحرة في كل من شواطئ المنطقة.[1]

II- المستوى الاجتماعي.

قامت الإدارة الاستعمارية الاسبانية بوضع برنامج اجتماعي للصحراويين لكي يجمع بين الاستعمار وأفراد المجتمع الصحراوي المنفصل عنه وهو ينقسم إلى:

أ- البادية.

- محاولا القضاء على وسائل الإنتاج في القطاع ألفلاحي وربطه بالمستعمر من خلال ترويج سياسة الأندروفيل بأنها السيارات القاهرة للرمال وسفينة الصحراء الأمر الذي دفع بهم إلى بيع مواشيهم وشراء هذا النوع من المحركات، وبالتالي هي سياسة القضاء على المواشي للسكان وخلق لهم نمط اجتماعي جديد هو نمط المجتمع الذي يعيش يومه ليومه.

- تفجير القنابل البترولوجية وتسميم أبارا المواشي للقضاء عليها، هذا ما نتج عنه أمراض خطيرة.

(1) مجلة المنتدى، تصدر عن وزارة الثقافة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، العدد 04، ديسمبر 2009، ص11.

– سياسة دفع السكان للالتفاف حول المراكز العسكرية الاستعمارية بحجة الإسعافات، وذلك لتتمكن من مراقبتهم وحتى تحمي نفسها من المقاومة والثوار.

ب– المدينة.

قامت باستقطاب الفئة الشابة من المجتمع بتكوين تنظيمات اجتماعية مرتبطة بالتنظيمات الاستعمارية، وخاصة استقطاب الشابات من النساء الصحراويات وفصلهن عن واقعهن، وذلك بهدف مسخ وطمس الشخصية الصحراوية، ولجأت أيضا اسبانيا إلى نشر أماكن لبيع الأجساد لنشر الانحلال الخلقي وغيرها من الأعمال الاستعمارية المتوقعة وغير المتوقعة.

– المستوى السياسي.

قام الأسبان بمضاعفة الشيوخ الموالية لها، وكسب قاعدة شعبية بالدعاية التضليلية والإغراء، وعملت الإدارة الاستعمارية الاسبانية على خلق نزاعات قبلية وجهوية وشعائرية، وذلك لتحريف الصراع عن مساره الصحيح.

وقامت بتكوين جمعية كبار الشيوخ الإقطاعيين المعروفين بولائهم للاستعمار باسم الشعب، وقد كان تكوين هذه الجمعية رد على القرار الأممي القاضي بحق تقرير المصير وتضليل الرأي العام العالمي، وقامت بحمالات طرد السكان للدول المجاورة واستهدفت الصحراويين المقاومين وبالمقابل قامت بتهجير الاسبانيين إلى الأراضي الصحراوية.[1]

– المستوى الثقافي.

قامت اسبانيا ببناء المدارس للجاليات الاسبانية وعزلت الصحراويين عن التعليم، بل قامت بطردهم بحجة عدم نجاحهم في الامتحانات الانتقالية، زيادة على ذلك قامت بإغرائهم بوظائف بسيطة، موظفين في البريد أو مكاتب الحالة المدينة.

ومن جهة أخرى، منعت اسبانيا من دخول الصحافة إلى المنطقة ما عدا من اختارتهم.

كانت اسبانيا تميل إلى التنازل عن المقاطعات الفقيرة من مناطق نفوذها للحكومة المغربية مقابل تغاضي المغرب عن المطالبة بالمقاطعات الغنية مثل طرفاية

(1) مجلة أضواء، المركز الإعلامي الصحراوي، الجزائر: العدد 08، 2011 ص109.

عام 1958 و1969 عن سيدي إفني، رغم تخليها عن بعض المناطق فإنها عمدت إلى اتخاذ خطوات تدعم فصل الصحراء عن المغرب بمحظ شخصية محلية.

وفي عام 1973 توجه بعض أعضاء المجلس العمومي المتبني فكرة الاستقلال إلى الحكومة الاسبانية بعدة مطالب جا فيها:

- ضرورة إيجاد جهاز إداري من أبناء الصحراء.
- تهيئة الظروف لهذا الجهاز الإداري.

لكن الإدارة الاستعمارية الاسبانية عارضت حق تقرير المصير إلى أن أعلنت عم قدرتها من خلال اتفاقية مدريد الثلاثية المشؤومة التي ضمت إلى جانب اسبانيا كلا من المغرب وموريتانيا، والتي عقدت في 14 نوفمبر 1975، وتم بموجبها تقسيم إقليم الصحراء الغربية بين كل من المغرب وموريتانيا، لتنسحب هي الأخرى، آي اسبانيا وبصفة نهائية في 26 فبراير طبقا لهذا الاتفاق ليتغير موقف اسبانيا من القضية، ويمكن أن نميز نوعين من السياسة الاسبانية تجاه الصحراء الغربية.

- **الموقف الرسمي:**[1]

وهو على مستوى الهيئات الرسمية والحكومية، حيث تتميز هذه السياسة بعدم الوضوح حينا وحينا آخر بالتناقض، فهي لا تعترف من جهة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية من خلال وزير الخارجية الاسبانية السابق "موراتينوس" الذي أمد أن اسبانيا تنازلت عن الإدارة وليس السيادة على الأراضي الصحراوية، فالسياسة الاسبانية تختلف باختلاف حكوماتها، إلا أنها لم تتخذ لحد الآن موقف حاسم ونهائي لحل القضية فمع وصول الحزب الاشتراكي للحزب اليميني الشعبي، فقد اقترب الموقف الاسباني الجديد من الموقف الفرنسي، وهو ما تأكد في طرح "ثابتيرو" واقتراح حل رباعي تكون الجزائر، موريتانيا، المغرب وإسبانيا أطراف رئيسية وإقصاءالبوليساريو، مما يعني تجاهله لإدارة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وهو ما يدل عن انحياز اسبانيا للطرف المغربي الراجع للمصالح المشتركة منذ القدم، وخاصة في مجال الصيد البحري.

ليست الصحراء الغربية هي الموضوع الوحيد الذي يشكل موضوع العلاقات المغربية الاسبانية المعقدة والمليئة بالنزعات، لكن الأزمة الدبلوماسية الطويلة التي

(1)MauriceBarbie, **le conflit du sahra occidental**,paris:1992,p145.

عاشتها الحكومة المغربية مع الحزب الشعبي الاسباني إنما هي انعكاس للمفاوضات حول الصيد البحري.

والوقاية من الهجرة غير الشرعية، وتطور العلاقات الاقتصادية، وكذلك التوتر بسبب الخلافات الترابية في سبتة ومليلة كلها تخضع لشرط الالتزام بما تعتبره الرباط يفرض على اسبانيا التخلي أمام الهيئات الدولية عن ممارسة مسؤولياتها التي يخولها القانون الدولي في الدفاع عن مصالح الشعب الصحراوي، حتى يتمكن هذا الأخير من ممارسة الاختيار الحر في استفتاء حر وعادل ونزيه تشرف عليه وتنظمه الأمم المتحدة فإما أن يختار الاستقلال أو الانضمام إلى جاره المغرب.

بالمقابل وحدت الدبلوماسية الفرنسية في استعادة التواصل مع اسبانيا أرضية مناسبة لزرع أطروحتها حول حيوية المساهمة في الاستقرار لعرش "محمد السادس" من خلال خيار يحرم الصحراويين من حق تقرير المصير وإطالة النزاع وعدم حله.

ومنه تري أن التقارب الفرنسي من خلال تصريحات أوردتها شخصيات دبلوماسية رسمية في حكومة "ثابتيرو" وعززت لها الموقف الفرنسي بعض الشيء وصبت في النهاية في صالح المغرب على حساب الشعب الصحراوي الذي يحمل اسبانيا مسؤولية تاريخية كبرى.

- الموقف الشعبي:[1]

عبر المجتمع الاسباني عن تضامنه الشعبي الواسع مع الشعب الصحراوي وفعاليات ضغطه لعقده شعوره بالذنب التي لم تنعكس الموقف الرسمي بجميع الحكومات الاسبانية المتعاقبة، حيث أن القضية الصحراوية جمعت ما يكفي من الحماس لدى المواطنين الأسبان، فهناك 8500 عائلة اسبانية قامت باستضافة الأطفال الصحراويين خلال شهري العطلة الصيفية، وهي في غالبيتها عائلات مناضلة في صفوف اليسار الحزبي الاشتراكي العمالي والعمالي الموحد الذين شكلوا محور الاحتجاجات الكبيرة التي رفعت شعار "لا للحزب ضد العراق" والذين سيكون من الصعب إفهامه حب المغرب أو التواصل الجيد مع فرنسا والتضحية بحق الشعب الصحراوي.

(1)ليلى بديع خليل، **مرجع سابق الذكر**، ص 50.

فالشعب الاسباني في غالبيته الساحقة يدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

ويمكن استخلاص أن سياسة اسبانيا إزاء القضية الصحراوية كغيرها من السياسات (الفرنسية والأمريكية التي سنفصلها فيما بعد) تتسم بالتناقض وعدم الرضوخ، وذلك تبعا لمصالحها والحكومات المتعاقبة، وهو ما جعل جبهة البوليساريو تعرب عن خيبة أملها من الحكومة الاسبانية الحالية حيال النزاع الصحراء الغربية.[1]

المطلب الثاني: موقف فرنسا:

لقدت ظلت السياسة الخارجية الفرنسية حبيسة ثلاث محددات في صلاتها بالدول المغاربية، أولها المصالح الاقتصادية وثانيها المصالح الجيو إستراتيجية، ثم الفرانكوفونية، بالإضافة إلى المهاجرين، فقد لعبت السياسة الفرنسية دورا لا يستهان به في الصراع القائم في الصحراء الغربية، وذلك للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والحفاظ على مكانتها كقوة عظمى في إفريقيا عامة، والتدخل الفرنسي المباشر في النزاع الصحراوي ودعمها للمغرب وموريتانيا كدليل على اهتمامها بمنطقة شمال غرب إفريقيا، فبسياسة الحياد التي كانت تدعيها فرنسا تجاه قضية الصحراء مجرد مناورة كاذبة وذلك بتحالفها مع أطراف الصراع الموريتاني والمغربي ضد جبهة البوليساريو على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية، ويتجلى هذا الدعم الفرنسي خاصة بالنسبة لموريتانيا التي كانت تعاني الضعف على مختلف المجالات وخاصة بعد تورطها في الحرب الصحراوية.

وبحجة حماية الرعايا الفرنسيين في الخارج، وتأمين الحماية اللازمة لهم، قررت فرنسا التدخل مباشرة في النزاع الصحراوي، وذلك كرد فعل على الهجمات التي قامت بها جبهة البوليساريو داخل التراب الموريتاني، محتجزة الأسرى الفرنسيين الشيء الذي اتخذته فرنسا كمبرر لانطلاق عملياتها العسكرية الجوية ضد الثوار في 13 ديسمبر 1977، ثم توالت عمليات التدخل في 14 و15 و19 ديسمبر 1977 مباشرة بعد إعلان جبهة البوليساريو عن قراراها بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين وهذا يثبت عن النية الفرنسية في التدخل والقضاء على المقاتلين الصحراويين وقضية الأسرى لم

(1) الخنكة مجلة صحراوية، العدد 29، مارس 2010، ص20.

تكن سوى ذريعة لتنفيذ مخططها العسكري ضد الشعب الصحراوي وجبهةالبوليساريو، وواصلت فرنسا حملاتها العسكرية الجوية ضد المقاتلين الصحراويين.[1]

أما على الصعيد الاقتصادي: فإن المصالح الفرنسية داخل موريتانيا والمملكة المغربية جعلها تتعاطف معهم ضد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وقمع حركته حفاظاً على هذه المصالح الحيوية.

وهنا يتضح الموقف الفرنسي الرامي أولاً إلى خدمة مصالحه الحيوية والإستراتيجية والاقتصادية والتي تربطه مع المملكة المغربية وموريتانيا، الشيء الذي جعله يدافع عن هذه المصالح، ويقدم الدعم لكل من المغرب وموريتانيا بكل قواه العسكرية، ولم يقتصر الأمر على هذا فقط، بل وصلت درجة مساندته للمستعمرين إلى حداً لتدخل المباشر لقمع المقاومة الشعبية الصحراوية بأبشع الصور لهدف هدمة الحركة التحررية، وبالتالي الإبقاء على الوضع القائم خدمة للمصالح القومية الفرنسية والحفاظ على الإمبريالية في المنطقة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الكفاح الصحراوي الذي يدخل ضمن الاستعمار والعمل خلال قرارات الجمعية العامة، وقد صادقت فرنسا على هذه القرارات، ومنه نستنتج أن التدخل الفرنسي العسكري ضد الشعب الصحراوي يعد عملاً عدوانياً.

أن القضية الصحراوية دخلت معترك الحسابات الجيوإستراتيجية لدى القوى الكبرى، وبالأخص فرنسا، وذلك لأنها تعتقد أن أي تسوية للملف الصحراوي يعتبر تهديداً حقيقياً للمصالح الفرنسية في المنطقة المغاربية ككل، من منطلق أن استقلال الصحراء الغربية يعني في النهاية المطاف إزالة الحجرة الكبرى في طريق قيام دولة صحراوية منفصلة عنها ثقافياً ولغوياً على اعتبار أن الشعب الصحراوي يتخذ اللغة الإسبانية لغة ثانية، وهو ما لا ترغب فيه فرنسا، وهذا ما يتناقض مع سياستها الفرانكفونية، فقد عارضت فرنسا خلال جلسة مجلس الأمن الذي تحدثت عن الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية، ومنه فإن الموقف الفرنسي مساند للمغرب دائماً في أطروحاته وتوجيهاته، لذلك فقد استفادت

(1) جريبي فريدة، **مرجع سابق الذكر**، ص59.

المغرب من دعم فرنسي واضح، وخاصة عند محاولات فرنسا للتوسط بين الجزائر والمغرب.[1]

فرنسا لا تبدي رغبة جديدة في الحسم لصالح أحد الأطراف،فحبها للمغرب لا يصل إلى درجة موافقتها بصفة نهائية إلى ضم الصحراء الغربية إليه.[2]

لأن المغرب موسعاً بالصحراء وما يعنيه ذلك من نفوذ وقوة إستراتيجية لبلد عربي ومسلم لا يمثل صدفاً مربحاً لمستعمر الأمس وطاغية اليوم.

ونستخلص من الموقف الفرنسي أن فرنسا تستغل عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، وتمتعها بحق الفيتو تكون قد ساهمت بشكل كبير في عرقلة تطبيق اللوائح الأممية الداعية لتسوية النزاع في الصحراء الغربية، ضمن مبدأ تقرير مصير الشعب الصحراوي وفق قاعدة الاستفادة، كما تكون قد لعبت دوراً لا يقل أهمية في تعطيل مخطط بيكر الذي رفضه، في حين تتشبث به جبهة البوليساريو وتدعمه الجزائر.

وهذا ما أكده السيد "جيمس بيكر" بعد استقالته من منصبه، حيث لم يتمكن خلال سبع سنوات من نقل الملف من البند السادس إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، نتيجة لأن هناك عضو في مجلس الأمن وقف بالمرصاد في وجه القرار ولا تزال فرنسا تقف أمام أي قرار يكون لصالح القضية وذلك باستعمال حق الرفض,ومؤخرا ظهر جليا الموقف الفرنسي من خلال ضغطه على الإتحاد الاوربي في مسالة ضم الاقليم الصحرواية ضمن إتفاقية المغرب الموقعة مع الإتحاد الأوربي,والذي ضرب بقرار المحكمة عرض الحائط من خلال إستنائها لي إقليم الصحراء الغربية عن نطاق الإتفاقية ,بإعتباره إقليم تحت متنازع عليه وذلك من خلال القرار الصادر عنها يوم27فبراير2018,ومن هنا فإن مصالح فرنسا الإستراتجية في المنطقة وكذا الإقتصادية تعزز موقفها ورغبتها في مماطلة مدة النزاع,والذي كذلك ساعدها وزنها في النظام الدولي في عرقلة مسار التسوية من خلال إمتلاكها حق النقد.

المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) جريبي فريدة، **مرجع سابق الذكر**، ص65.

(2)محمد المجذوب، **مرجع سابق الذكر**، ص35.

لقد اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الصحراوية بنوع من الحذر والتناقض، فقد حاولت الحكومة الأمريكية في بادئ الأمر أن تتبع سياسة الحياد تجاه قضية الصحراء الغربية، وهذا لسببين هما:

السبب الأول:

اعتمادها على الدور الذي تقوم به فرنسا للمحافظة على مصالحها، وعلى مصالح الدول الغربية بصفة عامة إبان الحرب الباردة، خاصة في المغرب.

السبب الثاني:

هو أن لديها علاقات اقتصادية هامة مع الجزائر، والتي تعتبر في نفس الوقت من أقوى البلدان في المنطقة، مما جعلها تتردد في اتخاذ مواقف صريحة وعلنية، من قضية تساندها الجزائر بكل قواها، وهذا ما أدى "الحسن الثاني" إلى استغراب سياسة أمريكا في الصحراء الغربية.

ورغم هذا الحياد المزعوم، فإن الأسلحة الأمريكية لعبت دوراً في أزمة الصحراء منذ الغزو الملكي سنة 1975، حيث ارتفع المبلغ الإجمالي لصادرات الأسلحة الأمريكية إلى المغرب بـ 1,4 مليون دولار خلال سنة 1974 إلى 99,8 مليون سنة 1978.

ففي سنة 1980 قدمت الإدارة الأمريكية للكونغرس وثيقة حول برنامج المساعدة العسكرية، تطلب فيه زيادة المبيعات بنسبة 100% إلى المغرب، ولقد بررت هذه المساعدات من طرف أمريكا بأنها دفاعية، ولا يمكن للمغرب أن يستعملها في الصحراء الغربية، وهذا طبقاً للاتفاقية المبرمة في عام 1960، غير أن الواقع يكذب ذلك، إذ أن المساعدات هدفها الأساسي هو المحافظة على النظام المغربي الموالي لها، واستعمالها أيضاً في ضرب الشعبالصحراوي، وهذا ما نلمسه خلال تصريح "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأسبق في 20 فبراير 1976 مؤكداً ما يلي:

– يجب إنقاذ النظام المغربي من السقوط وإلا فإن هذا سيؤدي إلى تأثير خطير على مستوى العالم العربي والمغرب وإفريقيا.[1]

– يجب مساعدة "حسن الثاني" الذي كان دائماً مسانداً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ازدادت الأهمية التي توليها أمريكا للنظام المغربي مباشرة بعد خروج فرنسا من الميدان على إثر وصول اليسار للحكم.

هذا من جهة مساعدة الولايات المتحدة للمغرب مادياً ومعنوياً، ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة لا تعترف بالسيادة المغربية على الأراضي الصحراوية، أي أن موقفها يتسم بنوع من الغموض وتسوده ضبابية، فهي تتعامل أو تتعاطى مع القضية الصحراوية تبعاً لما تمليه عليها مصالحها وأنها مهتمة بعدم تغيير الخريطة في الشمال الإفريقي إلى حد الساعة.[2]

رغم أن العلاقات الأمريكية المغربية انتقلت من مقبولة إلى حسن فجيدة، وأن واشنطن قررت ألا تفرط في النظام المغربي، فإن موقف واشنطن لم يصلا إلى درجة استفزاز الجزائر التي تستورد منها 19,5% من الغاز الطبيعي و7,8% من وارداتها البترولية، وذلك باعتبار الجزائر هي الأول والأساسي لدعم جبهة البوليساريو وأي حلاً لا يرضي البوليساريو، ويمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، فهو لا يرضي الجزائر بطبيعة الحال، وذلك حسب موقفها الثابت من القضية، ومن خلال هذا فالولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تأييد الجزائر على حساب المغرب، ولا المغرب على حساب الجزائر، لأن لها مع الأولى علاقات اقتصادية جد متينة كما رأينا سابقاً، ومع الثانية مصالح إستراتيجية، فهي تارة تؤيد وجهة نظر البوليساريو بقيام دولة صحراوية مستقلة، وبالتالي تأييد السياسة الجزائرية، ولا تؤيدها من جهة أخرى، لأن هذه الدولة المدعمة من قبل الجزائر كانت تعني آنذاك أي إبان الحرب الباردة، تمهيد بمجيء السوفيات إلى إفريقيا الشمالية الغربية، وهذا من جهة الجزائر.

---

(1) روبيرت زوبليك، **الولايات المتحدة الأمريكية لا مغربية الصحراء**، (ترجمة: مصطفى الكتاب)، (دب، ن)(د ت ن)، ص100.

(2)عبد الله الشريط، **إيديولوجية حول المسالة الصحراوية والقضية الفلسطينية**، الجزائر: الشركة الجزائرية للنشروالتوزيع،1988، ص 56.

أما من جهة المغرب، فهي تؤيد أطروحته في ضم الصحراء الغربية، لأن ذلك سيكون سداً منيعاً في وجه الشيوعيين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تؤيده لأن المغرب بضمه للصحراء سيصبح أغنى دولة في العالم في إنتاج الفوسفات، ويحدث كذلك إخلال بميزان القوى منطقة المغرب العربي، وعلى ضوء هذا، فإن أمريكا تتصرف وفق إستراتيجية الحلف الأطلسي الذي فقد قواعد كثيرة في كل من ليبيا والجزائر ومصر آنذاك، ويلزمه قواعد جديدة في المنطقة، وبذلك تصبح الصحراء الغربية أحسن موقع له.

بصفة عامة، لفهم أن الحذر الذي ميز سياسة أمريكا تجاه قضية الصحراء الغربية أو حول القضية الصحراوية، كان ناتجاً عن أهمية العلاقات الاقتصادية مع الجزائر كما سبق ذكره، وكذا علاقتها في ميكانيزمات النزاع من خلال دراستها للوضع داخل المغرب، وعلاقة الأوضاع الداخلية باستقرار العرش الملكي، فلذلك يجب الحفاظ عليه ومنعه من السقوط، إلا أن هذا كله لم يمنعها من تقديم حلول لطرفي النزاع، غير أن ثلاث اعتبارات حالت دون أن تتخذ الولايات الأمريكية موقفاً صارماً تجاه القضية الصحراوية في مجلس الأمن:

أولهما: أن أي موقف من ذلك النوع كان يعني بالضرورة اتخاذ موقف ضد إجماع عام يجسده الأمر الواقع، وهو ما لا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذه إلا في الحالات التي تمس مساس أكبر ومباشر لمصالحها.

ثانيهما: أن موقفاً كهذا يعني إثارة عداء الحكومة المغربية التي تشكل شريكاً لأمريكا في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وحليفاً سياسياً لها في المنطقة والتي بدا من الواضح أنها هي الطرف المسؤول عن عرقلة مخطط السلام الأممي.

وآخر هذه الاعتبارات:

هو رهان الإدارة الأمريكية على رهان "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكية السابق، والذي عينه كممثل للأمين العام إلى الصحراء الغربية منذ1997، إلا أنه فشل في تسوية النزاع وتقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع، وذلك لتعنت الموقف المغربي، كما أوضح ذلك "جيمس بيكر" في تصريحاته بعد استقالته، والحاصل أن

هناك إدارة[1] أمريكية غريبة لتجاوز الخطةالاستفتائية، وإقرار حلاً سياسي قد يطول التفاوض عليه سنوات قادمة، وبالتالي إطالة النزاع، بما يحقق الرغبة الغربية على وجه الخصوص الأمريكية في توظيف النزاع للتدخل في شؤون المنطقة وربطها بمشاريع الإلحاق والتبعية.

ففي حقيقة الأمر، موقف الولايات المتحدة الأمريكية هو أكثر ضمان مصالحها في المنطقة من إيجاد حل للقضية الصحراوية أو إنهاء النزاع، وكذا الحفاظ على التوازن في منطقة المغرب العربي الذي تشكل الجزائر والمغرب قطباه, إلا أن الموقف الأمريكي عرف تغير طفيف إزاء نزاع تحركه مزاجية المصلحة ومؤخرا بحيث تفرد بتقديم مسودة شديدة اللهجة يدعوا فيها مجلس الأمن لإعادة مسار التسوية المتوقف من 2012 , وذلك بدعوة الأطراف إلى الدخول في مفوضات مباشرة ودون شروط مسبقة,بضغط على الاطراف المتنازعة لإيجاد حل سريع للنزاع ودائم ,كما دعى إلى تقليص بعثة (المينورسو)إلى ستة أشهر بدل سنة . إلا أن الموقف الأمريكي يبقى غامض إزاء هذا النزاع والذي غالباً يفسر مزاجية المصالح الأمريكية.

(1) ستيفاني كوري، **حقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط**، (ترجمة: حمادي البشير) لندن: الدراسات الإفريقية والترقية، (د ت ن)، ص38.

خلاصة واستنتاجات:

رغم كل الجهود التي بذلت من أجل التوصل إلى حل سلمي لحل هذه القضية إلا أن كل من الهيئات الإقليمية والدولية لم تثمر جهودها ومساعيها لحل نهائي لإنهاء هذا النزاع القائم بين طرفين عربيين وعلى الرغم من تفاوت وعدم وضوح مواقف الدول الكبرى اتجاه النزاع، إلا أن المصالح أصبحت هي المسيطرة في هذه القضية والدائمة.

الفصل الثالث

سيناريوهات حل قضية الصحراء الغربية

المبحث الأول: الإسهامات الأممية لحل القضية

المطلب الأول: مقترحات التسوية ما بين 1988، 2004

المطلب الثاني: اتفاقيات التسوية 1997 – 2002

المطلب الثالث: مخطط جيمس بيكر الثاني 2003

المبحث الثاني: جولات المفاوضات بين طرفي النزاع من أجل حل القضية والبدائل الممكنة

المطلب الأول: جولات المفاوضات 2001-2008

المطلب الثاني: جولات مفاوضات 2010-2011

المطلب الثالث: البدائل الممكنة لحل قضية الصحراء الغربية

تمهيد:

إن قضية الصحراء الغربية قضية نزاع طالت مدته من 1975، ومازالت المفاوضات سارية حول إيجاد حل نهائي لهذه القضية، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الإسهامات الأممية البارزة لحل القضية من أجل الحفاظ على التوازن في المجتمع الدولي وإحلال السلم والأمن الدوليين، كذلك سنتطرق إلى المفاوضات بين طرفي النزاع والبدائل الممكنة لحل القضايا.

المبحث الأول: الإسهامات الأممية البارزة لحل قضية الصحراء الغربية.

المطلب الأول: مقترحات التسوية ما بين 1988، 2004.

تمثل اقتراحات بيريز ديكويلار في النقاط التالية:

1 – تمويل السلطة الكاملة لمنظمة الأمم المتحدة لإجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، يختار خلاله الشعب الصحراوي الاستقلال عن المملكة المغربية اوالاندماج فيها.

2 – يتولى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة تنفيذ هذه الخطة والإشراف على إجراء الاستفتاء في الإقليم الصحراوي.

3 – إنشاء بعثة أممية تسمى (المينرصو)(*)، تتكون من مراقيب من الأمم المتحدة تراقب وقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء.

4 –تخفيض القوات المسلحة لطرفي النزاع.

5 – إعداد القوائم الانتخابية للمشاركين في عملية الاستفتاء.

– إطلاق السجناء وتبادل أسرى الحرب بين الطرفين وعودة اللاجئين الصحراويين إلى الإقليم.

7 – إجراء استفتاء بعد أربعة وعشرون يوماً من تاريخ وقف إطلاق النار، وإعلان نتائجه خلال سبعة وعشرون ساعة، يتم انسحاب القوات المغربية، إذا كانت النتائج في اتجاه استقلال الإقليم، أو تسريح قوات جبهة البوليساريو، إذا عكست نتائج ذلك الاستفتاء اندماج الإقليم الصحراوي في المملكة المغربية

أبدى الطرفان موافقتهما المبدئية على هذه الصيغة وعلى أثرى ذلك التقى" جوهانس ماكس" بشخصيات صحراوية بحضور ممثل عن منظمة الوحدة الإفريقية، حيث عرض عليهم دور لجنة تحديد الهوية والمراحل الأولى لتنظيم الاستفتاء، كما تعرض إلى الإحصاء

(*) المينرصو: هيئة السلام الأممية المكلفة بالتحضير والإشراف على الاستفتاء في إقليم الصحراء الغربية.

الإسباني لعام 1974، الذي يعدّ الأساس في تحديد هوية الصحراويين الحقيقيين للمشاركة في ذلك الاستفتاء.[1]

أما عن الطرف المغربي، فبالرغم من قبوله الأخذ بالإحصاء الإسباني، إلا أنه عبّر عن وجود العديد من الثغرات فيه (مثلاً أنه أهمل أربعين ألف صحراوي هاجروا إلى العديد من المدن المغربية قبل 1974).

وفي 18 جوان 1990، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً مفصلاً إلى مجلس الأمن بخطة التسوية التي اقترحها على طرفي النزاع الصحراوي، وقد شمل هذا التقرير محاور ثلاثة:

ا- مقترحات خطة التسوية الخاصة بوقف إطلاق النار: تتضمن ما يلي:

1 – يقوم مجلس الأمن باتخاذ جميع التدابير اللازمة لاختيار المراقبين الأمميين وتحديد مهامهم في خطة التسوية.

2 – يتمتع الممثل الخاص للأمين بالسلطة الكاملة أثناء الفترة الانتقالية الممتدة بين وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء في الإقليم الصحراوي.

3 – تشكيل إدارة مؤقتة خلال هذه الفترة، يترأسها الممثل الخاص ويساعده فيها موظفين دوليين ويعينهم الأمين العام للأمم المتحدة، وتشمل هذه الإدارة وحدة مدنية ووحدة عسكريةووحدة أمن.

4 – يتعهد طرفا النزاع كتابياً بتوقيف كل العمليات والنشاطات العسكرية في الإقليم الصحراوي، وتمس منظمة الأمم المتحدة من إرسال المراقبين الأمميين وانتشارهم لأداء مهامهم في الإقليم الصحراوي، مع تقديم كل طرف البيانات للممثل الخاص عن حجم قواته في الصحراء الغربية.

(1) طاهر مسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص79.

5 – تلتزم المملكة المغربية بتخفيض قواتها العسكرية تدريجياً في أماكن يحددها الممثل الخاص ويتبعها فريق مراقبين للأمم المتحدة، وذلك لإجراء استفتاء بعيد عن الضغطات العسكرية.

6 – تلتزم البوليساريو بحصر قواتها العسكرية في الأماكن التي يحددها الممثل الخاص تحت إشراف ومتابعة المراقبين الدوليين.

7 –امتناع طرفي النزاع عن أي تهديد من شأنه عرقلة وقف إطلاق النار لإجراء الاستفتاء في جو يسوده الأمن في الإقليم، وحرص الوحدة العسكرية التابعة للمراقبين الدوليين على ضرورة احترام الطرفين لنتائج الاستفتاء.

8 – تتحدد مهام المراقبين الدوليين في الإشراف على وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، ومراقبة أماكن قوات طرفي النزاع وقت بدأ عملية وقف إطلاق النار في الإقليم الصحراوي.

9 – تلتزم المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بالتعاون التام مع المراقبين الدوليين، ويتعهد الطرفان باحترام الإجراءات والترتيبات الخاصة بوقف إطلاق النار، مع دعوة الجزائر وموريتانيا أيضاً إلى احترام تلك الترتيبات وتعاونهما مع البعثة الأممية في هذه المسائل.

II – مقترحات خطة التسوية الخاصة بالإعداد لإجراء الاستفتاء:

1 – ينظم الاستفتاء في الصحراء الغربية طبقاً لقرار منظمة الوحدة الإفريقية رقم: AHG/RES104، وقراري منظمة الأمم المتحدة رقم 1514، و4015، ويتم ذلك الاستفتاء خلال الفترة الانتقالية بالتنسيق مع منظمة الوحدة الإفريقية.

2 – يحق لجميع السكان الصحراويين الذين تتراوح أعمارهم 18 سنة، الحق في الانتخاب، طبقاً للإحصاء الإسباني لعام 1974، مع تمتع كل ألاجئين الصحراويين بهذا الحق، حيث تقوم مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بحصر أعداد اللاجئين في الأماكن التي يحددها الممثل الخاص للأمين العام.[1]

(1) إسماعيل معراف قالية، **مرجع سابق الذكر**،ص 167.

3 – يعين الأمين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية لجنة تحديد الهوية، تكون مهمتها تعداد السكان الصحراويين اللذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء، وعلى أن تنهي هذا التعداد خلال الفترة الانتقالية، تحت إشراف الممثل الخاص في الصحراء الغربية.

4 – تتكون لجنة تحديد الهوية في الصحراء الغربية من خبير ديمغرافي يكون على دراية تامة بالتركيبة السكانية للمجتمع الصحراوي، ويساعده ثلاثة أو خمسة خبراء ديمغرافيين آخرين مختصين في المجتمعات البدوية والقبلية، وتقوم هذه اللجنة بتحليل التعداد السكاني في الصحراء الغربية وفقاً للإحصاء الإسباني، لتقدم بعد ذلك تقريراً مفصلاً إلى الممثل الخاص ليعرضه على الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، وعلى ضوء المعلومات التي توصلت إليها تحدد هذه اللجنة بدقة عدد اللاجئين الصحراويين غير المقيمين في الصحراء الغربية لإضافتهم في اللوائح الانتخابية بهدف تمكينهم من المشاركة في الاستفتاء.[1]

III – مقترحات خطة التسوية الخاصة بالتنفيذ الفعلي للاستفتاء.

1 – يختار السكان الصحراويين الاستقلال أو الاندماج مع المملكة المغربية بكل حرية وديمقراطية، وتكون طريقة التصويت بواسطة اقتراح سري.

2 – يتأكد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من توفر الشروط اللازمة قبل تاريخ الاستفتاء، كإتمام تعليق كل القوانين والإجراءات التي تعرقل عملية الاستفتاء، وتؤكده من طواعية اللاجئين الصحراويين للاختيار بين عودتهم إلى الإقليم للمشاركة في ذلك الاستفتاء أو البقاء خارجه من دون تعارضهم لأي أساليب التهديد كالاعتقال والاحتجاز.

3 – يحدد الممثل الخاص تاريخ إجراء الاستفتاء، كما يقوم بإعداد القوائم الانتخابية والتأكد من مشاركة جميع السكان الصحراويين اللذين يحق لهم التصويت والإشراف على الحملة الانتخابية في جو من الحرية والديمقراطية.

([1]) عبد الرحمان الهرتازي، **نزاع الصحراء الغربية...إلى أين؟**، مجلة العصر، 2011/06/02، من موقع:
. http://www.elaph.com/elaphweb/politics

4 – يتأكد الممثل الخاص من إجراءات نزاهة الاستفتاء قبل بدأ العملية بهدف التوصل إلى التنفيذ الفعلي لها.

5 – يحافظ الممثل الخاص خلال الفترة الانتقالية على النظام العام لتوفير الأمن الذي يساهم بإيجاب في إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية.

6 – يدعو الممثل الخاص في إطار مهامه، ممثلاً عن منظمة الوحدة الإفريقية بوصفه ملاحظ يمكنه أن يبدي بملاحظات تخص الاستفتاء دون التدخل في مهام الممثل الخاص للأمين العام في الصحراء الغربية.

7 – يتعهد طرفا النزاع باحترام نتائج الاستفتاء وتعاونهما مع الممثل الخاص لمساعدته في أداء مهامه في هذا المجال.

8 – يقوم الأمين العام بمنظمة الأمم المتحدة بإبلاغ رئيس منظمة الوحدة الإفريقية ومجلس الأمن بنتائج الاستفتاء بعد اعتمادها من طرف الممثل الخاص باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرار الشعب الصحراوي على ضوء تلك النتائج.

كما تتعهد الجزائر وموريتانيا، باحترام الترتيبات وإجراء الفترة الانتقالية لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية وقبول نتائجه مع تقديم الدعم المادي للممثل الخاص وفريق المراقبين الدوليين للسماح لهم بأداء مهامهم الخاصة بالأمن والاستقرار في المناطق الحدودية.

وافقت الجزائر وموريتانيا على هذه المقترحات بمحاورها الثلاث، كما وافق طرفا النزاع عليها مع إبداء كليهما بعض الملاحظات والاعتراضات على هذا الخطة، وبالتالي كانت هذه الموافقة مبدئية فقط.

اعتراض الحكومة المغربية كان على ضرورة أن يتم الاستفتاء على مرحلتين:

المرحلة الأولى: وقف إطلاق النار، ثم بعد ذلك تقوم الأمم المتحدة في المرحلة الثانية بالإشراف على الحملة الانتخابية وحملة التصويت، كما اعترض المغرب على فترة عمل لجنة تحديد الهوية واعتبرتها غير كافية لوضع اللوائح الانتخابية، كما طالبت السلطات

المغربية بعدم السماح لدخول اللاجئين إلى الإقليم بعد تحديد لجنة الهوية لمن يحق لهم الانتخاب.[1]

أما عن الجانب الصحراوي، فقد رفضت جبهة البوليساريو وطالبت بحذف مصطلح الاندماج مع المملكة المغربية المحدود في السؤال الذي اقترحته خطة التسوية السلمية وإجراء الاستفتاء، وتغييره بسؤال آخر يطلب من الشعب الصحراوي إذا كان يريد الاستقلال أم لا.

وبالرغم من تحفظات الطرفين، إلا أن مجلس الأمن توصل إلى المصادقة بالإجماع على القرار رقم: 658 في جوان 1990.

كما صدر في آفريل 1991، قرار آخر عن مجلس الأمن يحمل الرقم: 960، وضعت في الترتيبات الكاملة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، أهم الخلفيات أو الأسباب الحقيقية لمخطط السلام لسنة 1995:

1 – وجود حرب توسعية مستعمرة على الشعب الصحراوي، وامتداد هذه الحرب إلى درجة أصبحت تهدد السلم والأمن الدوليين على شعوب المنطقة.

2 – عدالة الكفاح الذي يخوضه الشعب الصحراوي في إطار حق تقرير المصير.

3 – الجهود المتواصلة التي تقوم بها الأمم المتحدة، والوحدة الإفريقية ووقوفهم على ضرورة حل هذا النزاع القائم، وذلك بإقامة استفتاء يضمن تقرير مصير الشعب الصحراوي.

4 – وجود وضعية احتلال عسكري ومدني للصحراء الغربية ووجود جيش ومستوطنين مغاربة.

5 – توجه العالم في المدة الأخيرة إلى لغة الحوار والتفاوض، كما يجري ذلك في العديد من نقاط العالم.[2]

وحدد القرار الأمور الرئيسية التالية:

1 – السؤال الذي سيطرح على الاستفتاء يكون الاختيار بين الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب.

---

(1) بن عامر تونسي، **مرجع سابق الذكر**، ص234.

(2) محمد عصمت بكر، **مرجع سابق الذكر** ، ص232 .

2 – تنظيم الاستفتاء اعتماداً على الإحصاء الإسباني الذي أجرته الإدارة الإسبانية عام 1974، والبالغ عددهم خمسة وسبعون ألف شخص من يحق لهم التصويت.

3 – تشكيل لجنة الهوية تكون مهمتها مراجعة اللوائح الانتخابية وفقاً للإحصاء الإسباني وقبول الطلبات المرفقة بوثائق إثبات هوية من أي صحراوي يجد نفسه مستثنى من ذلك الإحصاء.

4 – تأسيس بقية هيئة الأمم المتحدة لتنظيمالاستفتاء في الصحراء الغربية (المينرصو) ومحاولة من الأمين العام للتوفيق بين طرفي النزاع حول تحديد هوية الناخبين، قدّم "بيريز ديكويلار"معايير جديدة لحل الخلاف القائم دون تجاوز الإحصاء الإسباني، وقد تمثلت هذه المعايير فيما يلي:

– الأشخاص الواردة أسمائهم في الإحصاء الإسباني 1974.

– الأشخاص اللذين أقاموا في الصحراء الغربية كأعضاء في إحدى القبائل الصحراوية أثناء فترة إجراء الإحصاء الإسباني ولم يتم تسجيلهم في الإحصاء.

– أعضاء العائلات القريبون من أشخاص المجموعتين السابقتين، آباء، أمهات، أبناء، الأشخاص من آباء صحراويين ولدوا في الإقليم.

– أشخاص من قبائل صحراوية تنتمي للإقليم وأقاموا فيه لمدة ستة سنوات متصلة أو إثنى عشرة متقطعة قبل حلول الأول من ديسمبر 1974.

إلا أن جبهة البوليساريو بقيت متمسكة بالإحصاء الإسباني واعتبرته خطة لإرضاء الطرف المغربي وعمل يعرقل مخطط السلام، وهكذا انتهت عهدة "بيريز ديكويلار"، بدون نتائج ملموسة، إلى أن جاء " بطرس بطرس غالي" كأمين عام للأمم المتحدة، الذي وجد المخطط مليء بالشطب والتصحيح، فلم يقم بأية مبادرة، ولم يفعل أكثر من النظر إلى الطرف الصحراوي بأنه حلقة ضعيفة في الصراع، محاولاً إرغامه بقبول مقاييس "ديكويلار"بدون شرط.[1]

(1) وثيقة صادرة عن السفارة الصحراوية بالجزائر، **قضية الصحراء الغربية مشكل تصفية استعمار وتقرير مصير شعب**2002 .

قدم الأمين العام معايير جديدة كأساس لأهلية الاشتراك في الاستفتاء خلال تقرير عرضه على مجلس الأمن في جوان 1993، تمثل في:

1 – الأشخاص الذين ترد أسمائهم في قائمة الإحصاء الإسباني مع مراعاة المعلومات التي قدمها كلا الطرفين.

2 – الأشخاص اللذين يعيشون في الإقليم كأفراد قبيلة صحراوية وقت إجراء الإحصاء الإسباني ولم يتم إحصائهم عليهم أن يثبتوا أنهم أفراد من إحدى القبائل الصحراوية التي شملها ذلك الإحصاء وأنهم كانوا يقيمون في الإقليم أثناء إجرائه.

3 – أفراد الأسرة من الدرجة الأولى من المجموعتين الأولى والثانية (ألآب، الأم، الأبناء).

4 – الأشخاص الذين ينحدرون من أب صحراوي مولود في الإقليم لكنهم عجزوا عن إثبات أنهم موجودين في الإقليم وقت الإحصاء الإسباني.

5 –الأشخاص وأفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلى الإقليم والذين أقاموا فيه لفترة ستة سنوات متصلة أو لفترات منقطعة تصل إثنتى عشرة سنة قبل ديسمبر 1974، ويطبق هذا المعيار على الأشخاص اللذين لم تشملهم المعايير السابقة.

6 – يتم إثبات الأحقية في الاستفتاء من خلال الوثائق التي تشمل جوازات السفر وبطاقات الهوية أو السجلات العائلية وشهادات الميلاد، وعقود الزواج، وشهادات الوفاة وتصاريح الإقامة، كما يحق لشيوخ القبائل الصحراوية المشمولة في إحصاء 1974، الإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة تحديد الهوية.

7 – تكلف لجنة تحديد الهوية بوضع القائمة النهائية للمؤهلين في الاشتراك في الاستفتاء من أهالي الصحراء الغربية تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

كما أوصى "بطرس بطرس غالي" مجلس الأمن على اتخاذ ثلاثة خيارات إزاء هذا الخلاف والمتمثلة في:

أ – أن يقرر مجلس الأمن بتنظيم وإجراء استفتاء في الصحراء الغربية بغض النظر عن موافقة أطراف النزاع في فترة أقصاها شهر ماي 1994.

ب – إصدار قرار من مجلس الأمن ينص فيه على مواصلة لجنة تحديد الهوية مهامها لغاية شهر جويلية 1994.

ج – إعلان مجلس الأمن استحالة وجود التعاون مع طرفي النزاع الأمر الذي يؤثر على مهام تحديد لجنة الهوية، وبالتالي يقرر إنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية على مراحل وتوقيف عمليات تسجيل وتحديد هوية الناخبين الصحراويين، مع إبقاء على عدد محدود من المراقبين العسكريين التابعين للبعثة الأممية لرصد وقف إطلاق النار بين الطرفين.

فبالرغم من مساعي الأمين العام لإجراء الاستفتاء، إلا أن الموضوع عاد إلى نقطة الصفر بعد أسحاب شيوخ القبائل الممثلين لجبهة البوليساريو في لجنة تحديد الهوية من جهة، وبالموقف المغربي من جهة أخرى، بعدم قبوله إلا بإجراء استفتاء على أساس الحل التوفيقي الذي قبلته البوليساريو في البداية، لترفضه في الأخير، الأمر الذي أدى إلى تعليق عملية تحديد الهوية في الصحراء الغربية عام 1996.

وهكذا تنتهي عهدة " بطرس بطرس غالي " بدون أن يحقق التسوية سلمياً ليحل محله السيد " كوفي عنان".

أعلن الأمين العام الجديد للأمم المتحدة " كوفي عنان" في تقرير قدّمه إلى مجلس الأمن في ماي 1997، عن تعيينه لـ" جمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كممثل خاص له في الصحراء الغربية، قصد دفع الصحراء الغربية إلى الأمام بعد الجمود الذي عرفته المشكلة منذ بداية النزاع، إلا أن مساعي "جمس بيكر " لم تكن بالمثمرة.

عند مغادرة " جمس بيكر" منصبه، عين الأمين العام للأمم المتحدة السيد " ألفارو دوستو" الدبلوماسي الأممي البيروفي، كمبعوث له في الصحراء الغربية، وقد جاء هذا التعيين في وقت شددت فيه السلطة الجزائرية التي تحتضن البوليساريو الطريق أمام أي تقارب مغربي– جزائري، بعد رفض حكومة "بوتفليقة " اليد الممدودة من العاهل المغربي "محمد السادس" الذي أصدر قرار برفع التأشيرة عن المواطنين الجزائريين لدخول المغرب، وهذا

التوجه الجزائري جاء بعد ما أحست الحكومة الجزائرية أنها حوصرت داخل التحولات الدولية والإقليمية التي تسير في الخط الإيجابي للموقف الجزائري، إذ دعت فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية الجزائر والمغرب إلى حوار مباشر حول قضية الصحراء الغربية، وهي تحولات أقرت ضمنياً بأن الجزائر طرفاً في النزاع، وأن التسوية والاستقرار في المنطقة المغربية بيد الجزائر.[1]

وفي 06 سبتمبر 2004، زار المبعوث الخاص الجديد الأمين العام " ألفارو دي سوتو" المغرب في إطار شمل الأطراف المهتمة بقضية الصحراء الغربية (الجزائر وموريتانيا) بالإضافة إلى زيارته لمخيمات تندوف، والجولة اعتبرها المراقبون خطوة من دي سوتو لإجراء تقييم أولي لقضية الصحراء الغربية، إلا أن جهود المبعوث الدولي دي سوتو لم ترقى لإيجاد حل للقضية الصحراوية، خاصة وأن المغرب بقي متمسكاً بسيادة المملكة المغربية واسترجاع إقليم الصحراء الغربية لاكتمال وحدة المغرب.

المطلب الثاني: اتفاقيات التسوية 1997 – 2002.

تميزت هذه الفترة بتعيين " جمس بيكر " كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك " كوفي عنان "، وللبدء في مساعيه لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الصحراوية قام بجولة في المنطقة في أفريل 1997، التقى إثرها بممثلين عن الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو لإقناع طرفي النزاع بالتمسك بخطة التسوية السليمة للأمم المتحدة لإنهاء النزاع القائم، كما دعى " جمس بيكر" في جوان 1997، جميع الأطراف بمفاوضات مباشرة بمدينة لشبونة البرتغالية، أبدى فيها طرفا النزاع موافقتهما على إنهاء مشاكل تحديد الهوية، وتسوية مشكلة اللاجئين عن طريق الإعداد لعملية عودة هؤلاء، تشرف عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(1)**تقرير عن قضية الصحراء الغربية**،2011/04/21، عن الموقع: www.onu.org

وتم عقد مفاوضات مباشرة أخرى في أوت 1997 بلشبونة، حيث أقنع "جمس بيكر " طرفي النزاع بضرورة تخفيض حجم قواتهما في المراكز التي حددتها خطة التسوية السلمية كما اتفقا على تبادل أسرى الحرب بين الطرفين، وإطلاق سراح جميع المساجين الصحراويين

إثر مفاوضات مباشرة في مدينة هيستون الأمريكية، إلى عقد اتفاق سمي بـ" اتفاق هيستون" في سبتمبر 1997، تعهدت فيه الأطراف المتنازعة بتنفيذ جميع الاتفاقيات التي أعلنها "جيمس بيكر"، وبعده يحدد موعد حملة الاستفتاء، وهو الأمر الذي قبله كل الأطراف في هذه الاتفاقية دون أي احتجاجات تذكر.

ا – اتفاقية هيستون 1997:

بدأت أولى جولات المباحثات السرية المباشرة بين المغرب والبوليساريو برعاية السيد بيكر في ماي 1997، بحضور عن الجانب المغربي الدكتور عبد اللطيف الفيلالي، الوزير الأول، ومن الجانب الصحراوي السيد البشير المصطفى المفاوض الصحراوي الأول، وبحضور مندوبين عن الجزائر وموريتانيا بصفة مراقب، ثم تلتها الجولة الثانية من المحادثات المباشرة في لندن 19 و 20 جويلية 1997، وبعدها جاءت جولة لشبونة للمباحثات المباشرة في 29 أوت 1997، ثم الجولة الرابعة والمشهورة في هيستون تكساس، ما بين 14 و 16 ديسمبر 1997، حيث نصت هذه المفاوضات على: [1]

1 – توافق الأطراف على أن تحديد هوية الأفراد من التجمعات القبلية الذين يقدمون أنفسهم وهذا في أسرع وقت ممكن.

2 – توافق الأطراف على أن الأفراد من كل المجموعات القبلية الأخرى بإمكانهم التقدم للتحديد.

3 – توافق الأطراف على أن الممثل الخاص للأمين العام يقدم للأطراف نتائج عملية تحديد الهوية بالعدد.

(1) محمد سالم الصوفي، **مرجع سابق الذكر** ، ص 324.

4 – توافق الأطراف على شهادة شفهية في عملية تحديد الهوية كما هو متفق عليه في خطة التسوية.

أما محادثات لشبونة في 29 أوت 1997، فتضمنت حل وسط حول تمركز القوات، حيث وافقت الأطراف على حضور القوات المسلحة المغربية وقوات جبهة البوليساريو المسلحة وفق عدد محدد، وسيتم تحديد ذلك بالتنسيق مع السلطات الجزائرية والموريتانية، وكان الغرض من الاتفاق على الحل الوسط هو التعريف أكثر بحقوق ومسؤوليات الأطراف الملاحظة (*) بخصوص حصر أو احتواء الجيوش بغرض تنفيذ خطة التسوية والاستفتاء المتضمن في هذه الخطوة وتضمنت ما يلي:

1 – توافق الأطراف على الامتثال بالتزاماتها فيما يخص عملية تحديد الهوية من دعوة اللاجئين السجناء والمحجوزين.

2 – توافق على مقترحات وخطط التسوية في استفتاء يكون عادل وشفافاً وحراً سواء للمشاركين والملاحظين والمعتمدين، وتوافق على أن الممثل الخاص للأمين العام سيعطي إشارة انطلاقة حملة الاستفتاء عندما يرى أن كل تلك الشروط قد تحققت.

3– الموافقة على أن صلاحيات هيئة الأمم خلال الفترة الانتقالية وخلال حملة الاستفتاء يجب أن تمارس من أجل الضمان على وجود حرية التعبير وحرية حركة الموظفين والملكية.

4 – تخول للممثل الخاص للأمين العام صلاحية أن يصدر تعليمات لعدم استعمال الترهيب الذي يمكن أن يؤثر على تنظيم وإدارة استفتاء عادل وشفاف وحر.

كما أكدت هيئة الأمم المتحدة في اتفاقية " هيستون" على دعمها لمساهمة منظمة الوحدة الإفريقية في عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية بصفتها مراقب حسب الصيغ المقترحة في خطة التسوية السلمية السياسية، وبشكل تعيين "جيمس بيكر" كممثل خاص للصحراء الغربية نقطة تحول، حيث استطاع أن يحصل على موافقة طرفي النزاع حول أكبر المسائل التي تعيق خطة التسوية سلمياً (تحديد الهوية، تخفيض القوات، أسرى الحرب،

(*) الأطراف الملاحظة: الجزائر وموريتانيا.

مشكلة اللاجئين)، بفضل مفاوضات مباشرة التي اعتبرت بحد ذاتها إنجازاً لم يتحقق من قبل لا سيما في ظل الرفض المستمر السابق للسلطات المغربية للجلوس في طاولة واحدة مع جبهة البوليساريو.[1]

وتم تحديد 31 ماي 1998، كمدة انتهاء عمل لجنة تحديد الهوية في الصحراء الغربية، كما تقوم مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في 07 ماي 1998، بتنفيذ عملية عودة اللاجئين الصحراويين إلى الإقليم على أن تنتهي في تنفيذها في 01 نوفمبر 1998، لتبدأ حملة الاستفتاء خلال الفترة ما بين 06 نوفمبر إلى 06 ديسمبر 1998، على أن ينفذ الاستفتاء يوم 07 ديسمبر 1998.

وأعلن " كوفي عنان " على عدد الأشخاص الصحراويين الذين تم تحديدهم للمشاركة في الاستفتاء، حيث قدّر هذا العدد بـ" 101772 شخص.

غير أنّ تجدد الخلاف بين طرفي النزاع دفع بـ" كوفي عنان" إلى تقديم تقرير عرضه على مجلس الأمن طلب فيه تأجيل عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية إلى ديسمبر 1999.

صدر بذلك عن مجلس الأمن القرار رقم: 1215 في ديسمبر 1998، تضمن تمديد عهدة البعثة الأممية لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينرصو) إلى غاية 13 جانفي 1999 وأجل موعد الاستفتاء في الإقليم الصحراوي إلى عام 2000.

وأمام تأزم الوضع في تلك الفترة صرّح " كوفي عنان" قائلاً: " من الواضح أن الوصول إلى حل سلمي هو أمر مرغوب فيه، إلا أن فشل العملية من شأنه أن يقود إلى تجديد العمليات العسكرية، وهذا أمر ينبغي تجنبه بأي ثمن". [2]

حيث اعتبر بعض الملاحظين هذا التصريح على أنه ضوء أخضر إلى " جيمس بيكر" لإيجاد حل سياسي أكثر منه قانوني، لتقدم جهود منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاع.

---

(1) طاهر مسعود، **مرجع سابق الذكر**، ص 312.

(2) رويت ميغيل كارلوس، **مرجع سابق الذكر**، ص34.

II – اتفاق الإطار 2001:

نشر "كوفي عنان" في جوان 2001، مقترحات بيكر الجديد التي سميت بـ"خطة اتفاق الإطار"، التي تضمنت ما يلي:

1 – تمكين سكان الصحراء الغربية من ممارسة السلطة الكلية في قضايا الحكم المحلي والميزانية والضرائب والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية والتعليمية، وكذا الجوانب التجارية والزراعية والمعادن، والصيد البحري، والصناعة والبيئة.

2 – تبقى الحكومة المغربية(الحكومة المركزية) اختصاصات العلاقات الخارجية بما فيها الاتفاقيات الخارجية والأمن الوطني والدفاع الخارجي وتعيين الحدود وحمايتها والمسائل المتعلقة بالأسلحة.

3 – احترام القوانين الصادرة عن الجمعية التشريعية لدستور المملكة المغربية وقوانينه، إلا إذا تعارضت مع قواعد السلوك التي اتفق عليها الطرفان في " هيستون"1998، خاصة فيما يتعلق بإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية.

4–عدم إمكانية الإعلان من جانب واحد على أي تغيير أو إلغاء لوضع الصحراء الغربية.

5 – يحرص الأمين العام للأمم المتحدة مساعيه الحميدة ووساطته إلى مجلس الأمن لمساعدة طرفي النزاع على تنفيذ الخطة أو إضافة مقترحات أخرى.

6 – يوافق طرفا النزاع على تنفيذ هذه الخطة بسرعة، مع طلبهما مساعدة منظمة الأمم المتحدة لهذا الغرض.

ويقترح مشروع الاتفاق الإطار الجزائر وموريتانيا كشاهدين عليه وتكون فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ضامنتين لتعزيز التسوية وتنفيذ هذه الخطة.[1]

رحبت المملكة المغربية بشكل واضح بالإطار العام للخطة الجديدة، لأن هذا الحل السامي الذي أتى به " جيمس بيكر " لا يخرج عن الرؤية المغربية، ولا يمس سيادة المغرب على المحافظات الصحراوية.

(1) السيد حمدي يحظيه، **مرجع سابق الذكر**، ص234.

بينما بدأ اقتراح " بيكر" لكل من جهة البوليساريو والجزائر على أنه خيانة بالكامل، إذ رأت البوليساريو أن المخطط الجديد يمنح فرصة أفضل للمملكة المغربية لضم أكثر مما اقترحته خطة التسوية، وأنه ينزع من الشعب الصحراوي حق تقرير مصيره وينظر إليه بأنه شعب تابع للمملكة المغربية، وهذا الأمر يتنافى مع الرغبة الدولية ومواثيق منظمة الأمم المتحدة التي نصت واعترفت بحق تقرير مصير هذا الشعب، وتصفية الاستعمار نهائياً من الإقليم.

قدمت الجزائر اقتراح قصد تقوية الثقة بين طرفي النزاع، حيث توضع خطة التسوية حيز التنفيذ خلال مرحلة انتقالية قصيرة قبل إجراء الاستفتاء، يوضع فيها الإقليم الصحراوي تحت سلطة وإدارة الأمم المتحدة، لكن قوبل هذا الطرح الجزائري بالرفض من طرف الأمين العام، ليقدم بعد ذلك حلا سنة 2002، عبر ممثله الخاص " جيمس بيكر".

III – خيار التقسيم2002:

اقتراح هذا الخيار من قبل الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" بالتشاور مع ممثله الخاص للمنطقة " جيمس بيكر"، حيث اقترحا إمكانية تقسيم الإقليم، قوبل حل التقسيم بالرفض القاطع من طرف السلطات المغربية واعتبرته مساساً بالوحدة الترابية المغربية، واعتبرت أن هذا الخيار سيؤدي إلى عدم الاستقرار والأمن.[1]

حيث أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الصادر في فيفري 2002، بأنه يواجه واحد من أربع خيارات ممكنة لحل النزاع في الصحراء الغربية كما يلي:

– الخيار الأول: يتمثل في انسحاب بعثة الأمم المتحدة من الإقليم، والاعتراف بالفشل، وترك الطرفان يواجهان مصيرهما.

– الخيار الثاني: تنفيذ مخطط الإطار دون الرجوع إلى استشارة الأطراف المعنية بالنزاع.

– الخيار الثالث: تقسيم الصحراء الغربية.

(1)http://www.mokatel.com. 22/05/2011 .

– الخيار الرابع والأخير: فرض حل على جميع الأطراف، وهذا الخيار الذي يخشى المغرب أن يدفع به مجلس الأمن مستقبلاً، خاصة بعد فشل الحل السياسي لـ"جيمس بيكر" الذي فضله المغرب.

سارعت المملكة المغربية إلى رفض هذا الحل، في حين رحّبت به الجزائر وجبهة البوليساريو واتهمت الحكومة المغربية النظام الجزائري بالتحرش على أقليم المملكة المغربية الجنوبية، والسعي إلى الوصول إلى منفذ بحري على الأطلس بأي ثمن، وقد صرح العاهل المغربي " محمد السادس" تدليلاً على هذا الموقف أثناء زيارته لمدينة العيون في مارس 2002 بقول:" إننا لن نتنازل عن أي شبر من أرضنا، واتهم الجزائر بالرغبة في الهيمنة والتوسع".

وفي ظل الرفض القاطع للمغرب لأطروحة التقسيم، قدّم " جيمس بيكر" في عام 2003 مشروعاً إلى الأمين العام، وقد كان آخر المشاريع التي قدمها الممثل الخاص في الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: مخطط جيمس بيكر الثاني 2003:

يوصف عند المراقبين بـ " الحل الوسط"، إذ حاول هذا المشروع الجمع بين خطة التسوية السلمية وبين اتفاق الإطار، واقترح فيه منح الصحراويين حكماً ذاتياً انتقالياً لمدة أربع سنوات بدل خمس سنوات، يتم فيها تنظيم استفتاء شعبي في الإقليم، وسعى المشروع إلى تقليص صلاحيات المملكة المغربية خلال الفترة الانتقالية عكس اتفاق الإطار الذي اعترف المغرب بالاحتفاظ بمقومات السيادة وأن تراعي المحاكم الصحراوية الدستور المغربي، واقترح "جيمس بيكر" في هذا المشروع حق اختيار النظام القضائي الصحراوي دون الالتزام بالدستور المغربي، وألزم المملكة بتقليص عدد قواتها المسلحة، ولم يحتفظ للسلطات المغربية في الإقليم سوى صلاحيات الشؤون الخارجية والدفاع، الأمر الذي يؤكد على أن هذا الحل يعدّ محاولة من " جيمس بيكر" لإيجاد مخرج للنزاع الصحراوي بأي ثمن ومن ورائه الولايات

المتحدة الأمريكية الراغبة في ضمان وجود فعلي بالمنطقة، بعد أن ثبت أنها تختزن كميات واعدة من النفط والغاز.[1]

رفضت المغرب هذا الحل واعتبرته تراجعاً عن خطة الإطار، وأنه يتضمن العديد من المقترحات تمس بالسيادة المغربية على الإقليم.

الأمر الذي يعرقل خطة إجراء الاستفتاء الذي كان معظم عقده في فترة لا تتعدى أربع سنوات.

أما عن البوليساريو فوافقت على المشروع، إذ اعتبرت هذه الموافقة كمحاولة لتوريط المملكة المغربية ووضعها في وضع محرج باتهامها بأنها الجهة الوحيدة التي تعيق إيجاد مخرج للنزاع.

إذ راهن مجلس الأمن من خلال قراره رقم: 1495 بتاريخ: جويلية 2003، دعمه لهذا المخطط الذي يعتبر" الحل الأمثل"، بموافقة الأطراف، ودعا لهذه الأخيرة إلى العمل سوياً حتى يكون مخططاً قابلاً للتطبيق، ولم يكن للمملكة المغربية إلا أن اعترضت مرة أخرى على قرار مجلس الأمن، متمسكة بإيجاد حل يضمن الوحدة الترابية المغربية.

الموقف المغربي حال دون إمكانية تحقيق المخطط، كما جندت المغرب حملاتها الإعلامية ذات الأوجه المتعددة، فهي تساند كل المبعوثين الأمميين الذين يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة، لأجل إيجاد حل سلمي للقضية الصحراوية، وفي ذات الوقت تبقى متمسكة بسيادة وضم إقليم الصحراء الغربية لباقي أراضيها.

أما الشعب الصحراوي، فقد ردّ على السياسة المغربية بالبدء بسلسلة المظاهرات والاعتصامات السلمية منذ 21 ماي 2005، مطالبين بتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير، عن طريق تنظيم استفتاء شعبي عام بعيداً عن أي ضغط عسكري أو إداري، إلا أن السلطات المغربية وبدل أن تتعاطى بإيجابية مع هذه التطورات وتراجع مواقفها المتعنتة، انتهجت سياسة خطيرة قوامها تكثيف حملات القمع والتنكيل

(1) طارق عزيز رخا، **مرجع سابق الذكر**، ص 67

بالمواطنين الصحراويين، والزج بالمئات في السجون المغربية، وتنظيم محاكمات صورية تفتقد لكل شروط النزاهة والشفافية والعدالة.

وبعده عرفت القضية نوعاً من الانسداد والجمود والتأجيل، فكل لائحة تصدر عن مجلس الأمن لا تأتي بجديد لصالح القضية، وإنما تتبع سابقاتها من اللوائح في التأجيل.

وأمام تفاقم الوضع الإنساني في المنطقة الصحراوية المحتلة، فصل تقرير خاص للمفوضية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان في سبتمبر 2006 بخصوص الانتهاكات التي يعاني منها السكان الصحراويون في المناطق المحتلة، إذ أتت الأمم المتحدة بلائحة صادقت عليها الجمعية العامة في 14 ديسمبر 2006، بموافقة 76 دولة وامتناع 72 دولة عن التصويت، ونصت هذه اللائحة 1514 على ضرورة تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية وفقاً للشرعية الدولية، مجددة التأكيد على صلاحية المخطط الأممي لسنة 1991، ومخطط " جيمس بيكر" لحل النزاع القائم بين المغرب وجبهة البوليساريو.

وتؤكد اللائحة أيضاً أن مسألة الصحراء الغربية تندرج ضمن مسؤوليات الأمم المتحدة، ومن هذا المنطلق يتعين على الأمم المتحدة العمل على تسويتها وفقاً للشرعية الدولية وقد أشار أغلب الدبلوماسيين الصحراويين أن اللائحة أرادت أن توجه رسالة شديدة اللهجة للمغرب، لتضع حداً لتماطله ومناوراته الهادفة إلى وضع المجتمع الدولي أمام الواقع الاستعماري للصحراء الغربية، وأن الشعب الصحراوي سيبقى متمسكاً بمبدأ تقرير مصيره. وعقب انتهاء عهدة " كوفي عنان" التي لم تعط حلاً فعالاً للأمم المتحدة، والذي بدوره عين الدبلوماسي البريطاني " جوليان هارستون"(*)، رئيساً لبعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية.

كما أكدت الجبهة الشعبية على استعدادها للتعاون مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة لإنجاح مهمة " المينرسو" في الصحراء الغربية، لتحقيق هدفها المتمثل في تنظيم استفتاء حر ونزيه لتقرير مصير الشعب الصحراوي، كما أدانت البوليساريو العرقلة

(*) جوليان هارتسون: شغل منصب مدير الأمم المتحدة منذ ماي 2004، التحق بالأمم المتحدة 2005، بعد إن عمل بوزارة الخارجية البريطانية، كما شغل عدة مناصب بالهيئة الاممية لعمليات حفظ السلام بمقر الأمم المتحدة.

الجديدة من خلال الترويج والدعاية، كما يسعى لأطروحة " الحكم الذاتي"، وطالبت جبهة البوليساريو ببذل كل الجهود لتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية من خلال تطبيق خطة السلام المصادق عليها من طرف مجموعة دولية.

فمن الملاحظ مما جاء في هذا المبحث، أن رغم المقترحات والاتفاقيات التي حاولت من خلالها هيئة الأمم المتحدة، الجهة المسؤولية أساساً عن حل النزاع في المنطقة، إلا أنها لم تتوصل إلى تحقيق نتائج ملموسة ومرضية لفترة طويلة لا من خلال اقتراح" بيريز دي كويلار" ولا حتى من خلال مختلف الخطط والاتفاقيات المقترحة من طرف " جيمس بيكر"، الذي ترك رصيداً من الفشل، الذي علق عليه الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان" لكونها " حصيلة الصفر".

المبحث الثاني: جولات مفاوضات بين طرفي النزاع والبدائل الممكنة لحل النزاع:

أجريت عدة مفاوضات بين جبهة البوليساريو الممثل الشرعي للشعب الصحراوي، والمغرب، اخذ الطرفين عدة جولات حيث تنوعت بالمباشرة، والغير مباشرة من اجل الخروج بنتيجة تكون الفاصل لهذه القضية التي عمرت طويلا، وسنحاول التطرق في هذا المبحث إلى أهم هذه المفاوضات ، والتطرق كذلك إلى البدائل الممكنة التي من شانها إن تحل هذه القضية.

المطلب الأول:- جولات المفاوضات 2001-2008:

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة الجديد "بان كيمون" على أمله في أن تساهم المفاوضات المباشرة في التوصل إلى حل عادل ومستديم للنزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو قائلا: "أتمنى أن يغتنم الطرفان هذه الفرصة للتطرق إلى كافة انشغالاتهم ومصالحهم وأن تسهل مجموعة الاتصال هذه المأمورية بمعية الأمم المتحدة بغية التوصل إلى حل عادل ودائم لهذه المشكلة.[1]

وأردف قائلا أن "هذه أول خطوة في مسار المفاوضات التي يباشرها مبعوثي الخاص بيترفان والسوم وآمل أن تكرس بداية مسار سياسي".

كما ذكر باللائحة 1754 التي صادق عليها مجلس الأمن في 30 أفريل 2007 والتي يدعو فيها الطرفين ومجموعة أصدقاء الصحراء الغربية إلى حضور اجتماع سيعقد قرب مدينة نيويورك، والتي يلتزم من خلالها طرفي النزاع بمفاوضات مباشرة بنية حسنة ودون شروط مسبقة.

تبقى الأهداف الرئيسية من اللائحة 1754 لمجلس الأمن:

1- إيجاد حل سياسي يضمن ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير.

2- أن وسيلة الوصول للحل السياسي من المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية.

(1) وكالة الأنباء الصحراوية2010/12/07، من الموقع:http://www.spsrasd.enfo/ar/infos/sps-a.htm.

3- أن الإطار هو الأمم المتحدة التي تنظم وتشرف مباشرة على هذه المفاوضات باعتبارها المسؤولة عن تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية.

كما أكد عضو الأمانة الوطنية للجبهة ووزير الشؤون الخارجية السيد "محمد سالم ولد السالك" على توضيح النقاط التالية:

1- إن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار طبقا للمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة والتصريح 1514 للجمعية العامة لسنة 1960 والتصريح 2625 للجمعية العامة لسنة 1970 والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 1975 وقراري مجلس الأمن 658 لسنة 1990 و690 لسنة 1991 ورأي المستشار القانوني للأمم المتحدة لسنة 2002.

2- إن ممارسة الشعب الصحراوي لحقه الثابت والطبيعي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير يعتبر ممرا إجباريا في أي عمل يهدف إلى إنهاء الصراع بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والمملكة المغربية باعتبار أن الشعب الصحراوي هو وحده صاحب الحق، وبما أنه هو صاحب السيادة فهو وحده يمتلك كلمة الفصل، واختياره الحر من خلال استفتاء ديمقراطي نزيه وشفاف أضحى أمرا لا بديل له.

3- إن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب تعلن قبولها لأي خيار يقره الشعب الصحراوي من خلال استفتاء لتقرير المصير تنظمه وتراقبه الأمم المتحدة ويضمن العدالة والشفافية والديمقراطية.

4- إن الطرف الصحراوي وفي حالة فوز خيار الاستقلال واستباقا لاستشارة الشعب الصحراوي مستعد إلى التوصل إلى اتفاقيات مع المملكة المغربية تخص القضايا الاقتصادية والأمنية والسياسية الانسانية من شأنها أن تفتح أبوابا رحبة أمام السلام والوئام والتعاون والتضامن لفائدة الشعبين الصحراوي والمغربي وأن تساهم في بناء مغرب عربي منسجم، موحد وديمقراطي.

5- إن الطرف الصحراوي لم يلاحظ، مع كامل الأسف، أي مؤشر ايجابي يدل على أن الطرف الآخر (المملكة المغربية) مستعد لتجاوز سياسة الاحتلال بالقوة والأمر الواقع ونقض العهد والالتزامات، ويعتبر الطرف الصحراوي كذلك أن تراجع حكومة "محمد السادس" عن مخطط التسوية لسنة 1991 واتفاقيات هيوستن لسنة 1997 الموقع عليهما رسميا من لدن حكومة "الحسن الثاني"، وكذا رفضها لخطة بيكر، يعتبر ذلك نسفا لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية بالوسائل السلمية والديمقراطية.

6- إن الطرف الصحراوي يوجه نداءا عاجلا إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي وإلى رئيس وأعضاء مجلي الأمن للحيلولة دون ضياع الفرصة التي توفرها مفاوضات منهاست (MANHASSET) وذلك من خلال دفع الطرف المغربي إلى الالتزام واحترام هدف هذه المفاوضات كما حدده مجلس الأمن في اللائحة 1754 بتاريخ 30 أبريل المتمثل في الحل السياسي الذي يضمن ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير.

7- يوجه الطرف الصحراوي، بهذه المناسبة نداءا خاصا إلى تلك الدول التي من داخل مجلس الأمن أو خارجه، شجعت من خلال مواقفها العلنية أو من خلف الستار حكومة "محمد السادس" في مسعاها للتملصمن التزاماتها الموقع عليها أثناء عهد "الحسن الثاني" أو للتنكر للقرارات الشرعية الدولية وذلك بغية مراجعة سياساتها تجاه قضية الصحراء الغربية، لأن السلام والاستقرار في المنطقة مرهونان باحترام المشروعية الدولية وخاصة احترام الحدود الموروثة غداة الاستقلال ومساواة حقوق الشعوب وحقها في تقرير المصير والامتناع عن العدوان واستعمال القوة لفرض الأمر الواقع.

I- جولة مانهست الأولى:

اتسمت الجولة الأولية بمانهست 18 و19 جوان 2007 بالموقف الجامد والمتحجر، حيث دافع الوفد المغربي عن فكرة الحكم الذاتي في حين دافع الوفد الصحراوي على مبدأ تقرير المصير الذي أفرزته الأمم المتحدة ومجلس الأمن.[1]

(1) أناثيو فيو بولو، **مرجع سابق الذكر**، ص 43.

الشيء الايجابي هو أنه حدد إطار المفاوضات وهدفها وكذا أطراف النزاع المتمثلة في المغرب وجبهة البوليساريو، وأن الحل سترعاه الأمم المتحدة، والاتفاق على جولة قادمة من المفاوضات.

كما أكد ممثل الأمين العام خلال هذه المفاوضات، السيد "لين باسكو" على حق تقرير المصير.

II- جولة مانهست الثانية:

انطلقت الجولة الثانية من المفاوضات المغربية الصحراوية بنيويورك في 2007/08/10 من أجل حل سياسي من شأنه ضمان حق تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، حيث يشرف كل من المبعوث الشخصي للأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للصحراء الغربية السيد "بيتر والسم" والمبعوث الخاص للصحراء الغربية ومنسق المينورصو السيد "جوليان هارستون" على سير المحادثات بصفتهما ممثلان للسيد "بان كي مون" ووسطاء منظمة الأمم المتحدة.[1]

ويحضر الوفدين الجزائري والموريتاني هذه المفاوضات بصفتهما البلدين المجاورين تم دعوتهما كملاحظين من طرف الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

حيث أكد الوفد الصحراوي مرة أخرى على النقاط التالية في مفاوضاته:

1- الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 1754 الذي دعا الطرفين للدخول في مفاوضات بحسن نية ومن دون شروط مسبقة، بغرض التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين ويكفل حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

2- أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار يجب حلها عن طريق إعطاء الشعب الصحراوي الفرصة للتعبير الحر عن مصيره طبقا للقواعد التي يحددها قرار الجمعية العامة رقم 1514 من خلال استفتاء حر ونزيه لتقرير المصير.

---

(1) المحفوظ أعلي بيبة، **المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية**، نشرة بمناسبة مفاوضات منهاست 10 - 11 أغسطس 2007، منهاست...نقطة البداية لمشوار طويل، ص02.

3- ضرورة الالتزام بالإطار الذي حدده قرار مجلس الأمن وعدم التعنت والتخندق فيما يسمى بمقترح "الحكم الذاتي" والتقرير الأحادي الجانب بالإطار والهدف النهائي للمفاوضات.

4- المطالبة بردع الموقف المغربي، حتى لا يقود مرة أخرى إلى فشل عملية السلام والى نسف معاني الأمم المتحدة بالضبط كما فعل المغرب في السابق مع مخطط التسوية واتفاقيات هيوستن ومخطط بيكر.

5- إن ما يسمى بالحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب لا يمكن أن يكون إلا خيارا مع الاستقلال اللذين يجب أن يقدما للاختبار الديمقراطي والسيادي للشعب الصحراوي في استفتاء حر ونزيه تشرف عليه وتنظمه الأمم المتحدة.

6- ومع ذلكفان ما قاد الاستفتاء إلى "الحكم الذاتي" فإن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، ستحترم النتيجة كتعبير عن إرادة الشعب الصحراوي، وفي المقابل فإذا ما قادا لاستفتاء إلى استقلال الصحراء الغربية، وهو الخيار الذي كان المغرب قد وافق عليه رسميا بموجب قبوله لمخطط التسوية واتفاقيات هيوستن، فإن المملكة يجب أن تقبل تلك النتيجة.

7- الأمر الجديد المطروح هو إرادة الطرف الصحراوي في أن يتقاسم مع المملكة المغربية التضحيات الضرورية لإقامة سلام دائم وعادل ومفيد للطرفين.

8- تحديد العرض الذي قدمه الطرف الصحراوي في الميادين الاقتصادية والأمنية والاجتماعية المتضمنة في مقترحها الذي تم تقديمه إلى الأمين العام بتاريخ 14 أبريل 2007، الذي تم أخذه بالعلم من قبل مجلس الأمن.

9- مطابقة الطرف الصحراوي المغرب بوقف نهب الثروات الطبيعية للصحراء الغربية ما لم تتم تصفية الاستعمار منها.[1]

(1) المحفوظ أعلي بيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص03.

III- جولة مانهست الثالثة:

جرت هذه الجولة بمدينة مانهست الأمريكية أيام 09/08/07 يناير 2008، حيث سمحت هذه الجولة بتعزيز المواقف التي تدافع عنها جبهة البوليساريو، وهي المواقف التي ترمي إلى تعميق المفاوضات بين المغرب والصحراء الغربية، بهدف تطبيق لوائح مجلس الأمن الداعية إلى تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية تحت إشراف الأمم المتحدة، والعمل على تطبيق لائحتي مجلس الأمن الدولي رقم 1754 و1783، من أجل تغليب العقل وانتصار الحق والعدالة والمشروعية الدولية، وبالتالي المساهمة في استتباب السلام العادل والدائم في المنطقة. كما تم التأكيد على ما يلي:[1]

1- أن يبقى الإطار المرجعي الذي حدده مجلس الأمن منذ 1975 إلى غاية قراره رقم 1754 المتبنى في 30 أبريل 2007، والتشبث بمبدأ تقرير المصير وحقوق الإنسان هي الأسس التي بنيت عليها هذه الفرص ضمن خطط عسكرية واتفاقيات هيوستن وخطة بيكر.

2- ضرورة دخول الطرفين في مفاوضات أكثر تعمقا ضمن الإطار المرجعي الذي حدده مجلس الأمن، ويتأسس هذا الإطار على ثلاثة محاور:

- **أولا:** المفاوضات المباشرة بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي والمملكة المغربية كسبيل للمضي قدما وليس كغاية في حد ذاتها.

- **ثانيا:** الحل السياسي المتفق عليه من قبل الطرفين والذي يكفل تقرير مصير الشعب الصحراوي كهدف لعملية تصفية الاستعمار المعترف بها والمسجلة على هذا الأساس في جدول أعمال الأمم المتحدة.

ثالثا: حقيقة أن هناك فكرتان أو مقترحان على الطاولة يمثلان وجهة نظر الطرفين المعنيين بالنزاع.

---

(1) تقرير الجولة الثالثة من المفاوضات بمانهست، **المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية**، مجلة أضواء تصدر عن مركز الإعلام الصحراوي بالجزائر، منهاست، العدد 02 يناير 2008، ص18.

3- وفد الصحراء الغربية يوجه نداء إلى المملكة المغربية لتضمن احترام حقوق الإنسان في المناطق المختلفة من الصحراء الغربية، ولكي لا يبقى هذا الموضوع عائقا سياسيا ونفسيا يعيق تقدم هذا المسار التفاوضي.

4- اعتبار حق تقرير المصير حق غير قابل للتصرف، وعليه يجب السماح للشعب الصحراوي باختيار مستقبله بشكل شفاف، قانوني، نزيه وحر.

انتهت هذه الجولة الثالثة من المفاوضات دون التوصل إلى نتائج تدخل في خانة القضايا الجوهرية، والنتيجة كانت مخيبة للآمال، على الرغم من اعتبار المراقبين لاتفاق الجانبين عقد جولة مفاوضات رابعة تقدما في طريق تقديم الصعاب وفرصة أخرى للأمم المتحدة لمواصلة مساعيها.

VI- جولة مانهست الرابعة:

تم اللقاء في 18 مارس 2008 بين طرفي النزاع، حيث اتسمت هذه الجولة برفض المغرب كليا لتدابير الثقة الإنسانية التي اقترحتها منظمة الأمم المتحدة، وأشار المبعوث الشخصي إلى الصحراء الغربية للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد "بيترفان فاليد سوم" إلى أنه "من بين الاقتراحات التي طرحتها من أجل توسيع تدابير الثقة، وافق الطرفان على أحدهما ألا وهو العمل على تنظيم الزيارات العائلية عن طريق البر التي ستضاف إلى برنامج الزيارات التي تقام حاليا عبر الجو".

هذه العائلات يفرقها الجدار الرملي الذي بناه المغرب خلال الثمانينات على طول 2000 كيلومتر، والذي يقسم الصحراء الغربية إلى شطرين والذي زرعت فيه قرابة الستة ملايين قنبلة.

كما تتمحور تدابير الثقة التي اقترحا المبعوث الأممي حول:[1]

1- تبادل البعثات السياسية الرفيعة المستوى بين الطرفين.

(1) أرشيف وكالة الأنباء الصحراوية: http://www.spsrasd.info/ar/detail.php.01/05/2011.

2- تشكيل لجان عسكرية مختلطة بين المغرب وجبهة البوليساريو تعمل على ضمان احترام وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ منذ شهر سبتمبر 1991.

3- تقديم منتديات دورية ومنتظمة بين ممثلي السكان الصحراويين (من جهتي الجدار لمناقشة المسائل غير السياسية).

كما كانت جبهة البوليساريو تريد أيضا "إدراج مسألة حقوق الإنسان المنتهكة بصفة يومية في الأراضي المحتلة من قبل المغرب في أجندة المفاوضات"، وأكد الطرف الصحراوي أن الاقتراح المغربي يمنح الحكم الذاتي للصحراء الغربية "غير مقبول كخيار وحيد للاستفتاء كونه ينطلق من المبدأ القائل إن الإقليم مغربي"، هذا وقد صرح الأمين العام ومبعوثه الشخصي وبنحو لا لبس فيه "أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن ترعى خطة تستبعد استفتاء يتضمن الاستقلال كواحد من الخيارات، في حين توفر حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية (الفقرة 14 من التقرير S/2006/817 بـ 16 أكتوبر 2006).

وكذلك فإن الموقف الذي ظلت تؤكده، ومنذ أكثر من عشرين سنة، منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) ومعظم بلدان منطقة شمال إفريقيا فيما يخص القضية الصحراوية، لا يدع مجالا للشك حول المبادئ التي يجب أن تقود إلى البحث عن سلام عادل ودائم.

أعلن الوفد الصحراوي خلال الجولة الرابعة على ما يلي:[1]

1- إن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب مستعدة من أجل التطبيق الصارم لقراري مجلس الأمن رقمي 1754 و1783 أن الأمم المتحدة لا تعترف بالسيادة للقوة المحتلة الحالية ولا حتى وضعية دولة مديرة، حسب ما ورد في رأي القسم القانوني للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 29 يناير 2002.

2- إن الوفد الصحراوي يعتقد أن هدف مفاوضات "منهاست"، كما كان الحال مع المفاوضات السابقة في هيوستن ولندن ولشبونة، هو ضمان إقرار – وليس نفي – حق تقرير

(1)**الاستقلال سلما أو بالقتال**، وثيقة صادرة عن مركز الإعلام الصحراوي، مارس2008، ص01.

مصير الشعب الصحراوي طبقا للمقتضيات التي حددتها المجموعة الدولية في قرار الجمعية رقم 1514 (XV).

3- إن على الطرفين أن يبديا تعاونهما من أجل مساعدة الأمم المتحدة لاستكمال آخر مرحلة من عملية الاستفتاء آخذين بعين الاعتبار المقترحين الأخيرين، والجزء من المسافة التي قطعتها الأمم المتحدة إلى حد الآن باتجاه إعلان نتائج الاستفتاء.

4- ترك الأمم المتحدة لاستكمال هذه العملية من خلال سؤال الشعب الصحراوي عما يريده بشأن مستقبله، كما أن استمرار هذا النزاع طويل المدى لا يخدم مصداقية الأمم المتحدة، ولا الأمن والاستقرار في المنطقة ولا تنمية شعوبها.

5- الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ما تزال تقبل الدخول بصفة بناءة في مناقشة موضوع تدابير بناء الثقة التي اقترحت من طرف الأمم المتحدة في الجولة الثانية من المفاوضات، ومسألة احترام حقوق الإنسان المشار إليها في الجدولة الثالثة.

وبهذا انتهت هذه الجولة الرابعة دون تحقيق تقدم حقيقي.

المطلب الثاني: جولات مفاوضات 2010-2011.

I- جولات المفاوضات 2010:

عقدت الجولة الثالثة من المحادثات غير الرسمية في لونغ أيلاند، نيويورك في الفترة من 7 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 وتزامن مع افتتاح الدورة المقررة عقدهايوم 08 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، مع قيام المغرب بتفكيك مخيم المحتجين الصحراويين خارج العيون والمواجهات التي أعقبت ذلك في المدينة، وهددت التوترات التي تلت ذلك لعرقلة المحادثات، حيث تشكل وفد جبهة البوليساريو في دوافع وتوقيت التصرف المغربي وفي جدوى المضي قدما في المحادثات بينما العنف يتصاعد، واستغرق الأمر جهدا كبيرا من جانب المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لعقد الجلسة الافتتاحية، وطوال الجولة راح كل من جبهة البوليساريو والمغرب يتهم الآخر مرارا وتكرارا بتصعيد التوتر وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية.[1]

(1) http://www.mokatel.com.23/05/2011.

ولأن الوضع كان أصلا متوترا قبل البدء في المفاوضات بسبب مخيم أكديم يزيك لم تتوصل الأطراف إلى أي قرار ولا إلى أي نتيجة، حيث نقشت هنا بالأخص الكامل موضوع حقوق الإنسان، وكان من الواضح أنه كما حدث في الماضي لم يكن أي من الطرفين ليقبل باقتراح الطرف الآخر كأساس وحيد للمفاوضات في المستقبل، وتشجيع التفاعل البناء على الرغم من استمرار المأزق، وبمساعدة متخصصة في الوساطة من أحد مسؤولي وزارة الخارجية السويسرية واقتراح المبعوث الشخصي للأمين العام (كريستوفر روس) على الطرفين التفكير في كيفية خلق ديناميكية جديدة في الجولات المقبلة بالتفكير في نهج مبتكرة لعملية التفاوض وتحديد الموضوعات، ولعقد دورة متعلقة بتدابير الثقة وسعى المبعوث الشخصي على الحصول على المشاركة النشطة من جانب وفدين من الجزائر وموريتانيا مما زاد من أهميتها في عملية التفاوض وظلت هذه الوفود على إصرارها على وجوب معالجة القضايا الأساسية من قبل جبهة البوليساريو والمغرب وكان بناء الثقة الحالية والمقبلة هي تدابير إنسانية، تتجلى في الزيارات العائلية المتبادلة بين سكان إقليم الصحراء الغربية الواقع تحت حكم المغرب وسكان المخيمات اللاجئين والأراضي المحررة تحت حكم جبهة البوليساريو.[1]

عقدت الجولة الرابعة من المحادثات غير الرسمية في الفترة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2010 في نفس مكان الجولة الثالثة، وطرحت مرة أخرى المقترحات التي تقدم بها الطرفان في نيسان/أبريل 2007، ومرة أخرى رفض كل طرف مقترحات الطرف الآخر كأساس وحيد للمفوضات المقبلة، وكما تم الاتفاق عليه في الجولة السابقة، وبمساعدة من الخبير السويسري، انخرط الطرفان في مناقشات أولية بشأن النهج المبتكرة والمواضيع التي ينبغي مناقشتها.

غير أن الأجواء تأثرت مرة أخرى بسبب الأحداث التي وقعت في العيون، وراح كل طرف يتهم الآخر بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ويشكك في امتلاك الآخر للإرادة

(1)مبارك محمد سالم، **جولات المحادثات ...ماذا بعد؟**،2011/60/4، من الموقع:http://www.arso.org

السياسية لإيجاد حل للنزاع، وانتهت هذه الجولة كالعادة دون الخروج بنتيجة للغرض الأساسي ووافقا الطرفين في عام 2011 على أساس عقد اجتماعات منظمة، وتجنب الأعمال التي تفوض لخلق أجواء للثقة اللازمة لإحراز التقدم.[1]

II- جولات المفاوضات 2011_2019:

عقدت الجولة الخامسة من المفاوضات غير الرسمية في الفترة من 21 إلى 23 كانون الثاني/يناير 2011 لونغ إيلاند، بنيويورك، ومرة أخرى وكالعادة استمر كل من الطرفين في رفض مقترحات بعضهما البعض كأساس وحيد للمفاوضات مستقبلا، وكما تم الاتفاق عليه في الجولة السابقة، ومرة أخرى بمساعدة الخبير السويسري دعى إلى مواصلة استكشاف نهج مبتكرة ومواضيع لمناقشتها، ورد الطرفان بتقدير مقترحات ملموسة لأكثر من اثني عشر من النهج المبتكرة وحوالي عشرة مواضيع للمناقشة، وقد صيغت معظم هذه المقترحات بحيث تخدم جدول أعمال أحد الطرفين أو الآخر، ونتيجة لذلك لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي موضوع منها عدا "النهج المبتكر" الذي يتمثل في دعوة المبعوث الشخصي للأمين العام إلى تكثيف وتنويع أنشطته ولتحقيق المزيد من التقدم في الجولة التالية التي اتفق عليها الطرفان، ثم طلب من الطرفين إعداد قائمة منقحة بالنهج المبتكر "والمواضيع المقترحة للمناقشة"، مع تنحية العناصر الأكثر إثارة للجدل جانبا، وإعادة صياغة العناصر الأخرى حيثما أمكنه،وبالشكل الذي يمكن أن يوافق كلا الطرفين عليه.[2]

عقدة الجولة السادسة من المفاوضات غير الرسمية في المليحة، مالطا في الفترة من 07 إلى 09 آذار/مارس 2011 بمساعدة لوجيستية من حكومة مالطا، وعند انفتاح هذه الجولةطلب المبعوث الشخصي كريستوفر الروس من وفود الطرفين والدول المجاورة التفكير في الآثار المترتبة على عملية التفاوض بشأن الصحراء الغربية نتيجة للحركات الاحتجاجية التي تحتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمت الإشارة إلى أنه لتقليل المخاطر

(1) http://www.Fundacionfaes.es /Documentes/ Boletin 2011/05/1

(2)**وكالة الأنباء الصحراوية**، 2011/6/13، من الموقع: www.sparad.info/ar/content

الواقعة على منطقتهم دون الإقليمية، فإنه يجدر بالطرفين البدء في التفاوض بجدية بينما لا يزال بمقدور الدول المجاورة أن تقدم المزيد من المساعدة بهذه العملية.

وكان التركيز في هذه المفاوضات على الاقتراحين المقدمين في نيسان/أبريل 2007 الحكم الذاتي المقترح المغربي، الاستفتاء المقترح الصحراوي.

عقد الجولة السابعة من المفاوضات في نيويورك في 05 إلى 07 جوان 2011،وكان في هذه الجولة البحث عن حوافز للعودة إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين المجمدة منذ 2008، والتي تبقى مرهونة بإصرار المغرب على مقترح واحد ووحيد يتعلق بالحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية مع التلاعب بمفهوم الاستفتاء، رغم أن اللائحة الأممية تؤكد على الذهاب إلى المفاوضات بدون شروط مسبقة إلى جانب طرح عدة خيارات لحل النزاع، وهو ما تدفع به البوليساريو المفاوضات وقد عقدت هذه المفاوضات بحضور طرفين ملاحظين الجزائر وموريتانيا وتم تعزيز الثقة بين الطرفين بخصوص حقوق الإنسان وتم مناقشة تقسيم الثروات الطبيعية. [1]

- _جولة مفوضات مانهاست في مارس 2012با الولاية المتحدة الامريكية؛تحت إشراف المبعوث الاممي السابق كريستوف روس،في إطار اللائحة الأممية (3437 لشهرنوفمبر 1979)،والتي إنتهت كا سابقتها من المفوضات دون التوصل إلى حل عادل وسلمي يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره،بسبب تعنت المغرب،المتنصل من إلتزماته،بحيث تحفظ الطرفان على مانقش في الطاولة المستديرة،والتي إنقطع بعدها مسار التسوية والذي أعيد من جديد سنة 2019.

- في جولة مفوضات جنيف2019 اعيد بعث المفوضات "المباشرة وغير مشروطة"وتأتي الدعوات الموجهة إلى طرفي النزاع ،المغرب وجبهة البوليساريو والدولتين الجارتين كمراقبين تطبيقاًللقرار الأممي (2414),والذي سبقه محدثات في الجولة التمهدية في 2018.

(1)**مستقبل قضية الصحراء الغربية**،2011/6/16، من موقع: www.sparasd.info/ar/detail.

- بعد إنتها الجولة الثانية في مارس 2019 أصدرتجبهة البوليساريو بيان صادر عقب إختتتام الجولة أن إعادة إحياء تدابير الثقة بين الطرفي النزاع مرهون بإطلاق صراح كافة المعتقلين السياسين صحراويين با السجون المغريبية ،وتواجد مراقبين أممين لمتابعة مدى إحترام حقوق الإنسان با المناطق المحتلة ووقف نهب الغير شرعي للثروات الطبيعية الممنهج من طرف المغرب ,

- كما شددت على إحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ،ولا يمكن أن يكون حل دئماً من شأنه تعزيز سلام حقيقي يمهد الطريق للصحراء الغربية حرة مزدهرة وديمقراطية تساهم في توطيد السلام والإستقرار والأمن والإندماج في المنطقة،كما رحبت بجهود للأممية للمبعوث في حل النزاع وتمكين الشعب الصحراوين من تقرير مصيره،وكان طرفي النزاع با إنتظار جولة الثالثة لإتمام مسار التسوية بعد الظغوط اللأممية لإيجاد حل للنزاع،إلى أن إستقالة المبعوث الأممي كوهلر أوقفت امسار المفوضات الذي يبقى مصيرها مجهولاً وبالتالي كل هذه المحادثات لم تعطي نتيجة ولا قرار بشأن النزاع القائم غير أنه في هذه الجولة الأخيرة تم التماس نوع هذه الجدية بين الطرفين وقد يرجع ذلك إلى المواضيع التي تفشت أو إلى الأوضاع الحالية في الوطن العربي وتأثير الثورات على الأنظمة والإقليم العربي بصفة خاصة،ويجدر بنا التوقف على التغيرات التي حدثت في الدول العربية خاصة ليبيا التي كانت من أهم الدول المساعدة لجبهة البوليساريو خاصة فيما كان يتعلق بالعتاد العسكري، ونستخلص هنا إلى أن كل هذه المفاوضات باءت بالفشل ما لم يتم التوصل إلى قرار نهائي بشأن القضية.

المطلب الثالث: البدائل الممكنة لحل قضية الصحراء الغربية.

من كل ما سلف يمكننا القول أن قضية الصحراء الغربية تبدو جلياً صعبة الحل، لخلال 35 سنة لا المقترحات الأممية ولا الجهود الصحراوية كانت كفيلة بإيجاد مخرج للقضية الصحراوية، في حين منحت أقاليم أخرى حقها المشروع في تقرير مصريها، تبقى الصحراء الغربية تناضل في مشوارها الطويل للحصول على هذا الحق.

ولإبراز مدى إمكانية تحقيق خيار تقرير المصير على أرض الواقع، ارتأيت أخذ قضية تيمور الشرقية كمثال حي وعبرة على منح الحق المشروع، ولأن قضية تيمور الشرقية شبيهة بقضية الصحراء الغربية.

تيمور الشرقية دولة صغيرة في جنوب شرق آسيا تحتل الجانب الشرقي من جزيرة تيمور التي تقع في بحر تيمور، غزتها أندونسيا في 07 ديسمبر 1975 عقب الجلادالبرتغالي عنها، وتركتها في 1999 بعد استفتاء على نسل الاستقلال وفي العام نفسه، بدأت الأمم المتحدة في إدارة شؤون البلاد، وفي 20 ماي 2002 أخذت استقلالها، وأصبت تيمور الشرقية دولة مستقلة.[1]

ولم يأتي هذا الاستفتاء والاستقلال من فراغ، بل بعد نضال ومقاومة تيمورية مطالبة بالانفصال، وبالفعل تعرض جاكرتا للضغوط الدولية المكثفة، وصوت التيموريون لصالح الاستقلال في استفتاء أجري عام 1999.

ومن الواضح أن الدعم الخارجي هو الذي أتاح الفرصة لتيمور الشرقية من تحقيق استقلالها، خاصة الدعم الأمريكي المحفز بالمصالح الأمريكية في المنطقة.

لكن فيما يخص قضية الصحراء الغربية بالمثل، مما أدى إلى استمرار الاستعمار المغربي للصحراء الغربية، فيمايلي سأوضح الدور الأمريكي في تغطية الغزو المغربي للصحراء الغربية، والتركيز على الدور الأمريكي في هذه القضية يرجع إلى حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال الفاعل الأساسي و المحرك للعلاقات الدولية والعنصر القادر على أحداث تغيرات جذرية، طبعا إذا تماشت هذه التغيرات مع مصالحها الخاصة، ما يمكن القول عن دور الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الأزمة تراوح بين التغاضي عن عملية الغزو والتواطؤ في تنفيذها، فحسب[*]"جاكوب موندي" ما كانت لتنجح عملية الغزو لولا الدور الأمريكي في إنجازها، معتمداً في استنتاجه هذا على جملة من الحقائق المعروفة سلفاً حول الدور الأمريكي في عملية ضم الصحراء الغربية إلي المغرب

(1) http : // mohtawa .org /index.php.14/05/2011

(*). جاكوب موندي: كاتب وصحفي أمريكي.

أواخر سنة 1975، فقد صرح "هنري كسنجر" وزير الخارجية الأمريكية حينها، كما جاء في كتاب صور وكلمات ينبغي أن تحول تماما دون أمرين اثنين:

1. نشؤ دولة جديدة في هذه المنطقة .
2. نشؤ صراع عسكري أطرافه من العرب.

ومن ابرز الشواهد على التواطؤ الإدارة الأمريكية مع المغرب:

1- عقد البرلمان الاسباني جلسة مسائلة حول هذه القضية بعد مرور ثلاثة سنوات على هذه الأزمة، حيث ادعى عدد من المسؤولين الأيسبان أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قد ضغطتا على مدريد للانصياع لمطالب "الحسن الثاني".

2- المح نائب مدير المخابرات الأمريكية الجنرال "فيرنون ولترز" إلى انه تدخل خلال هذه الأزمة لما فيه مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكررت تلك الادعاءات في وقت لاحق من مصادر أخرى في صحيفة نيويورك تايمز عام 1981 وبالنظر إلي علاقات والترز الوثيقة ب" الحسن الثاني" والتي تعود إلي فترة إنزال الحلفاء في الدار البيضاء .

3- المحدودية التي طبعت دعم الولايات المتحدة الأمريكية لقرار الأمم المتحدة الموجه ضمن المسيرة الخضراء يمكن الاستناد إليه كإحدى القرائن الظرفية التي تمنح المصداقية لتلك المزاعم المتعلقة بدعم واشنطن" للحسن الثاني".

فخلال الأزمة ظهر جليا أن الحياد الأمريكي الظاهري صاحبه ترتيب من خلف الكواليس يمكن المغرب من ضمان ضم الصحراء الغربية.

ما يترجم انحياز أمريكا مع المغرب في قضية الصحراء الغربية هو ما تترجمه المساعدات المقدمة للمغرب والمقدرة عام 2004 بما نسبته 72%من إجمالي المساعدات الممنوحة للدول المغاربية، حيث ارتفعت إلى 81% في سنة 2005 بما يعادل 58 مليون دولار.[1]

ويظل لميزات المصالح، نقلة في السياسة الأمريكية ونظرتها لقضايا العالم.

(1) http:// Sahrawi. Maktoobblok.com 25/04/2011

غير أن المفاوضات قد طال أمدها، كما أكد السيد "محمدخداد"[1]إن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب لا يمكن أن تبقى وراء المفاوضات إلي ما لا نهاية، واعتب الوفد الصحراوي المفاوض أن المفاوضات ليست غاية في حد ذاتها، بل أنها وسيلة.

وأكد الدبلوماسي الصحراوي" ولد خداد" أن المؤتمر الثاني عشر للجبهة الشعبية، طالب القيادة الجديدة القيام بتحليل عميق للأوضاع، وان تأخذ كل الإجراءات اللازمة من اجل الدفاع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، بما في ذلك العودة إلى الكفاح المسلح واعتبرمحمد خداد أن حل العودة إلى الكفاح المسلح، ليس بعيدا أبدا، وانه مع طول المفاوضات الغير مجدية قد يكون هو الحل، المناسب ويجب العودة إليه.[2]

وإمام التعنت المغربي عبر رئيس الدولة ولأ مين العام للجبهة،"السيد محمد عبد العزيز"انه بالرغم من استبعاد خيار الحرب في الفترة التي جرت فيها المفاوضات،إلا انه خيار يبقى قائما مالم يتم التوصل إلى اتفاق، مشيرا أن الجبهة سوف تعمل على تفادي الحرب، مالم تفرضهاعليها الحكومة المغربية.

من الواضح أن خيار الحرب من البدائل الواردة والقائمة في مسار حل القضية الصحراوية،إلا أن المشكلة الموجودة تتعلق بتصفية الاستعمار،ومن هذا المنطلق يكتسي الصحراويون شرعية الكفاح الذي هو أسلوب يمكن اللوجو إليه،من اجل الدفاع عن حقوقهم الوطنية المشروعة، وهذا الشيء قائم بصورة صريحة وواضحة في قرارات الأمم المتحدة ومجلس لأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

بالرغم من إن الطرفان ،خاضا لمدة 16 سنة من الحرب،إلا انه لم يتم خلالها الحسم العسكري لصالح هذا الطرف،أو ذاك، لذالك توجها إلى لأمم المتحدة والى الشرعية الدولية والتفاوض والبحث عن إيجاد حل بالطرق السلمية.

مالا يمكن تجاهله،هو إن القدرة على إحراز الدعم الغربي والأمريكي خاصة، من البدائل الممكنة في حالة القدرة على التأثير على مواقف الدول الكبرى،إن لم يكن خلال

(1)محمد خداد :عضو الأمانة الوطنية، المنسق الصحراوي مع المينورصو.

(2) مجلة أضواء، العدد 02، يناير، 2008، ص2.

اللوبيات كما تلجى إليه بعض الدول،فمن الممكن أن يكون التأثير من خلال كسب تأييد الرأي العام الدولي،لعطاء القضية مكانتها المستحقة على المستوى الدولي، فإذا كان من العسير تغير المصالح الأمريكية في المنطقة،أوبالأحرى طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية،مع دول المنطقة لخدمة مصالحها، والدعم الفرنسي للمغرب، فعلى الأقل حث الرأي العام على مساندة القضية.[1]

(1) أناثيو فيو بولو، **مرجع سابق الذكر**، ص 100.

خلاصة واستنتاجات:

على الرغم من سعي الأمم المتحدة لحل القضية نهائيا من خلال المقترحات المقدمة والحلول وجولات المفاوضات إلا أن الموضوع يبقى نسبيا ما لم يعزما طرفان النزاع على ضرورة تحقيق الوحدة المغاربية وإيجاد حل عادل ومنصف يرضي الطرفين.

خاتمة

خاتمة:

من خلال الفصول التي تطرقنا إليها في الدراسة نستخلص ما يلي:

ما القول أن التغيرات المناخية هي سبب قيام الخلافات والنزاعات إلا محاولة لتغطية المشكلات السياسية والمؤسساتية التي تعاني منها مناطق النزاع ومنه توصلنا إلى خلاصة تستند إلى العديد من الدراسات والقراءات ومختلف الأبحاث التي قام بها أكاديميون وجامعيون ومختلف الباحثين في الميدان.

وهذا ما قاله سيمون والي، أستاذ بجامعة كارتون بكندا: "أنه مثلما كانت النزاعات من قبل من أجل السيطرة على طرق التجارة يقف النفط والمعادن وراء الحروب والنزاعات المتصاعدة، فأمريكا تريد اليوم الهيمنة على الثروات عسكريا بعدما أن فشلت في تأمينه سلميا".

فسبب الخيارات السياسية الخاطئة هو الإنسان الذي أصبح تابعا للتغيرات وليس موجها لها ولقد انتهى العصر الذي كان يصنعه هذا الإنسان بإيديولوجيته وأفكاره ليعيش منذ الآن في حلقة مفرغة ثلاثية الأضلع، نفط، تغيرات مناخية، فنزاعات من أجل المزيد من النفط وهذا ما يغتال السلام والأمن في العالم وبالتالي حرية الشعوب واستقلاليتها.

فقضية الصحراء الغربية من بين القضايا الأكثر تعقيدا وتأزما في منطقة المغرب العربي والقارة الإفريقية، لما شهدته من فشل المنظومة الدولية لإيجاد حل حاسم وعادل لها.

آخر مستعمرة في القارة السمراء ماتزال تتخبط في ويلات الاستعمار، وانتهاك حق شعبها المشروع في تقرير مصيره والعيش الكريم بعيدا عن الترهيب والتعذيب الذي طال أمده، إذ لم يكن الدور الذي لعبته المنظمة الأممية في فض النزاع كفيل بأن يمنح للصحراويين مطالبهم منذ الاستعمار الاسباني للمغرب وموريتانيا باستغلال الوضع والاستيلاء بالقوة على الإقليم، حق تقرير المصير كان وما يزال الخيار الأساسي للصحراء الغربية في مشوارهم لحل المشكلة القائمة منذ خمسة وثلاثين عاما، وأبرز الأسباب التي تعيق تحقيق هذا الحق يتمثل في عدم إلزامية قرارات هيئة الأمم المتحدة وتضارب المصالح

الإستراتيجية للدول الكبرى في المنطقة، بالرغم من هذا تواصل هيئة الأمم المتحدة وحثها على مواصلة التفاوض بين طرفي النزاع الصحراء الغربية والمملكة المغربية، مع تأكيد الهيئة الأممية على أن الجزائر ليست طرفا في هذا النزاع، وأن النزاع ذو طابع إفريقي يجب معالجته في إطار نشاط الوحدة الإفريقية، ما يؤكد خصوصية الصحراء الغربية بانتمائها إلى إقليم جغرافي، وكلما اقترب مجلس الأمن الدولي من اتخاذ قرار جديد حول نزاع الصحراء الغربية تتصاعد المواجهات بين المغرب وجبهة البوليساريو، لكنها أصبحت تقتصر منذ سنوات قليلة على جبهة حقوق الإنسان بعد أن ساد الهدوء على جميع الجبهات الأخرى.

عملت الهيئة الأممية منذ التواجد الاسباني فيه على ضرورة منحه حق تقرير المصير، وبالالتجاء إلى مبدأ الاستفتاء كوسيلة سلمية تتكفل بها الأمم المتحدة، وكذا احترام الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري التي اعترفت بها اسبانيا على أن يقرر كذلك السكان الأصليون للمنطقة مستقبلهم عن طريق استفتاء نزيه، مما يزيد التأكيد على مشروعية مطالب الشعب الصحراوي، هو مساندة واعتراف العديد من الدول بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتأييد موقف جبهة البوليساريو التي تعمل على لفت انتباه المجتمع الدولي للانتهاكات المغربية لحقوق الإنسان، كما تعمد الجبهة على تفعيل نشاطها الدبلوماسي الخارجي، وفتح المجال أمام الشركات النفطية العالمية الكبرى للتنقيب على البترول، وهي سائل ترفع الضغط أكثر على النظام المغربي وتزيد من عزلته الدولية، في حين تعتمد جبهة البوليساريو أيضا على تنظيم سياسي وإداري متماسك وثابت، الأمر الذي يمنحها دافعا قويا في عملية الاتصالات مع مختلف المنظمات الدولية والحركات ذات الطابع الإنساني من أجل الانفتاح على المجتمع الدولي للسعي قدما لتحقيق هدفها بالطرق السلمية، وبالرغم من أن الطرف الصحراوي والمجتمع الدولي يتفقان على ضرورة القضاء على كل أشكال الاستعمار، غير أن هذا لا يتم بمعزل عن الوضع الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقوم علاقاتها الخارجية على أساس المصالح الإستراتيجية، والتي عملت هي والقوى الكبرى الأخرى على المماطلة في تحقيق الاستفتاء. وهذا التأجيل منذ سنوات عديدة

لتحقيق الاستفتاء ما هو إلا خدمة لمصالح المملكة المغربية التي تعمل على ربح الوقت ظنا منها أن عامل الوقت يمكن أن ينقص من عزيمة جبهة البوليساريو، ويمكن إيجاد وسيلة لتضمن نتائج الاستفتاء لصالحها بمحاولة التلاعب بالإحصاء الاسباني لعام 1974 المعتمد عليها لإجراء الاستفتاء، مع إعطاء من فترة إلى أخرى إيحاءات بتقبلها للمفاوضات المباشرة، هذا التأخير يخدم كذلك مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في حالة عدم الاستقرار في المنطقة ما يخدم مصالحها، لأن أي وحدة محققة في منطقة المغرب العربي ستنقص من قدرتها على الضغط على دول المنطقة، مما يثير لدينا شكوك على مدى إمكانية تحقيق حق تقرير المصير في ظل العلاقات الدولية الراهنة التي تمضي في البحث عن الظروف المناسبة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية دون النظر إلى معاناة الشعوب وحقوقها المشروعة التي كانت الأساس لقيام الهيئة الأممية، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تدركان يقينا أن القبول والاعتراف المغربي تجاه إسرائيل وإنشاء قواعد عسكرية لن تصل إليه مع الجزائر لاعتبارات قيمية وتاريخية، لذا تتغاضى القوى الكبرى على العديد من الانتهاكات المغربية، ما يؤكد أن مساندة الشعوب قائم على أساس ما يمكن أن تحققه هذه المساندة من أهداف إستراتيجية، دون مراعاة أسس المساواة في الحقوق، بحيث تعمل القوى الدولية على تقسيم الدول والإخلال باستقلاليتها لتبقى خاضعة لتوجهاتها، قوتها ونفوذها، خصوصا من الجانب العسكري.

كل هذا يجعل إمكانية الرجوع إلى النضال المسلح غير بعيد، لما تشهده الأوضاع من تأزم مستمر، خاصة وأن القضية الصحراوية ليست من أولويات أجندة الدول الكبرى، فهي تعمل على الحفاظ على الأوضاع الحالية المثارة للقضية، لاكتساب ضمانات تحمي مصالحه وإن لم تكن الأكثر حيوية وأهمية في نظرها مقارنة بقضايا أخرى، كان لها الدور المحوري والأساسي في حلها.

وخلاصة القول هو أن هذا النزاع يطول، وفي كل مرحلة تحتد المواجهة بين طرفي النزاع، ما دامت الرغبة الفعلية للتسوية العادلة للقضية لم تر النور بعد، ويزداد تقهقر

الأوضاع الإنسانية للصحراويين إلى أدنى حد من مقومات الحياة الكريمة للإنسان في القرن 21 أمام مرأى ومسمع صناع القرار الفاعلين في المجتمع الدولي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر المراجع : .....

قائمة المصادر المراجع

1- الكتب

أ- باللغة العربية:

1. أبو هنيق علي صادق، **القانون الدولي العام، مصر**: منشأة المعارف، 2003.
2. إسماعيل معراف غالية،**الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، الجزائر: (د د ن) (د ت ن).
3. الشامي علي، **الصحراء عقدة التجزئة في المغرب العربي** ، بيروت : (دار الكلمة للنشر 1989).
4. الشريط عبد الله، **ايديولوجولية حول المسالة الصحراوية والقضية الفلسطينية**، الجزائر : (الشركة الجزائرية للنشر واليوزيع،1988.)
5. الصوفي محمد سالم، **أزمة الصحراء الغربية تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي مقاربة من النشأة إلى عتبة التسوية**، نواكشوط☺ المركز الموريتاني الدولي للدراسات 2008.)
6. بقنطار الحسان، **السياسة العربية للملكة المغربية**،(د,ب ن): (مركز الدراسات العربية الأوروبية،1997.)
7. بكر محمد عصمت، **الشعب الصحراوي قصة كفاح**، سوريا:(نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2004.)
8. بولو أناثيو فيو، **الصحراء الغربية كيف نخلف التوازن؟**، واشنطن:(المعهد الأمريكي للسلام،2007.)
9. زوبليك روبيرت، (**الولايات المتحدة الأمريكية لا مغربية الصحراء**، (ترجمة: مصطفى الكتاب)، (د ب، ن)،(د ت ن).
10. يحظية السيد حمدي،**الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا**، الجزائر(:دار الجاحظية 2001.)
11. كاري سالفادور باياريس وكاستيا باولا كانت،**الصحراء في القلب، sahara en el alcor**،(ترجمة: أحمد الشيعة)، إسبانيا:1999.
12. كرلوس رويث ميقيلا، **الصحراء الغربية 1975-2005 تبدل متغيرات نزاع محاصر** (ترجمة: مصطفى محمد الأمين)، اسبانيا: نشر معهد ايلكانو الملكي،(د ت ن).

قائمة المصادر المراجع : .....

13. كوري ستيفاني، **حقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط**، (ترجمة: حمادي البشير) لندن(: الدراسات الإفريقية والترقية،(د ت ن).
14. محمد بادي مصطفى الكتاب، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق** دمشق(: دار المختار للطباعة والتحضير ألطباعي، 1998.)
15. مسعود طاهر، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، دمشق(: دار المختار للطباعة،1991.)
16. ملحم نبيل، **بوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير**، دمشق: (د د ن)، 1987.
17. صالح يحيى الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، القاهرة: مكتبة مدبولي،2006.
18. صدوق عمر، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
19. قالية إسماعيل معراف، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، الجزائر : (د ت ن)
20. **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**،الجزائر: قسم الإعلام والتوجيه لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائر (د ت ن).
21. رخا طارق عزيز، **المنظمات الدولية المعاصرة**، مصر: دار النهضة العربية 2006.
22. تونسي بن عامر، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة،1987.
23. خليل بديع ليلى، **البوليساريو قائد وثورة** (ط2)، لبنان: الدار اللبنانية للتوثيق والنشر والتوزيع،1982.
24. خليل بديع ليلى، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء**، بيروت: 1976.
25. الحسن ظافر، **قضايا عربية ساخنة**، بيروت: دار اللواء للصحافة والنشر، 2006.
26. الفتلاوي سهيل حسين، **المنظمات الدولية**، بيروت: دار الفكر العربي، 2004.
27. المجذوب محمد، **التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية الإقليمية والمتخصصة** دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
28. السجل القومي، **بيانات وخطب وأحاديث العقيد أمعمر القذافي**، المجلد السنوي، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1975-1976.

ب- باللغة الفرنسية:

29. Aritilo gaudio. **Sahara espangnol fin dun mythe colonial** .rebat: a ressala .1975 .
30. Aziz.hassbi**.les,mouvement de liberatoin nationale et le droit international.** 2èm.rebat:1988.
31. José Maria Vazquez sata, **sahra independient ya**.sevilla: 2007.
32. Maurice Barbie, **le conflit du sahra occidental** ,paris:1992
33. Pedro pinte leite claes alsson Mangus **scholdtz, toby shelley pall wrange, hanscarell and karins cheele, the western sahara conflict the role of natural resourcesin decolonization uppsala**: nordisca, 2006.
34. Zakia daouma **le plan de paix de l onu** :Afrique du nord . tom .1989 .

2- الوثائق الرسمية:

أ- جرائد رسمية:

35. جريدة الصحراء الحرة، العدد 378 سبتمبر 2001.
36. جريدة الصحراء الحرة، العدد 629، 17 مارس 2011.
37. تقرير الجولة الثالثة من المفاوضات بمانهست، **المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية**، مجلة أضواء تصدر عن مركز الإعلام الصحراوي بالجزائر، منهاست، العدد 02 يناير 2008.

ب- وثائق حكومية:

38. المحفوظ أعلي بيبة، المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، نشرة بمناسبة مفاوضات منهاست 10 - 11 أغسطس 2007، منهاست...نقطة البداية لمشوار طويل.
39. وثيقة صادرة عن السفارة الصحراوية بالجزائر ، قضية الصحراء الغربية مشكل تصفية استعمار وتقرير مصير شعب ، 2002.
40. الاستقلال سلما أو بالقتال، وثيقة صادرة عن مركز الإعلام الصحراوي، مارس2008.

ج- دراسات غير منشورة:

1. الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حقيقة لا رجعة فيها، محاضرة من إعداد مجموعة إطارات في جبهة البوليساريو، الجزائر:2006.

3- المذكرات:

41. فريدة، جريبي، سيناريوهات حل قضية الصحراء الغربية في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة دراسات عليا، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ,جامعة الجزائر،_ 03_ ,2005 _2006 .

4- المجلات:

42. الخنكة، مجلة صحراوية، العدد 29- مارس 2010.

43. الخنكة، العدد30- أكتوبر 2010.

44. مجلة 20 ماي، العدد 159، من يناير إلى مارس، 2011.

45. مجلة أضواء، المركز الإعلامي الصحراوي، الجزائر: العدد 08، 2011 .

46. مجلة المنتدى، تصدر عن وزارة الثقافة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية العدد 04، ديسمبر 2009.

المواقع الانترنيت:

أ- **باللغة العربية:**

47. أرشيف وكالة الأنباء الصحراوية، من الموقع:
http://www.spsrasd.info/ar/detail.ph

48. البرتو كرنيرو ودافيد سارياس،**الصحراء الغربية: قلة وفاء ,إهمال... او مسوولية**
من الموقع: http://www.fundacionfaes.es/documentos/boletin

49. حمة المهدي البهالي، الموقع الجغرافي للصحراء الغربية، من الموقع:
http:/www.khayma.com/risala/sahra.htm

50. خالد بن سلطان بن عبد العزيز، **مشكلة الصحراء الغربية** من الموقع:
hppt. www.mogatet.com

51. عبد الرحمان الهرتازي، **نزاع الصحراء الغربية...إلى أين؟**، مجلة العصر
http://www.elaph.com/elaphweb/politics .

52. عبدوني ولد عالي، **مكونات الاقتصاد الصحراوي**،

http://www.Aljazeera.net

53. فرناندو أرياس سالفا دو،(ترجمة: مصطفى الكتاب.) **الصحراء في الأمم المتحدة**، من الموقع:

http www.abc.es/ oponier – firmas/ sahara. Html

54. قرار مجلس الأمن رقم 621(1988) المؤرخ في 20 سبتمبر 1988، من الموقع:

www.onu.org

55. محمد فاضل سلامة، **مشهد الاقتصاد المغربي بين لعبة الأرقام المتقاطعة وحقيقة نمو ثروات**، الصحراء الغربية، الجزء الثاني، من الموقع:

http:/www.upo.org/body

56. موسى حمادي عبد الرحمان،**عملية السلام في الصحراء الغربية وأفاقها**، دراسة أعدت لنيل لإجازة في العلوم السياسية، جامعة دمشق: 2006، من الموقع:

Http:// www.saadasahra.com /damasco.etm

57. نزاع الصحراء، **أزمة التسوية الأهمية والتقاطب المغربي الجزائري**، من الموقع:

http://sahra1.maktoobblog.com

12. مبارك محمد سالم، **جولات المحادثات ...ماذا بعد؟**، من الموقع:

http://www.arso.org

58. وكالة الأنباء الصحراوية:

www.sparad.info/ar/content

59. وكالة الأنباء الصحراوية:

http://www.spsrasd.enfo/ar/infos/sps-a.htm.

60. **مستقبل قضية الصحراء الغربية**،، من موقع: www.sparasd.info/ar/detail

.

ب- باللغة الفرنسية:

61- http : // mohtawa .org /index.php.

62- http:// Sahrawi. Maktoobblok.com .

63- http:// www.abc.es/ oponier – firmas/ sahara. Html .

64- http:// www.saadasahra.com /damasco.etm .

65- http://sahra1.maktoobblog.com.

66- http://www.Fundacionfaes.es /Documentes/ Boletin

67- http://www.mokatel.com.

68- www.sparasd.info/ar/detail.

ملاحق

الدول المعترفة بالصحراء الغربية

الدولة	تاريخ الاعتراف	ملاحظات
مدغشقر	28 فبراير 1976	"جمّد" 4 يونيو 2005
بوروندي	01 مارس 1976	"جمّد" 10مايو 2006
الجزائر	06 مارس 1976	
أنغولا	11 مارس1976	
بنين	11 مارس 1976	ألغي في 21 مارس 1997
موزمبيق	13 مارس 1976	
غينيا بيساو	15 مارس 1976	ألغيت في02 أبريل 1997
كوريا الشمالية	16 مارس 1976	
توغو	17 مارس 1976	ألغيت في يونيو 1997.
رواندا	01 أبريل 1976	
سيشيل	25 أكتوبر 1977	
جمهورية الكونغو	03 يونيو 1978	ألغيت في 13 سبتمبر 1996
ساو تومي وبرينسيبي	22 يونيو 1978	ألغيت في 23 أكتوبر 1996
بنما	23 يونيو 1978	
غينيا الاستوائية	03 نوفمبر 1978	ألغيت في مايو 1980
تانزانيا	09 نوفمبر 1978	
إثيوبيا	24 فبراير 1979	
فيتنام	02 مارس 1979	
كمبوديا	10 أبريل 1979	ألغيت في 14 غشت 2006
لأووس	09 مايو 1979	
أفغانستان	23 مايو 1979	ألغيت في 12 يوليو 2002
جزر الرأس الأخضر	04 يوليو 1979	
غرينادا	20 أغسطس 1979	
غانا	24 أغسطس 1979	الغيت في مايو 2001
غويانا	01 سبتمبر 1979	
الدومينكا	01 سبتمبر 1979	ألغيت
سانت لوسيا	01 سبتمبر 1979	ألغيت في مارس 1989

جمايكا	04 سبتمبر 1979	
أوغندا	06 سبتمبر 1979	
نيكاراغوا	06 سبتمبر 1979	ألغيت في 21 يوليو 2000
المكسيك	08 سبتمبر 1979	
ليسوتو	09 أكتوبر 1979	
زامبيا	12 أكتوبر 1979	
كوبا	20 يناير 1980	
إيران	27 فبراير 1980	
سيراليون	27 مارس 1980	جمد في 2002
سوريا	15 أبريل 1980	ألغيت
ليبيا	15 أبريل 1980	ألغيت
سوازيلند	28 أبريل 1980	ألغيت في يونيو 1997
بوتسوانا	14 مايو 1980	
زمبابوي	03 يوليو 1980	
تشاد	04 يوليو 1980	ألغيت في 17 مارس 2006
مالي	04 يوليو 1980	جمد
كوستاريكا	30أكتوبر 1980	ألغيت في أبريل 2000
فاناتو	27 نوفمبر 1980	ألغيت في نوفمبر 2000
بابوا غينيا الجديدة	12 أغسطس 1981	
توفالو	12 أغسطس 1981	ألغيت في 15 سبتمبر 2000
كرباتيا	12 أغسطس 1981	ألغيت في 15 سبتمبر 2000
نورو	12 أغسطس 1981	ألغيت في 15 سبتمبر 2000
جزر سليمان	12 أغسطس 1981	ألغيت في يناير 1989
موريتيوس	01 يوليو 1982	
فينزويلا	03 أغسطس 1982	
سورينام	11 أغسطس 1982	
بوليفيا	14 ديسمبر 1982	
إكوادور	14 نوفمبر 1983	

موريتانيا	27 فبراير 1984	
بركينافاسو	04 مارس 1984	ألغيت في 05 يونيو 1996
بيرو	16 أغسطس 1984	جمد في أكتوبر 1996
نايجيريا	12 نوفمبر 1984	
يوغسلافيا	28 نوفمبر 1984	ألغيت من قبل صربيا والجبل الأسود، 28 أكتوبر 2004
كولومبيا	27 فبراير 1985	ألغيت
ليبيريا	31 يوليو 1985	ألغيت في سبتمبر 1997
الهند	01 أكتوبر 1985	ألغيت في 26 يونيو 2000
غواتيمالا	10 أبريل 1986	ألغيت في أبريل 1998
جمهورية الدومنيكان	24 يونيو 1986	جمدت في 23 مايو 2002
ترنيداد أند توباكو	01 نوفمبر 1986	
بليز	18 نوفمبر 1986	
سانت كيتز ونيفز	25 فبراير 1987	
أنتيجا	27 فبراير 1987	
ألبانيا	29 ديسمبر 1987	ألغيت في 09 نوفمبر 2004
باربيدوس	27 فبراير 1988	
السلفادور	31 يوليو 1989	ألغيت في أبريل 1997
هندوراس	08 نوفمبر 1989	ألغيت في يناير 2000
ناميبيا	02 يونيو 1990	
ملأوى	16 نوفمبر 1994	ألغيت في يونيو 2001
برغواي	09 فبراير 2000	ألغيت في مايو 2000
تيمور الشرقية	2002؟	كانت أول سفارة تفتح هناك هي سفارة البوليساريو
جنوب إفريقيا	15 سبتمبر 2004	
كينيا	25 يونيو 2005	ألغيت في 19 أكتوبر 2006
أورغواي	26 ديسمبر 2005	ألغيت في نوفمبر 2008

(1)http://ar.wikipedia.arg/wiki

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

تعود أسباب النزاع المغربي الصحراوي إلى تعارض مطلبين إحداهما يقدمه المغرب مدعياً حقوقاً تاريخية في الصحراء الغربية، والثاني يؤكد ويدافع عن حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

تقدم المغرب بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الحكومة الإسبانية في 23 سبتمبر /أيلول 1974 لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لتبدي رأياً استشارياً لتعزيز مطالبته بما يسميه (حقوقه التاريخية على الإقليم)، وبعد أن وافقت الجمعية العامة على طلب المغربي، أحالته على المحكمة الدولية المذكورة والتي عقدت 27 جلسة علنية من 25 يونيو/ حزيران ولغاية 30 يوليو /تموز 1975 وأعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر/ تشرين أول 1975 في 60 صفحة، بعد تفكير عميق وجاد تناول بالفحص والتدقيق كل حيثيات الموضوع- في حدود الادعاءات والوثائق المقدمة إليها- مرفقاً بالكثير من الآراء الشخصية للقضاة وفيما يلي خلاصته:

الجواب عن السؤال الأول: غداة استعمارها من طرف إسبانيا (والذي حددته المحكمة اعتباراً من سنة 1884) لم تكن الصحراء الغربية أرضاً بلا سيد (terra nulius) لأنها كانت مأهولة بسكان على الرغم من بداوتهم كانوا منظمين سياسياً واجتماعياً في قبائل وتحت سلطة شيوخ أكفاء بتمثيلهم. وإسبانيا نفسها لما أقامت (حمايتها) تذرعت باتفاقات مبرمة مع الشيوخ المحليين.

وقبل الإجابة على السؤال الثاني (ما هي الروابط القانونية التي كانت تربط المنطقة المذكورة والمملكة المغربية والمجموعة الموريتانية؟)، فإن المحكمة حددت "كروابط قانونية" كل الروابط التي يمكنها أن تؤثر على السياسة التي يجب إتباعها لتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وحول السؤال المحدد المتعلق بالروابط مع المملكة المغربية، أوضحت المحكمة أنها تأخذ بعين الاعتبار:[1]

1- أن المملكة المغربية تدعي وجود روابط سيادة بالصحراء الغربية نابعة من حيازة تاريخية للإقليم.

---

(1) http:www.rasdtate.info/

2- أنها وضعت في الحسبان الهيكلة الخاصة للدولة المغربية في تلك الحقبة التاريخية.

وبعد أن فحصت الأحداث الداخلية (تعيين القادة، جباية الضرائب، المقاومة المسلحة وحملات السلاطين...) التي قدمها المغرب كإثبات لسيادته التاريخية على الصحراء الغربية، والأحداث الخارجية (معاهدات، اتفاقات، مراسلات دبلوماسية) التي اعتبرها المغرب تأكيداً لاعتراف دولي من حكومات أخرى بتلك السيادة التاريخية، توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك لا يقوم دليلاً على وجود روابط سيادة لإقليمية بين المغرب والصحراء الغربية، بالرغم من وجود علاقات تبعية (روحية، دينية) بين بعض قبائل المنطقة والسلطان، وخلصت إلى قول "بأن جميع الأدلة المادية والمعلومات المقدمة للمحكمة، لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة، والمملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية من جهة أخرى.

وعليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط قانونية، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار (1514 xv) المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وعلى الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة سكان المنطقة."[1]

(1) http:www.rasdtate.info/

بيان تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب

إزاء تشبث الاستعمار بالبقاء مسيطراً على شعبنا العربي الأبي، ومحاولة تحطيمه بالجهل والفقر والتمزق والفصل عن المغرب العربي والأمة العربية.

وإزاء فشل كل الأساليب السلمية سواء التي قامت بها الحركات العفوية أو المنظمات المفروضة أو التي تبنتها بعض الأطراف:

تتكون الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كتعبير جماهيري واحد، متخذة العنف الثوري والعمل المسلح وسيلة للوصول بالشعب الصحراوي العربي الإفريقي إلى الحرية الشاملة من الاستعمار الإسباني وضرب مؤامراته.

– جزء من الثورة الشعبية.

تدعيم نضال الشعوب ضد الاستعمار والتمييز العنصري والإمبريالية لذلك تدينها في محاولة إبقاء الشعوب تحت سيطرتها سواء بالاستعمار أو الحصار الاقتصادي.

– تعتبر التعاون مع الثورة الجزائرية الشعبية في مرحلة انتقالية عنصراً أساسياً لضرب المؤامرات على العالم الثالث.

– تدعو جميع الشعوب الثائرة إلى التكاتف من أجل مواجهة العدو المشترك.[1]

بالبندقية ننال الحرية

اللجنة التنفيذية 10ماي 1973

(1)http://srasd.jeeran.com/tfagit-madrid.htm.

بيان إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

إن الشعب العربي الصحراوي، وهو يذكر شعوب العالم، أنها قد أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي قرار الجمعية العامة رقم 1541 في دورتها الخامسة عشر الذي جاء به ما يلي:

" إن شعوب العالم قد عقدت العزم على أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الشخص الإنساني وبقيمته وبتساوي حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم كبيرها وصغيرها وإن تعزز الرقي الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

وإدراكاً منه للمنازعات المتزايدة الناجمة عن إنكار الحرية على تلك الشعوب أو إقامة العقبات في طريقها مما يشكل تهديداً خطيراً للسلم العالمي.

وإقناعاً منه بأن لجميع الشعوب حقاً غير قابل للتصرف في الحرية التامة وممارسة سيادتها، وفي سلامة وحدة ترابها.

وعملاً بوضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعوب المناضلة.

يعلن للعالم أجمع على أساس من الإرادة الشعبية الحرة القائمة على دعائم الاختيار الديمقراطي عن قيام دولة حرة مستقلة ذات سيادة وحكم وطني ديمقراطي عربي وحدوي الاتجاه، إسلامي العقيدة تقدمي المنهج، تسمى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

وانسجاماً مع عقيدتها واتجاهها ومنهجها تعلن هذه الدولة العربية الإفريقية غير المنحازة احترامها للمواثيق والمعاهدات الدولية وتمسكها بميثاق الأمم المتحدة وارتباطها بميثاق الأمم المتحدة وارتباطها بميثاق منظمة الوحدة الإفريقية مؤكدة التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن الشعب العربي في الجمهورية الصحراوية الديمقراطية وقد عقد العزم على حماية استقلاله ووحدة ترابه والسيطرة على موارده وثرواته الطبيعية يجاهد مع كل الشعوب المحبة للسلام للعمل على تدعيم السلم وترسيخ الأمن في العالم أجمع، ومناصرته لجميع حركات تحرير الشعوب للتخلص من السيطرة الاستعمارية.

وفي هذه اللحظات التاريخية، التي تعلن فيها هذه الدولة الجديدة، تناشد أشقائها ودول العالم قاطبة الاعتراف بها، كما تعرب عن رغبتها الصادقة في تبادل العلاقات معها، المبنية على أسس من الصداقة والتعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تناشد المجتمع الدولي الذي يهدف إلى إقامة الحق والعدل، ويسعى لتوطيد دعائم السلام والأمن أن يساهم في بناء وتنمية الدولة الجديدة، من أجل كرامة ورفاهية وطموحات الإنسان.[1]

المجلس الوطني المؤقت ممثلاً لإرادة الشعب

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

صدر في: بئر لحلو

27 صفر 1396هـ

الموافق لـ 27 فبراير 1976م.

(1)http://srasd.jeeran.com/tfagit-madrid.htm.

بيان إعلان تشكيل أول حكومة صحراوية.

باسم الشعب الصحراوي، وتعبيراً عن إرادته، ارتفع على أرض الساقية الحمراء ووادي الذهب علم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، مؤذنا دولة إفريقية تستمد أصالتها من جذور شعبنا الضاربة في أعماق التاريخ، ومن حضارته...بنورها أرجاء المغرب العربي، دولة قوتها الأساسية إيمان أبناء شعبها بحقهم في الحياة الكريمة، وفي الحرية الحقيقية، وسلاحها الأساسية الكفاح والصمود والمثابرة.

وهكذا افتتحت صفحة جديدة يتصدى فيها شعبنا بدمه لاستعمار الأخ والصديق بعد أن طوى بكفاحه صفحة تخلص فيما من استعمار العدو الغريب

واليوم نعلن للعالم أجمع إن شعبنا قد قرر استكمال وضع الأجهزة الأساسية التي تستجيب لمتطلبات هذه المرحلة من كفاحه المرير، وتحقق ممارسة الحكم الديمقراطي الحقيقي النابع من الشرعية الثورية.

واستجابة لإرادة شعبنا فقد قررت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وبالموافقة الإجمالية للمجلس الوطني الصحراوي المؤقت، تشكيل حكومة تحمل عبء استمرار الكفاح، وترفع راية النضال حتى يتحقق لشعبنا النصر، وينعم بالسلام والأمن، ليلتقي مع إخوته شعوب المغرب العربي وشعوب الأمة العربية والقارة الإفريقية كلها على طريق التحرر والوحدة.

وإننا أذ نلتزم بكل المبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية نركز بالذات على كل المواثيق التي تتضمن حماية حقوق الإنسان، وسلامة التراب، واحترام الحدود الموروثة كضمان للسلم والأمن.

ونحمل كل من منظمة الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية مسؤولية القيام بواجبهم تجاه شعب مسالم يتعرض للإبادة الجماعية ويعاني من سياسة الأرض المحروقة.

كما أننا نضع شعوب العالم أمام مسؤولياتها التاريخية لإحباط المخطط الإمبريالي الاستعماري الرجعي الذي يتعرض بلدنا لعدوانه.

وفي هذه اللحظات التي تلعن فيها الحكومة الصحراوية على أرض الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وتعلن في نفس الوقت في كل من الجزائر وطرابلس وتاناريف وكوناكري وجوجومبوا، نمد يد الإخوة إلى شعبي المغرب وموريتانيا طالبين منها أن يتفهما كفاحنا وإن يدركا

بأن المستقبل للشعوب طال الوقت أم قصر ، ومناشدين كلاً منها العمل على حقن الدماء وإيقاف هذه الحرب التي فرضت على شعبنا من طرف الأنظمة الحاكمة تحقيقاً لمصالح أجنبية ومأرب شخصية ومطامع ذاتية.

وفي نفس الوقت فإننا نمد يد الصداقة لكل الشعوب العالم ودوله مطالبين إياها بتأييد كفاحنا العادل ومناصرة قضيتنا الوطنية، والاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

كما نؤكد من جديد للعالم أجمع رغبتنا الصادقة في التعاون البناء مع الدول على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية.

لقد عقدنا العزم على الكفاح وجعلنا شعارنا النصر أو الاستشهاد ولم تنعم المنطقة بأي أمن أو استقرار ما لم يتم دحر العدوان وما لم يتمكن شعبنا من تحرير البقية المغتصبة من ترابه الوطني.

أمغالا في 4 مارس 1976م

المجلس الوطني الصحراوي المؤقت

النشيد الوطني الصحراوي

نشيد لغة النار والحديد

أنـــا الرفـــيق المســـتحـل دماء خـــصمنا كـــكل

ولابـــد أن يضـــمحل أمـامي مـا لســـت أريد

ولا أريـــد في البـــلاد أي تـــمزيق أو فســـاد

ولا أريـــد الانـــقيـاد إلا لفـــكر لن يحـــيد

عن أي شـــبر في الصـحراء وتلك الغـــاية الكـــبرى

أمـــامـنا وبالأحـــرى فنـــحن لازلنـــا عبيـد

ولا مـــكان للأسبان في أرضـــنا ولا مـــكان

لغـــيرهم مـــن أي كـــان لا في القـــريب والبعـــيد

صـــحراؤنا هـــي الوطـن في ســـرنا وفي العـــلن

يحـــي الكـــفاح والوطن ويحـــي شـــعبنا المجيد

فنحـــن للشـــعب جنود نفنـــى قـــيام وقعود

حتـــى نحـــطم القـــيود ومـــن يمت منـــا شهيد

فـــقـــل لخصمـــنا العدو ما كنت ترجـــو مـــن مول

ســـينقـــلب عليـك تو خســـارة بلا مـــزيد

وستـــبدي لـــك الأيـام مـــا كان عنك في الظلام

وبعـــد لغـــة الكـــلام لغـــة النـــار والحديد

إن لـــم تكـــن عرفتني أنـــا الـــذي مـــزقتني

وقد فـــرارا تنشـــني أمام ضـــغطي الشـــديـد

وثيقة القلتة التاريخية:

في الثامن والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني 1975 اجتمع في قلتة زمور 67 عضوا من الجماعة وهم الأشخاص الذين استطاعوا الفرار من المدن المحتلة اجتمع هؤلاء برئاسة نائب رئيس الجماعة التي يبلغ عدد أعضائها 101 ليعلنوا في تصريح نشروه عن حل الجماعة والتنديد بالمؤامرة الاسبانية المغربية وتأييدهم لجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي معلنين انخراطهم فيها وقد انضم إلى هؤلاء فيما بعد أغلبية الأعيان الذين استطاعوا الفرار من طوق الاحتلال .

نص الوثيقة :

- نحن أعضاء الجمعية العامة (الجماعة) المجتمعين في القلتة 1975/11/28 نؤكد من جديد على مايلي :

1-إن الطريق الوحيد لاستشارة الشعب الصحراوي هو تمكينه من تقرير مصيره بنفسه والحصول على استقلاله من غير أي تدخل أجنبي مهما كان نوعه وبالتالي فإن الجمعية التي لم تنتخب ديمقراطيا من قبل الشعب الصحراوي لا تستطيع إن تقرر مصيره .

2-ولكي لا يستطيع الاستعمار الاسباني استعمال هذه المؤسسة المزيفة وعلى إثر المناورات التي يقوم بها أعداء الشعب الصحراوي فإن الجمعية العامة وبإجماع أعضائها الحاضرين تقرر حل نفسها نهائيا .

3-إن السلطة الشرعية والوحيدة للشعب الصحراوي هي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعترف بها من قبل الأمم المتحدة بعد الاطلاع على ماتوصلت إليه لجنة تقصي الحقائق التابعة لهذه المنظمة .

4-في أيطار حل يقوم على أساس الوحدة الوطنية وخارج أي تدخل أجنبي أسس مجلس وطني صحراوي مؤقت.

5-نحن موقعي مدينة القلتة نؤكد من جديد تأييدنا غير المشروط للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي .

6-نؤكد من أجل عز وطننا حق الاستقلال التام والحفاظ على وحدته الترابية .

القلتة : 28 نوفمبر /تشرين الثاني 1975

-قائمة المحتويات-

العنوان	الصفحة
مقدمة.....	أ- ط
الفصل الأول: الصحراء الغربية والجذور التاريخية للنزاع.	
المبحث الأول: جغرافية الصحراء الغربية.....	10
المطلب الأول: الموقع والمساحة.....	10
المطلب الثاني: الثورات الطبيعية.....	12
I- الفوسفات.....	12
II- الثروة السمكية.....	13
III- الثروات الطاقوية والأهمية الاقتصادية.....	14
المطلب الثالث: المجتمع الصحراوي.....	16
المبحث الثاني: الجذور التاريخية للنزاع وبداية المقاومة.....	19
المطلب الأول: المحاولات الاستعمارية الأولى.....	19
المطلب الثاني: الاستعمار الإسباني وخطة الخروج.....	20
المطلب الثالث: حركة التحرير الوطنية وتأسيس جبهة البوليساريو.....	23
I – حركة التحرير الوطنية.....	23
II – تأسيس جبهة البوليساريو.....	24
المبحث الثالث: بوادر الالتفاف المغربي _ الموريتاني حول المنطقة.....	26
المطلب الأول: المطالب الإقليمية المغربية.....	26
المطلب الثاني: اتفاقية مدريد.....	27
I- موقف البوليساريو من اتفاقية مدريد.....	28
المطلب الثالث: التدخل العسكري المغربي الموريتاني في المنطقة.....	29
خلاصة واستنتاجات.....	32

الفصل الثاني: مساعي المنظمات الدولية والإقليمية لحل القضية والمواقف الدولية اتجاه القضية الصحراوية.	
المبحث الأول: القضية الصحراوية في المنظمات الدولية والإقليمية.....	35
المطلب الأول :الصحراء الغربية و هيئة الأمم المتحدة.....	35
المطلب الثاني: الصحراء الغربية ومنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الافريقي.....	43
المطلب الثالث: الصحراء الغربية والجامعة الدول العربية.....	46
المبحث الثاني: مواقف دول الجوار من القضية الصحراوية.....	48
المطلب الأول: موقف الجزائر.....	48
المطلب الثاني: الموقف الموريتاني.....	52
المطلب الثالث: موقف المملكة المغربية.....	55
I- موقف المعارضة المغربية.....	57
المبحث الثالث: مواقف الدول الكبرى اتجاه القضية الصحراوية.....	59
المطلب الأول: موقف اسبانيا.....	59
I- الموقف الرسمي.....	60
II- الموقف الشعبي.....	60
المطلب الثاني: موقف فرنسا.....	64
المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية.....	67
خلاصة واستنتاجات.....	71
الفصل الثالث: سيناريوهات حل قضية الصحراء الغربية	
المبحث الأول: الإسهامات الأممية لحل القضية.....	74
المطلب الأول: مقترحات التسوية ما بين 1988، 2004.....	74
I- مقترحات خطة التسوية الخاصة بوقف إطلاق النار.....	75
II – مقترحات خطة التسوية الخاصة بالإعداد لإجراء الاستفتاء.....	76
III – مقترحات خطة التسوية الخاصة بالتنفيذ الفعلي للاستفتاء.....	77

المطلب الثاني: اتفاقيات التسوية 1997 – 2002.....	83
I– اتفاقية هيستون 1997.....	84
II– اتفاق الإطار 2001.....	87
III – خيار التقسيم2002.....	88
المطلب الثالث: مخطط جيمس بيكر الثاني 2003.....	89
المبحث الثاني: جولات المفاوضات بين طرفي النزاع من أجل حل القضية والبدائل الممكنة.....	93
المطلب الأول: جولات المفاوضات 2001–2008.....	93
– جولة مانهست I.....	95
– جولة مانهست II.....	96
– جولة مانهست III.....	98
– جولة مانهست VI.....	99
المطلب الثاني: جولات مفاوضات 2010–2011.....	101
I– جولات مفاوضات 2010.....	101
II– جولات المفاوضات 2011–2019.....	103
المطلب الثالث: البدائل الممكنة لحل قضية الصحراء الغربية.....	105
خلاصة واستنتاجات.....	110
الخاتمة.....	112
المصادر والمراجع.....	116
الملاحق	
الفهرس	

ملخص :

يعتبر نزاع الصحراء الغربية من اعقد النزعات وأطولها إذ تعتبر الصحراء الغربية آخر مستعمرة إفريقية وتصنف ضمن الأقاليم و الخاضعة لتصفية الاستعمار حسب أجندة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي , وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تطرقنا في الفصل الأول إلى ذكر بطاقة تعريفية ودراسة بدائية حول القضية منذ جذورها , وكيف تعاقب عليها الاستعمار (من الاستعمار الاسباني إلى الغزو المغربي).على العموم كان الفصل حول الجذور تاريخية للنزاع الصحراء الغربية .

ثم دخلنا في صلب الموضوع بالنسبة للفصل الثاني الذي تطرقنا فيه إلى دراسة القضية من جانب المنظمات الدولية والإقليمية وتبين مواقف حول الجوار والدول الكبرى الفاعلة في هذا نزاع مع إظهار تأثيرها على القضية وفيما يخص الفصل الثالث خصصنا للسيناريوهات جل القضية الصحراوية وكيف ساهمت الأمم المتحدة في حل هذا النزاع مع إعطاء البدائل الممكنة لإيجاد حل سلمي دون الرجوع للكفاح المسلح يرضي الطرفين.

Abstract :

The western sahara is one of the most complex and long _term conflicts.westren sahara is the last African colony and is classified in the regions under the united nations and African unions agenda. In order to examine the various aspects of the subject we discussed in the first chapter a basic card and study on the issue form its roots. Colonialism (from spanich colonization to the Moroccan invasion). In genral .the chapter on roots. Was historical to the western sahara conflict. Then we entered the heart of the topic for the second chapter in which we discoussed the study of the issue by international and regional organizations and btwineen the positions of the neighboring countries and major actors in this conflict with the case to show its impact in mai khas chapter lll dedicated to sceniohart the bulk of the Saharawi couse and how the united nations contributed to the resolution of the conflict. Giving possiple alternatives to find a peaceful solution without recourse to the armed struggle of the satisfaction of the parties